نعم لما كانت الريح البليل والحزم في قولك هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف
لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يعتبر امرا وهميا
شبيها بالنطق كما ذكر في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية ثم يستفاد من كلامه انه
يمكن رد التركيب المستعمل على التشبيه الى التركيب المستعمل على المكني عنها اذا اعتبر في المكني عنها
والتخييلية بعض الملائم مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية
واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في معناها الا انه صح
كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف
ايضا لما تقدم من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية

فصل

في شرائط حسن الاستعارات حسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة
برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين وافيا بافادة ما علق به
الغرض ونحو ذلك مما سبق في التشبيه [illegible] ونحو ذلك مما سبق في الصورة وذكر
لان مبناها على التشبيه فتتبعه في الحسن والقبح وان لا تشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل
من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا ان نحو رأيت اسدا في الحمام
تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به اقوى
في وجه الشبه كما قال الشاعر ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك وقاعدة التشبيه نقصان
ما يحكى ومن رعايته ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقة عن ملائمه صفة او تفريع
كلام ملائم لاحد الطرفين فقد غلط لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة مع المجردة
ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنها ان لا يشم رائحة التشبيه
لفظا يوصى ان يكون الشبه اي جامع الشبه بين الطرفين جليا بنفسه او بسبب عرف

مراده

او اصطلاح خاص لئلا تصير كل منهما الغازا اي تعمية في المراد بناء على ان القرينة كالعدم اذا اخفي وجه الشبه
الغاز مثل رطب ويابس يعني تصير الغازا ان روعي شرائط حسن الاستعارة وان اهمل القرينة كما
لو شم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا واريد انسان ابخر
وفي التمثيل رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة
وفي الفائق تجد في الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة الراحلة البعير الذي يرتحله الرجل جملا
كان او ناقة يريد ان المرضي المنتجب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا توجد في كثير من الابل والكل
معطوف على ان تجدون وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة غير موجود
فيها راحلة او هي جملة مستانفة وبهذا ظهر ان التشبيه اعم محلا بمعنى ان كل ما يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية
او التمثيل يتأتى فيه التشبيه وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل
لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا فيصير بتعينه والغازا ان تكلفنا بالاستعارة كما في المثالين المذكورين
ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لم تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه
اذا قوي الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت
الاستعارة لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول
كان في قلبي علما او نحو ذلك كذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في
والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية في ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر
والاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى عنها
المصنف وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة فحسنها تابع لحسن متبوعها اما
صاحب المفتاح فظاهر انه لا يقول بوجوب كونها تابعة للمكنى عنها فاذا قال ان حسنها بحسب حسن المكنى
عنها متى كانت تابعة لها كما قال وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن
ولقائل ان يقول لما كانت تخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن

والمعنى ... [illegible] ... من الطرفين ... الكلام ... التشبيه ... الاستعارة ... [illegible]

حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها **فصل** اعلم ان الكلمة
كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها الاصلي الى غيره
ظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا كما في الحذف كما
في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل من محله اعني المضاف واطلق المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك
الانتقال وهو تصريح بانه ليس كلمة مجازا والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول
لكنه جار له التشبيه على الاصل لقلة اقتداء بالسلف وتبجيلا بالتضييع السامع عن ان يزل عند اطلاق
الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر اي اشار بالحكم الى
الاعراب للبيان في شرح المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ او زيادة لفظ
فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسأل القرية والثاني مثل قوله ليس كمثله شيء اي وجاء امر ربك
لاستحالة مجيء الرب واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا
على انطاق الجدران ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا امر يرجع الى غرض المتكلم
حتى لو فرغ في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية وباد اهلها
فاراد ان يقول لصاحبه واعظا ومذكرا واسأل القرية عن اهلها وقل لها ما صنعوا
كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك وجنى ثمارك
فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب
بسبب حذف المضاف وليس مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير
الى الجر بسبب زيادة الكاف فذلك لان المقصود ههنا انه ليس شيء مثله تعالى لا انه
ليس شيء مثل مثله والاحسن ان لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان
احدهما انه نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد
اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم
والمراد نفي ملزومه اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت

ربك ...
حيث قال الحكم ... ربك مجرور ... اما الرفع
مجاز ... الحكم الاصلي للقرية
النصب مجاز
الكلام مجرور ...

قد خرب م

او م منقطعا م

ان يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه
موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قالوا مثلك لا يبخل نفوا البخل عن مثله والغرض
نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على
اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه
فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فائدة
وهما عبارتان متعاقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه
مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة
عن الجود لا يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له اصلا وكذا يستعمل هذا
فيمن له مثل ومن لا مثل له ولما كان الحذف او الزيادة ربما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في
قوله تعالى او كصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله تعالى فبما رحمة من الله اي فبرحمة من
الله فالكلمة لا توصف بالمجاز فالاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه الكلمة المستعملة في غير ما وضع
له لعلاقة بعد نقصان منه يغير الاعراب والمعنى الى ما يحتاج اليه الكلام كنقصان الامر وقد يكون
لاسم حيا كنقصان منطلق الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل في قوله
تعالى او كصيب لبقاء الاعراب ولا كنقصان في قولنا رب يوم الجمع لبقائه على معناه
وفيه نظر لان تغير المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع
او لم يجعل القرية مثلا مجازا عن الاهل لعلاقة كونها محلا كما وقع في بعض كتب الاصول فهو
لا يكون في شيء من هذا النوع من المجاز فلا يحتاج الى تقدير المضاف كما في قولنا
من الجدران والاعلام والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بان اللفظ المستعمل في غير ما وضع
لعلاقة بعد زيادة عليه يغير الاعراب والمعنى الا ما غالبه الكلمة فخرج ما لا يغير شيئا كقوله
فبما رحمة وما يغير الاعراب فقط نحو ليس في الدار رجل وما يغير المعنى فقط نحو الرجل
بزيادة اللام للعهد وما يغير المعنى الى ما يحتاج اليه الكلمة مثل ان زيدا قائم وغير نظر لان

بتغير المعنى والاستحالة عن الموضوع له موضوع كلامهم والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من
زيادة الحروف فلا يدخل فيه مثل قوله في بعض الجمل والجمل قائم زيد قائم وما اشبه ذلك قال صاحب
المفتاح وراى في هذا بعيد ملحقا بالمجاز وشبيها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل
لا ان يجعل مجازا ولهذا لم يذكر الحذف ولا اكثر النحاة في ذكر السلف وفيه نظر
لانه ان اريد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع لانه في ذلك سواء كان على سبيل
المجاز او الاشتراك وان اريد انهم جعلوه نوعا من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر
بتغير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير ما وضع
له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد
بها غير ما وضعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والاول وظاهر انه لا يتناول هذا
النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لدخل في تعريف السكاكي ايضا ولما تقسيم المجاز
الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليه اسم المجاز كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا يعترض
ههنا ما رايا يتفرد به واسلم

الكناية

في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا
وكنوت اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما المعنى المصدري
الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا
فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المصنف بقوله
الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه
كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول
النجاد ايضا فظهر انها اي الكناية تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع
ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يجوز
فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد به الاسد
المفترس لانه يلزم ان يكون فيه قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي

النوع ان م

هذا في المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة
المعنى الحقيقي وملزوم معاند الشي معاند لذلك الشي والا لم يصدق الملزوم بدون اللازم وههنا
بحث وهو ان الظاهر المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة
المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة ولا
يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق
لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي فانه كان ... القطع ... فقولنا فلان
طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وفلان جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن
له كلب ولا فصيل وفي موضع اخر في المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى واللازم
جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها
ومعنى غير معناها فالاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان
في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المصنف انها
تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان ... الى ان ارادة اللازم اصل
وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ... جاء فلان مع الامير ... الحاكم
الامير ... التوفيق بين كلامي المفتاح ان معنى قوله ... من جهة ارادة المعنى ...
ارادة المعنى ... ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينهما وبين المجاز
من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع ... ارادة لازمه ... الا ان يراد
ما عني باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له ... المعنى ... الموضوع له ...
اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم
الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم
الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو
ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم يستقل ...

في حقيقته التي هي

اي في كتاب حاشية السيد

الملزوم

الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون
ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة القرائن قلنا حينئذ
لا يبقى اعم ولو سلم فليكن المجاز ايضا كذلك وح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم
الى اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما يمتنع
الانتقال منه وانما يسمى كناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم بحسب الظاهر ... اعتبار كون
اللازم ملزوما وح يكون ان يتلازما فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال
من الملزوم الى اللازم فان قيل ان التلازم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط
لها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مراده بالملزوم ما يكون وجوده
على سبيل التبعية كطول النجاد لطول القامة ولهذا جوز كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل
للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع
ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الانبات في الغيث
واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلاثة اقسام الاولى اي القسم الاول المطلوب بها غير صفة ولا نسبة
كون عبارة عن الكناية ... الاولى المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى
ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض
فيذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم
والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد
كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان يؤخذ صفة فيضم الى لازم اخر واخرى
فتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة
عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص
بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد
قريبة والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المص فيه نظر ولعل وجه النظر انه

مطلقا لا يعقل ان يكون

مراده

التابع

فالقريبة من القسم الثاني ما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة ما يكون الانتقال بواسطة لعارض متصلة
ما الكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة فلم لا يلتبس الانتقال مستوي
القامة عريض الاظفار الى شيء يرشده الى الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار اخر وهو سهولة المأخذ
لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص بالمعنى بخلاف ذلك
الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة
وكونه ذكي وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال منها اي الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة
قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد
الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله والاولى كناية ساذجة لا تشوب
شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه احتياجها
فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول هند طويل نجادها وهند طويلة النجاد
والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر
بخلاف ما اذا قلت هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث
وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف واما جاز اسناد الصفة الى ضمير الموصوف مع انها
عبارة عن السبب اعني المضاف اليه لكونه ما يرتبط بالسبب في اللفظ او حالا او بمنزلته
ماله مع صفة لفظ تقدير لما كانت هي الصفة المذكورة تحت زيد حسن الوجه فانه يتصف الجسم بالحسن
الكانت عنها نحو زيد اسقف الحجرة اي شيخ وكثير الاخوان اي يقوم مقلاب زيد احمر سود
ثم ذكر فانه يتم على الاسناد ولهذا انتهى هذه ما عبر العلامة وانه قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف
فلم لا كانت انها كناية مشوبة بالتصريح ولما كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض
من الخيط الاسود من الفجر وكونه كما استعمل في اشارة الذي كان من الطرفين حمل تشبيها لا
مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانه المعنى صفة للصفات البيض فالضمير العايد الى الصوب
هو الحرارة والنقل وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها ... عطف على قوله ومنها

فان لم يكن الانتقال منها بل يحتاج الى تأمل وتعمل لم يعرفه كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم
الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة
نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس البعيد الا الذي يفتقر الى تأمل بل الخفي ما يفتقر الى
المقصود ولكن لا في بادي الرأي ... البعيد ... جعل صاحب المفتاح قولهم عريض القفا
كناية قريبة خفية فمعنى الكناية ما من قولهم عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن
لانه يستقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله ... فان تكون الكناية بعيدة بالنسبة
الى المطلوب وقد صرح بالنسبة الى الواسطة بل ... بما يكون الانتقال منها الى المطلوب بواسطة نسبة
صاحب المفتاح في ان المطلوب بالكناية قد يكون صفة من الصفات فقد المصرح بعدم كونه مما هو
كناية عن صفة كلها لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال منها الى المطلوب بها بواسطة
فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدور
ومنها اي من كثرة الاحراق الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة
الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف
بحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء
فانها اكثر مثال ان يخص الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه
وهذا المعنى هو قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف فلم يرد بالتخصيص الحصر
اذ لا يحتمله ههنا كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة والمروءة اي كمال الرجولية والندى في قبة
ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها
له وتحقق ان على طريق الحصر لا فرق التصريح باختصاصه بان يقول انه مختص بها او نحو مجرور
عطف فتقضى ان يقول اي ابن مثل الفعل او صريح مطرد في معقول ان يقول اي
ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ونحوها في
الاسناد ومعناه مثل ان يقول السماحة لابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او مع ابن الحشرج
او حصل السماحة لابن الحشرج او ابن الحشرج سمح كان اختصاص الصفة بالموصوف صريحا

بعينه اشمل القسم الثالثة باعتبار اضافته او اسناده الى الموصوف او صريحه الا ترى ان طول القامة المكنى عنه
بطول النجاد مضاف له صريحة في قولنا طويل النجاد وكذا مسند الى ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير
الرماد وعريض كذلك في المثال وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص هنا هو الحصر فترك التصريح
باختصاصها بها الى الكناية بان جعلها اي جعل تلك الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي
تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء فيه على انه اي بطل امر التصريح واما احتاج الى هذا لمجرد ذكر
قبة في الذكر فان اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا ثبت الامر في مكان الرجل
وحيزه فقد اثبت له ومكون اي تحقق له زيادة في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل
فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد
والكرم له بل كنى عنه بذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم ان
المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه من القسم الثالثة اعني مخطوط كل النجاد بناء على ان اضافة البرد
والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان اسناد الطول الى النجاد تصريح باثبات
الطول للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضميره كان ذكره تصريحا
باثبات طول القامة له ولا كذلك في طول القامة فيه صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة
على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير
تصريحا باثبات المجد له بعين ما تقدم فلذلك هذا القسم ايضا اكثر من ذلك فان قلت
هنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كقولنا كثر الرماد في ساحة عمرو كناية
عن ثبوت المضيافية له قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احدهما المطلوب بها نفس الصفة
وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له
والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما
تقول في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه كناية عن نفي صفة
الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من شرب الخمر ويعتقد حلها
انت تريد ان تكون انا لا اعتقد حل الخمر ولا يجوز عليك ان يكون الموصوف غير مذكور

عنه الكناية من الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر
الموصوف محال فاذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فانهم وعرض
التي هي العرض بالحيثية من اي وجه جنسه يقال نظرت اليه من عرض اي من جانب وناحية قال السكاكي
الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكره في المفتاح انواعا للكناية
ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب
للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان
يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك
اشرت به الى جانب وتريد جانبا اخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء
صاحب الكشاف الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان يذكر شيئا يدل به على
شيء لم يذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امال الكلام الى عرض يدل على
المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل
على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو
الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب
كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما
فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسائط
بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح
هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء اللزوم كعريض القفا
وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لان حقيقته الاشارة بالشفة او
الحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما في قولنا ما رايت المحل الا في حله
في الطلحة الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذيتني
فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه واما اذا اردتهما جميعا اي المخاطب وانسانا

آخر معه جميعا كما في الكناية لا يمكن أن يراد باللفظ المعنى الأصلي وغير معناه والمجاز ينافي إرادة المعنى الأصلي

فلا بد فيهما أي في الصورتين من قرينة فالمنظور إليه المراد في الصورة الأولى هو الإنسان الذي مع

المخاطب وحده فيكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا فيكون كناية وههنا بحث وهو أن المذكور

في المفتاح ليس هو أن التعريض قد يكون مجازا وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة

معناه أن عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز في الصورة الأولى فإنها تشبه المجاز من جهة

استعمال ... المخاطب ... عن حقيقته وليس بمجاز إذ لا يتصف فيه انتقال من ملزوم إلى لازم وقد

يكون مشابهة للكناية في الصورة الثانية فإنها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع

له مع إرادة غير الموضوع له وليس بكناية إذ لا يتصف فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما إلى

الآخر وفيه نظر لأن هذا مذهب لم يذهب إليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لأنه يؤدي إلى أن

يكون كلام يدل على معنى ولا يتصف بشيء من أن يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية

بل الحق أن الأول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه أن

قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الإيذاء ويلزم التهديد كل

من صدر عنه الإيذاء فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية

وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الإيذاء إما تحقيقا أو

فرضا وتقديرا كان مجازا والله أعلم

فصل

أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ

من الحقيقة والتصريح لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فإن وجود

الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وهذا ظاهر وأطبقوا أيضا على أن الاستعارة

في بيان ... سائر أنواع الكلام المجاز ... وأطبقوا أيضا على أن الاستعارة التحقيقية والتمثيلية

أبلغ من التشبيه لأنها نوع من المجاز وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة وما في الاستعارة التحقيقية

والتمثيلية والمكنية ... لبيان أنواع المجاز ... وليس ... في كونها مجازا

الاستعارة والكناية أبلغ ... من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه

بل

بل لأنه يفيد تأكيدا لإثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت

رجلا هو والأسد سواء في الشجاعة أن الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها

الثاني بل الفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة

قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى أن الأول أفاد زيادة القرى لم يفدها الثاني بل هي

أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات كثرة القرى له لم يفده الثاني واعترض على المصنف بأن الاستعارة

أصلها التشبيه والأصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه فإذا قلنا

رأيت أسدا يفيد للرجل شجاعة أتم مما يفيده قولنا رأيت رجلا كالأسد لأن الأول يفيد له

شجاعة الأسد والثاني يفيد شجاعة دون شجاعة الأسد فكيف يصح القول بأنه ليس واحد

من هذه الأمور زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم أجاب بأن مراد الشيخ أن السبب

في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أنه لا يكون بسببه شيء من الصور فلهذا يتحقق في

قولنا رأيت أسدا بالنسبة إلى قولنا رأيت رجلا كالأسد لا بالنسبة إلى قولنا رأيت رجلا مساويا

للأسد ... في الشجاعة ... كثير الرماد وكثير القرى ... ذكر هذا — وهم

من المصنف بل معنى كلام الشيخ رحمه الله أن شيئا من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل

في الواقع زيادة في المعنى مثلا إذا قلنا رأيت أسدا فهو لا يوجب أن يحصل لزيد في

الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالأسد وهذا كما ذكر الشيخ من أن الخبر

لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أنهم قاطعون بأن [illegible] هذا الحكم ثابت

أو منتف ... في الإسناد ... والدليل على ما ذكرناه اتفاقهم على أن ...

قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا للأسد في الشجاعة أن الأول ... اللفظ

وطريقة المعنى ... من طريق اللفظ ... بأن يكون ...

يتغير معنى كثير القرى بأن يكون ... كثير الرماد ... مساواة الأسد بأن ... — رها

أسدا وهذا صحيح فإن ... ما ذكرناه ... في الاستنباط للمعاني ...

... هذا آخر الكلام على ... علم البيان ... والحمد لله ...

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه

تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام
اشارة الى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا وقوله
بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ووضوح الدلالة اي الخلو عن التعقيد
المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق
الدرر على اعناق الخنازير وقوله بعد متعلق بالمصدر اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد
بوجوه التحسين مفهومها الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير ذلك مما
يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة وغير داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح
الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما يبين في علم المعاني والبيان واللغة والنحو والصرف
لانه يدخل فيها ح بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا
مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى تحسين المعنى
بحسب الاصالة وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ ايضا ولفظي اي راجع الى تحسين اللفظ
كذلك وبدا بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع وقوالب
لها اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق
والتضاد ايضا والتطبيق والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في
الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين على محل واحد بينهما
غاية الخلاف كالسواد والبياض بل هو اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف
في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او
تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا من ذلك
على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من انواع الكلمة اسمين
نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما
اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر

لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعمال
والشر تشتهيه النفس وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف على قوله من نوع
والنوعان يحتمل ان يكون هنا ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود منها الاول فقط
نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد يكون ذكر الاول بالاسم
والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر
واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون
يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو فلا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق ما سماه بعضهم
تدبيجا من دبج الارض المطر اذا زينها بالنبات وفسره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية
واراد بالالوان ما فوق الواحد بقرينة الامثلة وهذا وتخلل في تفسير الطباق بما بين الاولين من التقابل
لانه من اقسام الطباق وليس شيئا من المعنوي بل هو تدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية من استشهد
في الجهاد تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر
اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس
خضر من ثياب الجنة فقد جمع بين الحمرة والخضرة وقصد بالاول الكناية عن القتل وبالثاني الكناية
عن دخول الجنة ويأتي في هذا البيت من الكناية قد يبلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان والتنبيه
من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب
الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى لي العدو الازرق فيا حبذا الموت
الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا
ويلحق به اي بالطباق شيئان احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع
تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها
مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه
ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن ضدا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون
ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا فان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق

[illegible]

لا تتبع

الثاني من معنيين غير متقابلين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور الشيب لكنه عبر عن ظهور الشيب بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان التضاد نظرا الى الظاهر ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل حتى لا يشترط ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذكر غير شرط كما يظهر من الامثلة حتى يختص اسم المقابلة بالنظر الى العدد الذي يقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتماثلين المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل بين الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله والمراد باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كأنه مستغن عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء الذي هو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم وفي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وما هو ملحق بالطباق كما من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق ومثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرطت هنا اي فيما بين المتوافقين امرا شرطت ثمة اي فيما بين الضدين ضده اي ضد ذلك الامر كهاتين الآيتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء

والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اي من المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين امرين نحو الشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي المنحنيات من عطفت العود ومعطفة جناه بل الاسهم مبرية بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية ثم بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت من صحة الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال ولهذا جعل كف الممدوح اصلا للبحر مبالغة ومنها اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله وان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من عز اذا غلب ووجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين

هنا تبعن والشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض ولا ساق له كالبقول والشجر الذي له
ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر
لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما وهذا يسمى ايهام التناسب كما سمي ايهام التضاد ومن ايهام
التناسب بيت السقط بحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يوم رسم الرسم غيره النقط الرقيا
المهملة وهي بعض حرف سقطه على الرسطة البيت السابق عليه من الرسط الواما
والنون هو الحرف من حروف المعجم يشبه به الناقة لرقتها لا لاعتقاد وليس المراد بها الحرف
بعضهم من آرآء اسم فاعل من راته او اصابت ريته وكذلك دال اسم فاعل من دلا الكاتب اذا رفق بسوقها
فالمراد بالنقط ما تساقط على الرسم من المطر وقوله يوم الرسم صفة راء والمعنى على هذا
تركيب موافق ما حي في الشعر لا لحمه كما الفرنين كما الاعرابي لما بدوا الاطلال لعيد ...
اذ لاحسان بها من شلل الغزال يريد ان هذا التركيب يحسن لو ان استعمل ذكر الحروف
والكاف الدال والنقط ايهام ان المراد معانيها المناسبة لها ما يسميه بعضهم بالتفريع من قبلهم
بر معروف الذي يحط لونه ونضد خطوط سعن على الطرفيه حوان تولى في الكلام مرمعاني
جمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقوله من يعصب سحابا فزيل بشاشه ثم حتى تقطرات
معطار ... من البرق كالبتر متحتى بلا رتق ومشي بلا لبث ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر
تزيل اي لبس السربال والعين ثوب منقوش والمزمع حتى تطريت اي انحدرت الطاز
جمع مطرف وهو ردا من خز مربع لها اعلام والطرز جمع طراز ومنه علم الثوب وكقوله
احلى وامر وافضى وانفع ... وانقى وارث واهل واسنح للمكارم اي كن حلوا للاولياء
مرا على الاعداء ماضيا في الامور نافعا للصديق لينا في بلاد بعضا لمن يجاش وتر ثم اصلحال
من يحمل حاله ما بين ببك النعم بحبه اي اصلح حاله للضعيف واشرف اي اجب للمعالي
تقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب واخلفته مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة
والثاني واخلفه الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ... ومنه اي من المعنوي الارصاد
وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته والرصيد البع الذي يرصد ...

وانما سمي الارصاد ارصادا لان اول الكلام يدل على ما يطلب مترصد الاخر

القوم كالفرس يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ويسمية بعضهم التسهيم يقال برد مسهم فيه خطوط مستوية
وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر ... وهو يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على
هيئة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف الروي
الظرف متعلق بيدل اي انما يسمى العجز في الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي
تبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل منهما فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه
العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت
من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز فيما
فيه اختلفوا او في ما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب عند
فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام
ربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم
يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع
ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء
في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه
عليه شيئا اذا سالته اياه من عزمه ... على سبيل التكلف والتحكم لا من امتياح السؤال
منه افصاح الكلام ... فانه عزما سبب ... على سبيل الجواب ...
وهو تخيير بين التي كل طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا لي جبة وقميصا ... الطبخ
في صحبة طبخ الطعام ونحو تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى
والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا امنا بالله وما انزل الينا الى
قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله
مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ ... اي تطهير

لان الايمان يطهر النفوس فيكون امنا مشتملا على تطهير الله نفوس المومنين وورد عليه فيكون صبغة الله
بمعنى تطهير الله من كمال المعنى وقوله امنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه من كمال امنا بالله اشار
الايمان المشاكلة ووقع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه الحمد هذا الحجى
بعد ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية
يقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الان صار نصرانيا
حقا فامر المسلمين بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا
به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا امنا للكافرين وان كان الخطاب
للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها
النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا
بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر
ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام
يحيى اليم فيعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن لم ذكره للفظ
ومنه اي من المعنوي المزاوجة وهي ان تزاوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى
ضمير المصدر كانه قال تزاوج بين الفعل والمزاوجة بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيا
واحدا في الشرط والجزاء معنيان واقعان في شرط وجزاء ان يرتب على كل منهما معنى
رتب على الاخر كقوله اي البحتري اذا ما نهى الناهي فلج بي الهوى
اصاخت الى الواشي اي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه فلج بها الهجر
زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء
في ان يترتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت
القربى ففاضت دموعها فزاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ان يترتب
عليهما فيضان شيء ومن بيع المناكحة للوجه علم ان معناها ما ذكرنا الان ما يسبق الى الوهم انه

[illegible]

معناها

معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء
بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لم يعرف احد يقول بالمزاوجة مثل قولنا اذا جاء زيد فسلم علي اجلسته
فانعمت عليه ومنه اي من المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم جزء في الكلام على جزء اخر ثم يؤخر
ذلك المقدم على الجزء الاخر والعبارة الصريحة ما ذكره المصنف حيث قال هو ان يقدم جزء ثم يعكس فيقدم
ما اخر ويؤخر ما قدم وما ظاهره ان الفهم فيصدق على مثل قوله فتخشى الناس والله احق ان تخشاه
وقول الشاعر سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه
منها ان يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات
فان العكس وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات
ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها اي من الوجوه
ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس
بين الحي والميت فقدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما متعلقان بفعلين في جملتين
ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين ومنها ان يقع من طرفي كلام
الفنون ومثلها شيبا والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون حجها سنين لي ان الشيب جنون
ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي بنقضه وابطاله لنكتة
كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح والديم فدل الكلام السابق
على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار
لنكتة وهي اظهار الكآبة والحزن والتحير والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق
بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله
فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي من المعنوي التورية وتسمى الايهام ايضا وهي ان يطلق لفظ
له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد منهما اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التي لا تجامع
شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى

[illegible]

ولم يقرن بشيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار بل قد تم عطف عليه بعض ما يلائم المعنى البعيد (ومرشحة) وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد (نحو) قوله تعالى (والسماء بنيناها بأيد) فانه اراد بالأيدي معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها اذ البناء يلائم اليد

كقول القاضي عياض في الفضل يصف ربيعا باردا او الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كأن الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في اوان الحلول في برج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشا حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من القرينتين ترشيحا للاخرى كبيت السقط فاصبح ... مكارم لا تعتوهن كريمة الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه من باب التمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما اشبه هنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقولهم وقالت اليهود يد الله مغلولة اي بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا وهو شروع التنكير على من فسر اليد بالنعمة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم وان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة وقصدا الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من طريق التمثيل قلت فقد جرى المصنف في جعل الآيتين من التورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين (ومنه) اي ومن المعنوي (الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بضميره) اي بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه (الآخر او يراد باحد ضميريه احدهما) اي احد المعنيين (ثم يراد بالآخر) اي بالضمير الآخر معناه (الآخر) والاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير الراجع

قوله او الغزالة معطوف على كان في قوله البيت بتمامه كأن كانون اهدى من ملابسه لشهر تموز انواعا من الحلل

اليه من رعيناه النبت (والثاني كقوله) اي قول البحتري فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار اي اوقدوه بين جوانحي نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا (ومنه) اي ومن المعنوي (اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه) اي يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد الى ما هو له (فالاول) وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل (ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف) بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب (نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب (واما على غير ترتيبه) اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على الترتيب واما مختلط الترتيب (كقوله) اي قول ابن حيوس (كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا) فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل المعوج وهذا من الاول ولم يكن كذلك وليس مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة (والثاني) وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال (نحو قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى) فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان ويمكن ان يجعل قول الفريقين فانه تعداد لمقول القائلين اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح لف بين الفريقين او القولين وقال صاحب المفتاح في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث قال وهو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما وبالآخر من غير تعيين (اي قالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة الا من كان نصارى) فلف بين الفريقين او بين القولين اجمالا لعدم الالتباس ثقة بان السامع يرد الى كل فريق قوله وامنا من اللبس لما علم من تضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه اعلى

الخبر على صاحبه وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب بعد
وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان تذكر متعددا على التفصيل ثم تذكر ما لكل ويؤتى بعد بذكر
وكذا المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع التردد بين اللفظين احدهما متصل والآخر مهمل وهذا
لطيف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من كذا للتاديب والاكرام في
النشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان منكم مريضا او على سفر فعدة
من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون
قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا
الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له
بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا الله
علة ما علم من كيفية القضاء والخروج من عهدة الفطر ولعلكم تشكرون علة الترخيص
والتيسير وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبينه الا النقاب المحدث من علماء البيان
هذا كلامه وعليه اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر ثم جعل
شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكر في تفصيل المعللات
مما ذكر منه بيان تطبيق العلل على ما فصل مما ذكر من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ان ذكر
امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات ليس لانه مستقل له علة بل هو من العلل المذكورة بل
توطئة وتمهيد لتوضيح الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه وتمهيد لذلك لانه متعلق
امر المرخص اعادة من حيث الجملة والترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام مسائل
بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص بمراعاة عدد ما افطر ليتضمن هذا الاجزاء فيه هذا
واضمر على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر للشاهد ان امر المرخص بمراعاة
العدد والثالث تعليم كيفية القضاء والرابع الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم
متفصل كل من العلل راجعا الى واحد من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا العدة علة

بمراعاة العدة شاملا لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدد ايام الافطار
في المرخص لم يغير نظرا الى ان معنى تكميل امر الشاهد بصوم الشهر اكمال العدة ايام الشهر على الاطلاق
فان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص
بمراعاة عدد ما افطر فيه ومنه اي ومن المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد
قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر كقول ابي العتاهية
علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا وجدة
ووجدانا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة مفسدة اي داعية الى الفساد ومنه اي من المعنوي
التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط
ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عن اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل
حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به
العير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد به كذا الاظلم بكسر الاحد الا الاذلان
وهذا الاستثناء مفرغ وكما اسند اليه الفعل الذي لا يقيم في الظاهر ما كان في الحقيقة مسندا الى العام
عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل
مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثي اي لا يرق ولا يرحم
له احد فان قلت هذا وذا انما يؤتى بهما للاشارة الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشارة
الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين فيه لكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوي
بل في حرف التنبيه ايماء الى ان القريب فيه اقل فانه يشير الى تنبيه ما فيكون اشارة الى العير الذي هو ذا
الى الوتد ولو سلم فقد حصلت هذا اشارة الى العير الذي هو الى الوتد فحصل التعيين فانه ما لى ابا

ونال صاحب الهداية القتال الرحال العمارة والشباب ... من الامور ... والحمد ... نسخة

وهو الغاية ... الرجل الضعيف ... بمحاربات ...

كقوله

مراعاة

ان القيسين محتمل وشلٌ هذا السين في اللف والنشر فليتأمل ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل

شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط فوجهك كالنار في ضوئها

وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه

فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم وهو جمع

متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقول

ابي الطيب حتى اقام الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسليط عداها بعلى في قال

ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة هي من بلاد الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب

النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء هي معبد النصارى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني

قاد المقانب يعني قاد العساكر حتى اقام حول مدينة خرشنة تشقى به الروم وهذه الاشياء

فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم

في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا والنهب

ما جمعوا والنار ما زرعوا وفي التقسيم بلفظ ما دون من الاهانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم

ليسوا من ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر

وارضهم لك مصطاف ومرتبع وفي الدهر معتذر ... كونها خالصة للممدوح ثم ترتيب

هذا البيت لا اذكره انا ايضا من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما ذكره في المفتاح

وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول

حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا النفع في اشياعهم نفعوا

سجية تلك منهم غير محدثة ان الخلائق فاعلم شرها البدع سجية اي غريزة وخلق والخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم

البدع جمع بدعة وهي في الاصل المحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد هنا محدثات الاخلاق

لا ما هو كالغرائز منها فقسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعها

الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم

لم يشرح من التفريع لكونه معلوما مما سبق من تفسيرات هذه الاقسام الثلاثة كقوله تعالى يوم يأت يعني الله اي امره او يأتي

اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي

باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم

فيعتذرون في موقف اخر او المأذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف

شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم

فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات الاخرة

وارضها او هذا عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما قام ثبير وما لاح

كوكب ... الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت

السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ... فان قلت ما معنى الا

في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة بمعنى ان اهل النار

لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وبغيره من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا

اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله ... الا

اسكنا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما معناه عندنا ان فساق المؤمنين لا يخلدون في

وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء

الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها ... الفاسقون الذين ادخلوا النار

عذابهم والنار ... ثم ... باعتبار الانتهاء ... باعتبار الابتداء

السعادة عليهم ... بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع

الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين بينهما

بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس واهل الموقف واحد ثم

قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين

شقوا الى اخره وقد يطلق التقسيم على امرين اخرين احدهما ان تذكر احوال الشيء مضافا الى

كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ

كما بهم من طول ما التثموا مرد اي قال الشاعر وصفا لهم على الاعقاب وثيابهم على الاعقاب اذ لاقوا اصحاب الاموال حارب الاعداء خاب
مرعيين الى الاجابة او ادعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذ اشعلوا الابطال واصطفوا يتيمم متكلم جامد بقليل
او اطربا اذكر احوال المسيح ما قال الكل سرا ما يابسها مصرح ظاهر الى اسبقا ام قطر الذي كقوله تعالى يهب
لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون
له ولد اولا يكون فان كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى جميع الاقسام وقدم الاناث
وقدم ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاء الانسان فكان ذكر الاناث التي
من جملة ما لا يشاء الانسان اهم لكنه فيها وعجز الذكور ووخرهم لان في التعريف تنويها بالذكر فكانه قال ويهب
لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه من التقديم والتاخير وعرف ان تقديم الاناث لم يكن
لتقدمهن بل لمعنى آخر وهذا من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع
امر ذي صفة امر آخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه اي جعل الامر
في كمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع
منه موصوف آخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان
صديق حميم اي قريب يهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه ان يستخلص
منه آخر مثله فيها ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على
المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا
في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف بمعنى قولهم لقيت من زيد
اسدا لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا وفيه
ضعف لعدم التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقديره حصل لي من حصول
صديق فليتأمل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله وشوهاء تعدو بي
الى صارخ الوغى بمستلئم مثل الفنيق المرحل اي تعدو بي ومعي من نفسي مستعد للحرب لابس درعه مبالغة في استعداده للحرب
اصابها من ثلة العدا تعدو فيها تشريع في الصايح الوغى اي مستغيثة في الفعل وعجل الرحل مستلئم
لابس للامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل الفنيق هو الفحل الكريم عند اهله

على نحو قولنا اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار
اليها قرينتها وفي نحو قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم لفظ نطقت استعارة عن دلالة الحال حسبه
استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة ويجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل
نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة المكنية وهكذا في قوله تقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة
بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة المكنية
وعلى هذا القياس في سائر الامثلة حتى قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العدو والحزن
استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تعالى
ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة
واستعمال في قرينة على ذكره وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة بالكناية التبعية يجعله
استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك
لكونه اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه
ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم تكن
استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام
المصرح بها المتصف بالمجاز المفسر بذكر المشبه به وارادة المشبه الا ان المشبه فيها
يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا لم يكن التبعية
تخييلية فلم تكن الاستعارة المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني عنها بدون نطقت
الحال وهو شاهد لبعض التخييلية وقد صرح بوجود الملزوم بدون اللازم محال وقد ذكر انه يلزم
المكني عنها التخييلية وهو باطل اتفاقا والا اي وان لم تقدر التبعية التي جعلها قرينة المكني
عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لان المجاز الذي يكون
علاقته المشابهة ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن
ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم

الاستعارة الى التبعية وعرضها لانه اضطر اخرا امره الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان
يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يجعل استعارة واما الاستعارة في الفعل
لا يكون الا تبعية وثانيها انه قال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل
انما يكون اذا كانت مبنية على قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذا من العرب ممنوع [illegible]
او يلتفت اليه وذكر بعض من لحقه في هذا المعنى جوابا عن اعتراض المصنف بالاول انه
ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست في نطقت بل
في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح ولا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان
التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهم المصنف فاذا جعلنا نطق لسان الحال و
اردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي شبه اللسان للانسان فلا يبعد ان يستعار المتكلم
للحال ايضا استعارة مكنية عنها بلا تخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال بما [illegible] عنها من غير
التخييلية فانها من قبيل التصريح بها ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه و
ما فيه من كلام السكاكي والعجيب ممن يتفوه بالذب عن كلامه [illegible] ان ينظر فيه اولى
نظر فان [illegible] ان اراد بالاتفاق استلزام المكنى عنها التخييلية اتفاق [illegible] السكاكي
فهو [illegible] دليلا على ابطال كلامه لانه يصلح للخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى الذين ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيهه بالحبل
والنقض استعارة لابطال العهد فهذا امر محقق [illegible] تكون من باب الاستعارة
بالكناية [illegible] تخييلية لا تخييلية وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان
لانه قد صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف [illegible]
[illegible] التخييلية [illegible] في اظفار المنية التشبيه بالسبع
[illegible] توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى
عنها امر [illegible] في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال [illegible]

[illegible]

من رجل البعير المتخصص عن مكانه وارسله اي نقد فيه ومن بن قشى لابس الدروع كمال استعداد [illegible]
في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لابس الدروع ومنها ما يكون بدخول في المنتزع منه
نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في
جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو
اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي الغنائم اي تجمع الغنائم الجليلة صغيرها وكبيرها
تحوي الغنائم او الظرف متضرب [illegible] او يموت متضرب بان منعم كانه قال الا ان يموت كريم
يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما يائسا للعزة كرمه والمعالم يقل او يموت وقول الاخر
تعلى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك لا لهزاد لاسعى [illegible] فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم
فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول
[illegible] ولا [illegible] فيه فلا يسقط ما يلي البيت [illegible] من باب الالتفات
من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بالتجريد
نفسه من ذاته ويجعله مخاطبا لنكتة كما في يحيه تطاول ليلك بالاثمد والقسمة في قوله اقول لها
جشأت ومجاشت مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قول الاخر
الحيرة لا يرب كما سابقت [illegible] اي من يرب الكاس [illegible] جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا
يرب هو الكاس نفسه على طريق الكناية لانه اذا في عندنا الرب [illegible] فقد اشتمله الرب
بكيف كن بنفسه ومعلوم انه يرب بكثير [illegible] وقد حكم هذا على تعظيم لو نسم نوع الخطاب
ان كان لنفسه [illegible] بتجريد فلا [illegible] من التجريد ولما هو كناية من كون الممدوح غير بخيل فقد
لو كونه كناية لا تنافي التجريد ولا هو ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في
قولهم ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصا اخر مثله في
الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اى قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال
فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله في فقد
[illegible]

طال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي

من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها

مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان

وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيت انت قائله

بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر

اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى

واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة في الجفنات والسيوف وذكر الضحى

دون وقت تأمل الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن او نحو ذلك بل المذهب الوسط ان

منها مقبولة ومنها مردودة والمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها المقبولة منها

ولهذا لم يكتف به بل قال وهي ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا

او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه غير متناه فيه اي في ذلك الوصف في الشدة او الضعف وتنحصر

باعتبار وجوه الحصر لا بمجرد الاستقراء المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة

فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء

بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر

من بقر الوحش وبالنعجة الانثى منها دراكا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي

فلم يعرق ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا ونعجة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن

عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث

مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة على اثره وهذا ممكن عقلا

ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع

ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه

لتخافك النطف التي لم تخلق ادعى انه يخاف منه النطف الغير المخلوقة

ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد

يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار ومثله بيت السقط [illegible]

ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها عثيرا

اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤوسها عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير

عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي لامكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق

رؤوسها متراكما متكاثفا بحيث صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة

في قوله

لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله

القاضي الارجاني يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني

اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت

باهدابها الى الشهب لطول سهري في تلك الليلة وعدم انقضائها وانتهائها وهذا ممتنع عقلا

وعادة لكنه تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة

كقوله اسكر بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي ومن المعنوي المذهب

الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان تكون بعد تسليم المقدمات

مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض

باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة

ما لابد [illegible] على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن فكانه اراد بذلك ما يكون

برهانا او دليلا وعلى المناسب للمراد من المقدمات اليقينية القطعية

ما قال انه ليست كذلك لان [illegible] لا استلزام للفساد واما [illegible]

وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان عاتبه على مدحه آل جفنة

حلفت فلم اترك لنفسك ريبة [illegible]

وليس وراء الله للمرء مطلب [illegible]

لمبلغك الواشي اغش واكذب ... لئن كنت ... في مبلغك جواب القسم

ولكنني كنت امرا لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب مستراد اي موضع يتردد

فيه لطلب الرزق ومذهب ... الكلام زيادة ومذهب ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان

اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك اي يحملون لي كذلك ... منهم

كما تفعل انت في قوم اراك اصطنعتهم ... فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا لا ...

على مدحهم ... فكذلك ... فكان ... لا يعد

ذنبا كذلك مدحي من احسن الي ... صورة التمثيل الذي ...

الصورة ... مع ذكر ...

ايضا ... الذي ... القياس ...

الذي ... وهو ... اي ... عادة ... وكل ما

... الامكان ... الا

الا ... حسن التعليل ...

لعدم ... باعتبار لطيف ... الطف ...

يكون ... لا يكون ما ... الواقع ...

كان ... الكلام لعدم ... كقولك ... فلان ... دفع ...

ما ... لان الاعتبار ... حقيقي ... هذا النوع

... ارباب ... الحقيقة ... الاعتبار ...

جميع ارباب العقول ... الواقع ... الصفة التي ادعي ... اما

ثابتة قصد بيان علتها ... اثباتها ... اما ان لا يظهر ... العادة ... لا

مخالفة الواقع ... كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك نائلك السحاب وانما

حمت به اي ... فصبيبها الرحضاء اي المصبوب

الرحضاء اي فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى ... السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة في العادة

وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح ... اي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو

كانت علتها هي المذكورة لكانت ... حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب

ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم ...

في العادة لدفع مضرتهم حتى ... لهم ... لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت

عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين ... على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذئاب

ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم ... في وصفه بالجود ... بالشجاعة على

... حتى ... من الذئاب ... الحرب

الذئاب ان ... من لحوم اعدائه ... من ... في القتل ... العطف

... صفته ... الافراط ... اعدائه ...

وانه لا يحتاج الى ... التي اريد اثباتها اما ممكن كقوله

اي قول ... يا واشيا حسنت فينا اساءته نجى حذارك اي حذاري اياك انساني

انسان عيني من الغرق فان استحسان اساءة الواشي ممكن ...

... الواشي ... استحسان اساءة الواشي بان

حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي نجى انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع

حيث ترك البكاء خوفا منه ... كقوله هذا البيت للمصنف ...

... هذا المعنى ... لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رأيت عليها عقد منتطق

اي شد النطاق ... نطاق الجوزاء ... الممدوح صفة

... ذكر ... الكلام ... اصل

... ان ... النطاق عليه ...

عليها اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها ... الممدوح ...

الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم ان المراد ان الاستغراق صفة مستقر الثبوت للمحزون
و نحو ذلك تنبيها الشاعر ويدل على ما بينه حد منه للممدوح نعم اخطار [illegible] لان صدريت نطاق في الحزن اشهر
ان يكون انكارها بل هو محسوس اقا المراد به الحالة الشبيهة بانطلاق المنطوق وكان المص قد صرح في
الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون نوع البيت مثلما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا اعني الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رونقه على الخروج من هذه
على كون صفة حسن الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة قلت الحاصل
ان العلة المذكورة لا يقصد كونها علة لثبوت الوصف بل هي موجودة كانتفاء الغرض [illegible] وليس لا
ثبوته معلوم [illegible] يقصد كونها علة للعلم به كانتفاء [illegible] لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته
بان اصله [illegible] حزنه للممدوح علة للانطلاق كان من الضرب الاول وان جعل الانطلاق دليلا
على كون البكاء حزنا للممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخلو من تكلف لان الظاهر
من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة له انما هو ثبوت ذلك الوصف لا العلم به والحق به اي بحسن التعليل
ما بني على الشك ويكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء [illegible] ولم يجعل [illegible] الشك
كقول ابي تمام كان السحاب الغر [illegible] الازهار اراد السحاب الماطر [illegible] غيبن تحتها حبيبا
فما [illegible] ثراها [illegible] اي ما تسكن [illegible] مدامع [illegible] البيت الذي قبله
[illegible] شغفت [illegible] ريح الصبا [illegible] حتى جادها [illegible] هامع [illegible] المزن [illegible] جاد
من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل [illegible] على سبيل الشك [illegible] المطر [illegible] السحاب
بانها غيبن حبيبا [illegible] تبكي عليها [illegible] هذا البيت [illegible]
طللان طال عليهما الامد [illegible]
[illegible] النقاد [illegible] هذا البيت [illegible]
[illegible] هذا الشعر [illegible]
عشية [illegible] في بعض النسخ من الديوان هذا البيت [illegible] كان السحاب الغر

وعلى هذا فالتغيير في تحتها للادبار البلاقع وكان نقى ابي تمام هو الحبيب الذي غيبته السحاب في تلك الديار ومن
اي من المعنوي التفريع وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته لمتعلق له اخر على وجه
يشعر بالتفريع والتعقيب احترازا عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راجل كقوله اي قول الكميت
فضيلة يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب بفتح اللام
شبه جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي يأكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك
شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء انجع منه شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة
وملوك واشراف وقد طرق نسبه قول الحماسي بناة مكارم واساة كلم دماؤكم من الكلب الشفاء
فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه
اي من المعنوي تأكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون
ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من
النساء الا ما قد سلف يعني ان امكنكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل
لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وليس تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان
افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها
اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم
بهن فلول اي كسور في حدودها من قراع الكتائب اي مضاربة الجيوش فالعيب
صفة ذم منفية قد استثني منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول
السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف من العيب
وهو تاكيد زيادة توضيح المقصود وتصريح بهول لا يخفى ما فيه من بنائه على الشرط المذكور وهو
اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات
الشيء من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل فالتأكيد
فيه اي تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه
قد علق نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب

ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى
على تقدير السكوت عن الاستثناء فيكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه وذلك
لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا كان الاصل الاتصال فاذا ذكر اداة الاستثناء قبل
ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى عما قبلها اي قبل الاداة وهو
صفة ذم يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا من افراد ما نفاه من الذم ويريد
اثباته حتى يحصل فيه شيء من العيب يقال توهمت الشيء ظننته واوهمته غيري فاذا وليها
اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح
على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يثبتها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه
نوع خلابة وتاخذه القلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة
مدح ويعقب باداة استثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء
يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش بيد بمعنى غير
وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب الثاني ايضا ان يكون منقطعا كما
ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله
ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب
لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس فيها صفة ذم
منفية عامة يمكن تقدير دخولها في صفة المدح فيها فاذا لم يقدر الاستثناء
في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في
الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم
اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء
التاكيد ولا يفيد التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق
بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي لكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه
الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا

في الضرب المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام والمذكور منه في الكتاب سبعة فمنه
الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ ليخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع
او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو قتل وضرب بوجوه التشابه في اللفظ
كثيرة يحتاج تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان في انواع الحروف
فكل منها لا يتعدى الى الاخر بنوع اخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي
اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها وبه يخرج نحو البَرد والبُرد فان هيئة احدهما ضم
الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل
على هيئة واحدة مع اختلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض
الحروف على بعض وتاخيره وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم
حسن الافادة مع ان الصورة صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر
من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد
في النوع نحو الاسمان اما متفقان في الافراد او الجمع نحو ويوم تقوم الساعة اي
القيمة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال
والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد منه
الاعمار واما مختلفان نحو ... طلاع النجاد وطلاع النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما
ارتفع من الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف
او فعل وحرف سمي مستوفيا ما لاولان كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم الزمان فانه
يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه يحيى الكرم ويجدده وايضا تقسيم اخر للتام وهو انه ان كان احد لفظيه
اي لفظي التجنيس مركبا والاخر مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب فان
اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب
باسم المتشابه لاتفاق اللفظين في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة
اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة اي غير باقية وكقول ابي العلا ...

والمعنى كل كريم مات واندرس فانه يحيى ويتجدد عنده اي عند الممدوح لانه ذو كرم وجود يذكر الكرم ويجدده

منازل عنها السيل وهي تبتلع فيطا عنها ماض وما حرف نداء يطا يا مسادي وما لا الى وان لم يستو اللفظان
اللذان احدهما مفرد والاخر مركب في الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق
اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا
اي عاملنا بالجميل فان قلت [illegible] قلت [illegible] الاحق باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من
كلمة وبعض كلمة كقول الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يحاكي الوبل حال مصابه
ومثل لعينيك الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثاني مركب من صابه والميم من مطعم
والصاب عصارة شجر مر والمصاب الاول بالفتح مصدر من صاب المطر اذا نزل وهما [illegible] في
الخط فلم يسم مفروقا قلت لا [illegible] في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة
والتشبيه ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة سمي التجنيس مرفوا والا فهو ما [illegible]
صرح بذلك في الايضاح ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع
الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك [illegible] لا بد
الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها
لانهما لو اختلفا في اكثر من ذلك حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع او العدد مثلا او في
الهيئة والعدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس [illegible]
الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على [illegible] ان اتفقا
[illegible] اي هذا ان اتفقا مما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئات الحروف فقط اي
في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر
والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد بلفظ البرد بالضم والبرد
بالفتح واما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق [illegible]
من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط [illegible] اما مفرطا ومفرط
الاول من فرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين
في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد

حرفا واحدا لكان في الصورة حرف زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف المشدد في هذا الباب في
حكم المخفف [illegible] الراء من مفرط حرف مكسور [illegible] من مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان
الفاء من مفرط الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا النوع اخص من الاختلاف [illegible] ونحو قولهم
البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من
الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في اعدادها
اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث
اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان احد اللفظين عن
الاخر وهو ضربان لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين يجيء اما في الاول او الوسط
او الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول نحو والتفت الساق بالساق
الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله يمدون من ايد عواص عواصم
تصول باسياف قواض قواضب من في من ايد [illegible] اي يمدون سواعد من ايد [illegible]
مذهب الاخفش او التبعيض [illegible] هو الواقع موقع مفعول يمدون
عواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه حفظه وحماه وقواض من قضاه احكمه
وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء حاميات للاولياء
ماضيات للاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة [illegible] ربما سمي هذا القسم الذي يكون الزيادة
في الاخر مطرفا ووجه حسنه انك تتوهم قبل ان يرد اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي
مضت وانما اتي بها تاكيدا للاولى حتى اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك
التوهم وحصل لك فائدة بعد الياس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا
قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة في الاخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى
اي حرقة القلب بين الجوانح وربما سمي هذا الذي يكون اكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في
انواعها اي ان اختلف لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر
من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه وخرجا عن التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب

ويكل ولعقل يرنب وبرق والعقل يرتب ويسلب سمي هذا الجناس مضارعا وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبي
اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه
او في الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى تقاربهما بين الدال والطاء وما بين الهمزة والهاء والخبر في ما
بين اللام والرا من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في
الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها
وربما فصل بين الحظ الاعتبار ولا يقال انه يخص بذكر ولعنه الا الكثرة المعقود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون
في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد
كما وقع في الايضاح لان هذه علم تقارب الفا والميم الشفوية من نظرا في الاخر نحو واذا جاءهم امر من الامن
او الخوف وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتحد النوع
والعدد والهيئة لكن قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو موخر في اللفظ الاخر سمي هذا النوع تجنيس
القلب وهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا
هكذا الى الترتيب سمي قلب الكل والا سمي قلب البعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه
حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك للاحباب فتح ورمحك منه للاعادي حتف
ويسمى قلب كل نحو اللهم استر عوراتنا وامن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي
احد المتجانسين في اول البيت والمجانس الاخر في اخره ويسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا واذا
ولي احد المتجانسين سوا كان جناس القلب او غيره ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر المجانس
الاخر سمي الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا يقين ومنه قولهم من طلب
شيا وجد وجد ومن قرع بابا ولج ولج النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل غواص عواص وقناص قناص
وكقوله حسامه لاوليائه معا لاعدائه وحتف وقد يتبنا التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة
ويسمى تجنيسا خطا كقوله تعالى والذي هو يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين و
صلى الله عليه وسلم عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا ... فصل
... هذا النوع ... الحروف

واستعمالها كقولهم في مسعود متى يعود ومنه للسمر خير السمر ... وقيل لفاضل اسقني تقد
ايش تصحيفه فقال انت بتصحيفه ويلحق بالجناس شيآن احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق
وهو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم
فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق و
ليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الاخر من الحروف او اكثرها
لكن لا يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول
والقالين من القلى نحو قوله اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة وبهذا يعرف ان ليس المراد
بما يشبه الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير
الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم ليس من هذا القبيل
وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة
كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهارون اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز الى الصدر
وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اي المتفقين في اللفظ والمعنى او المتجانسين
اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان
يجمعهما الاشتقاق او شبه اشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الاخر في اخرها
اي اخر الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق
ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال و
من السيلان والثالث ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع
ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو في النظم ان يكون احدهما
اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما في اخر البيت واللفظ الاخر في
صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني ولم يعتبر صاحب المفتاح قسما
اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع الثاني ...
... ورأى المصنف ان تركه اولى اذ لا معنى له ... رد العجز الى الصدر اذ لا صدارة للحشو

المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر هنا اربعة وهو ان يقع اللفظ الاخر في صدر
المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران
او متجانسان او ملحقان بهما فيصير اثنا عشر حاصلة من ضرب اربعة في ثلثة وباعتبار ان الملحقين
قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر حاصلة من ضرب
اربعة في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بامثلة
البواقي واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فيصير الاقسام اربعة عشر هنا الا انه اما ان يكون اللفظان
مكررين فما يكون احد اللفظين في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع الاول كقوله
سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعي الندى بسريع وما يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع
الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار
هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع بمعنى
انتفع وقبله اقول لصاحبي والعيس تهوي بنا بين المنيفة فالضمار يعني حاري ربيع وا
قصدنا فالرواحل تسرع بين هذين الموضعين وافول في اثناء ذلك متلهفا استمتع بشميم عرار
نجد فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الاخر في اخر
المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام ومن كان بالبيض الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين
يبدو ثديها للنهود مغرما فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما
يكون اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي
قليلها وقبله الما على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول
القليل والتعريج على الشيء الاقامة عليه واستثنى مفرغ انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا
صفة مؤكدة لان التعريج من الالمام [illegible] في الساعة ويحتمل ان يراد به الالمام قليلا في الساعة ويكون
الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع وهو مبتدأ فاني خبره والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج
في الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدتها بها اهلها ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها
وكثرة النعم فيها فلما لم يكن الماء بها الاشياء [illegible] فقليلا ينفعني ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان
متجانسين فما يقع احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول

القاضي

ودعاني

القاضي الارجاني دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما
من الدعاء وما يكون المتجانس الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل
جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء
بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق فيه الخمر اي الكوز وانفها الحزن والمقصود والتمثيل هو البلابل
الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف
وما يكون المتجانس الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول الحريري فمشغوف بايات المثاني
اي القرآن قال الجوهري المثاني من القرآن ما كان اقل من المائتين ويسمى فاتحة الكتاب مثاني لانها
تثنى في كل صلوة ويسمى جميع القرآن مثاني لاقتران اية الرحمة باية العذاب ومفتون
برنات المثاني اي نغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى الطاق الواحد مثنى مفعل من التثنية
وما يكون المتجانس الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني املتهم
ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاح واما اذا كان اللفظان ملحقين
بالمتجانسين فما يكون احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله
اي قول البحتري ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة
وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل في ضرب
القداح فهما راجعان الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع
الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان
اي اذا لم يحبس المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ ما يعنيه حفظه مما يعود ضرره عليه ولا يحفظ ما لا يرجع
اليه فيه ضرر ويخزن وخزان يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان
زرتكم والعذب يهجر للافراط في الخصر اي البرد يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم
علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول
الا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في
اخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير

دعاني وصيري ما يجمعهما الاشتقاق ومما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله
اي قول ابي تمام من مرثيته محمد بن حميد حين استشهد بل ثوى في الثرى من كان يحيى به الورى
ويغمر صرف الدهر نائله الغمر وقد كانت البيض المواصف اي السيوف القواطع في الوغى بواتر
اي قواطع بحسب استعمالها اياها وهي الان من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها
استعمالا مثمرا للغرض ما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما في الامثلة السابقة التي
اجملها المص ثم قال ومما وقع احد المجموعين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في اخر البيت والملحق
الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحى على جري العنان الى ملهى فسحقا له
من لاح لاحي فالاول ماضي يلوح والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الاخر في
اخر المصراع الاول قوله ومصطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عاني بما لا ولي من
من يعني والثاني من عني بمعنى ومثال ما وقع الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني قوله الا
لعمري لقد كان الثريا مكانه ثراه فاضحى الان مثواه في الثرى فالثرى من الثروة والثرى
ياي ومنه اي من اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار
كونها موافقة للكلمة الاخيرة من الفقرة الاخرى كاسجع وقد يطلق على توافقهما والى
هذا اشار بقوله وهو قيل وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في
الاخر وهو معنى قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث
لان القافية هو لفظ في اخر البيت اما الكلمة برابعها او الحرف الاخير منها او غير ذلك
تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف
واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انها في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ
المتواطئ عليها في اواخر الفقر وهي التي يقال لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ
الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراد المص فقوله هو
معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان
القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ

المتوافقة في اواخر الفقر فكما ان التقفية هي توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها
وهو اي السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا
ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا والا اي وان
لم يختلف الفاصلتان وزنا فان كان ما في احدى القرينتين من الالفاظ او كان اكثره
اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى
في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع بجواهر
لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى
في الوزن والتقفية واما لفظه فهو فلا يقابله شي من القرينة ولو قيل بدل الاسماع
الاذان لكان اكثر ما في القرينة الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فمتواز اي وان
لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي
وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن
والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات
عرفا فالعاصفات عصفا او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك
الحاسد والشامت ولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرائط اختيار
مفردات الالفاظ واختيار التاليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحدة
من القرينتين دالة على معنى اخر والا كان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي
لا تدركه الاعين بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا
تهرمه الدهور بكرورها والصلاة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا
ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر وعفا
الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل
ممدود ثم اي بعد ان لم تساو قرائنه ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم

اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قصيرة الثانية نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان
يوتى بعده بقرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول
ان يكون الفاصلتان متساويتين كقوله فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر والثاني
ان يكون الثاني اطول من الاول طولا لا يخرجه عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى
وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض
وتخر الجبال هدا فان الاولى ثمان لفظات والثانية تسع ولم في القران نحو هذا ويستثنى
منه ما كان على ثلث قرائن فان الاوليين يحسبان في عدة واحدة ثم تاتي الثالثة بحيث تزيد عليهما
طولا ويجوز ان تجي مساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين في سدر
مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلثة كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة
منها خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من الاول وهو عندي
عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا عن
الاول يبقى الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ومن السجع ايضا قصير وطويل
والقصير هو الاحسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان
المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عز مواتاة السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما
كان من ثلثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير بان يكون
تاليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان
منا رحمة الاية فان الاولى احدى عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع مبنية على سكون
الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج بين الفواصل
ولا يتم ذلك في صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب
ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون
وهذا غير جار في القوافي ولا واف بالغرض اعني تزاوج الفواصل واذا رايتهم يخرجون
الكلم عن اوضاعها للازدواج كقولهم اني آتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهنا لي

لوشالي

ومر اي واحد ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان قياسه الضم لتجانس اللفظ بما قبله فكذلك
بهم في ذلك قيل ولا يقال في القران اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال
فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها
قيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي
واثرت به يدي وفاض به ثمدي هو الماء القليل واصله في الماء واورى به زندي اي صار
ذا وري وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع
متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف الضمير في به يعود الى الممدوح المذكور
في البيت السابق وهو قوله ساحمد نصرا ما حييت وانني لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد
ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو
جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي للسجعة التي في الشطر الاخر وقوله سجعة يعني
ان ينصب على المصدر اي يجعل كلا من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي
في الشطر الاخر لا على انها المفعول الثاني للجعل لان الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل من
مسجعين سجعة تسمية للكل باسم جزئه كقول الحريري لما اعرب عارت الجواب وانتأى
المراد عن الارتياب سجعة وقوله طوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله
اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله منتقم لله مرتغب
في الله مرتقب اي راغب فيما يقربه من رضوانه ومرتقب اي منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر
الاول مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ خبره في البيت الثالث
وهو قوله لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على
القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض
وهو آخر المصراع الاول من البيت والضرب هو آخر المصراع الثاني منه قال ابن
الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه
ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض هذا التدلل وان كنت قد ازمعت صرمي

عمورية بلد من بلاد الروم

فاجملي

الثاني ان يكون الاول بحيث يحتاج الى الثاني فاذا جاء صار مرتبطا به كقوله ايضا
فقا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل الثالث ان يكون
مصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر كقول الحجاج البغدادي مر بوطا الصق
في المرجات حقه الركب مرتحلي المكان الرابع ان لا يفهم معنى الاول الا بالثاني ويسمى
التصريع الناقص قال ابو الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان
الخامس ان يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى تصريع التكرير وهو ضربان
لان اللفظ اما متحد المعنى في المصراعين كقول عبيد بن الابرص فكل ذي غيبة يؤوب
وغائب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما مختلف لكونها مجازا كقول ابي تمام
فتى كان شربا للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادس ان يكون المصراع
الاول مستقلا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول متعلق
بصبح وهذا معيب جدا السابع ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى
التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عدت من الجحود
فصرع بالباء ثم قفا بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابع خارج مما نحن فيه ومنه
اي من اللفظي الموازنة وهو تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او المصراعين
في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فان مصفوفة ومبثوثة
متساويان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء ولا
عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي ونحو قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب
هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة
ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية ايضا وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل
ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وحينئذ
يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب

موضوعة ومصفوفة والموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة والعكس
في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما ذكره ابن الاثير في المثل
السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل النثر وصدور الابيات وعجزها في الحرف ايضا
كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع تساوي
الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو
ذلك وما كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى
القرينتين من الالفاظ واكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ
من القرينة الاخرى سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة
باسم المماثلة فهي نوع من الموازنة باسم المماثلة مثل الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما
يشعر بان الموازنة المقيدة باسم المماثلة مما يختص بالشعر او يوهمها لا من النثر وفي مثال
الشعر نبه على انها تجري في النظم والنثر جميعا ولا يختص بالنظم على ما هو مذهب البعض
علم ان المماثلة لا يختص بالشعر على ما سبق الى الوهم من قوله وهي تساوي الفاصلتين فقال
واتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي وكقول ابي تمام
مها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء انسيات وتحسبهن مثل
ومها الوحش قنا الخط الا ان تلك ذوابل وهذه النساء نواظر لا ذبول فيهن والظاهر
ان الامثلة والسبب مما يكون اكثر ما في القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا
يتحقق تماثل الوزن في اتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري
فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو
ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول
كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر
اما النظم فقد يكون كل من المصراعين قلبا للاخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا
وقد لا يكون كذلك اي كقول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم

وأما في النثر فما أشار إليه المصنف بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في
حكم المخفف لأن المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه أي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح
وذا القافيتين أيضاً وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما
فإنه يجب في التشريع أن يكون الشعر مستقيماً على أي القافيتين وقفت لأنه فرع بأن
يبني الشاعر أبيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين أو ضربين من بحر واحد
فعلى أي القافيتين وقفت كان شعراً مستقيماً والجواب أن لفظ القافيتين مشعر
بذلك فليتأمل كقوله أي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المرأة الدنية
أي الخسيسة إنها شرك الردى أي حبالة الهلاك وقرارة الأكدار أي محل الكدورات
دار متى ما أضحكت في يومها أبكت غداً تباً لها من دار غاراتها لا تنقضي وأسيرها
لا يفتدى بجلائل الأخطار وكذا سائر الأبيات كلها من الكامل إلا أنها على القافية
الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الأولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل
من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى
عنه أيضاً أن المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو أول القافية فالقافية الأولى من قوله
يا خاطب الدنيا هي من حركة كاف من شرك الردى إلى الآخر ومجموع قوله
شرك الردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الأكدار إلى الآخر ولفظ دار منه
ههنا أقوال أخر مذكورة في علم القوافي ولو قال هو بناء البيت على قافيتين
أو أكثر كان أحسن ليشمل نحو قول الحريري يا المشتكي المنكر القلب الشجي
ثم التشفي من حالة لا تطمئن فإن قيل إذا وجد البناء على أكثر من قافيتين فقد
وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين
أنه يكون مبنياً عليهما فقط ومنه أي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال الالتزام
والتضمين والتشديد والإعنات أيضاً وهو أن يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف
الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه فيقال قصيدة لامية أو نونية مثلاً يجيء بذلك

لا تجمع بين الأبيات من رجبت الحبل إذا فتلته وهذا لأن الفتل يجمع بين قوى الحبل أو من ر
على البعير إذا سودت عليه الرداء وهو الحبل الذي يجمع به الأحمال أو من الرتي لأن البيت ينقطع
عنده فينقطع كما أن عنده الأنوار ينقطع الثرب أو ما في معناه أي قبل الحرف الذي هو في الروي
من الفاصلة بحذف الحرف الذي هو في معنى وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي
الأبيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف أو حركة يحصل السجع بدونه فقوله من
الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد أنه يجيء ذلك في بيتين أو أكثر
أو فقرتين أو أكثر ولا في كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلاً قوله
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل فتحة قبل اللام
ميم مفتوح وهو ليس بلازم في السجع وإنما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت أيضاً
ميم مفتوح وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه أنه يؤتى قبل حرف الروي من قافية
البيت أو قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الإتيان به في مذهب السجع
لو جعلناهما أي القافية أو الفاصلة سجعتين لم يحتج إلى الإتيان بذلك الشيء ويتم
السجع بدونه وبهذا ظهر فساد ما قيل إنه كان ينبغي أن يقول ما ليس بلازم في
السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي أو ما في معناه لمجموع ما ليس بلازم
في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل
فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما ليس بلازم
في السجع لتحقق السجع بدونه مثل فلا تنهر ولا تسخر ولا تطغ ونحو ذلك وكذا
فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو لا تنهر ولا تبصر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت
الساعة وانشق القمر وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ويجيء قبل حرف الروي
نحو قوله سأشكر عمراً إن تراخت منيتي أيادي لم تمنن وإن هي جلت أي لم
تقطع أو لم تخلط بمنة وإن عظمت وفي الأساس شكرت الله نعمته واشكروا لي ويتعدى
شكرت فلاناً يريد من نعمته فكأنه أراد سأشكر لعمرو فحذف الجار وجعل أيادي بدل

استمال من عمرو فتى اي هو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت وقال في
الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر الشكاية اذا نزل به
البلاء وابتلي بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي ظرفيته قول الاخر
اذا افتقر المرء لم يبد فقره وان ايسر المرء ايسر صاحبه راى خلتي اي فقري من حيث يخفى مكانها
لاني كنت استرها بالتجمل فكانت خلتي قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت فزالت باصلاح
لها باياديه بمعنى من حسن اهتمامه جعل كالداء الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي
هو التاء وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع
لتحقق السجع في تجلت وصدت واستعت ونحو ذلك ففي كل من الابيات نوعان من لزوم
ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثاني التزام فتحهما وقد يكون الاول بدون
الثاني كالتمرة ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما يؤذن الدنيا به من صروفها
يكون بكاء الطفل ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد
حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين
ايضا كقول الحريري وما اشار العسل من اختار الكسل فانه كما التزم في الفاصلتين اعني العسل و
الكسل الشين التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اختار واشار التاء التي يحصل السجع بدونها
فهل يدخل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه
اعم من ان يكون ذلك في حروف القافية والفاصلة او في غيرهما لان جميع ما في البيت الى
حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في
معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشار واختار انه قبل اللام التي هي عين حرف
الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون في القافية او
الفاصلة لانهم قرروا بانه يلزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم من مجيء حرف
مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حروف
القافية او الفاصلة والا لكان المناسب ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح

وقوله

ومعنى يكون ذلك في غير الفاصلتين ايضا معناه لان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم
قد يجري في كلمات الفقرات والابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب
اللفظي من المحسنات ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا تكون المعاني توابع
الالفاظ وذلك لان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ
والمعنى جميعا وان اتى بالالفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على
باطن مشوه ولباس حسن على منظر قبيح وغلاف من ذهب على نصل من خشب فينبغي ان
يجتنب عما يفعله بعض المتاخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون
العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كانه غير مسوق لافادة المعنى ولا يبالون
بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف هذا ما تيسر لي بعون الله جمعه وتحريره من
اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان احدهما
ما يتعين اهماله وترك التعرض له اما لعدم دخوله في علم البلاغة او لعدم كونه راجعا الى تحسين
الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه
التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان
يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني تجني بتجن
يفتن غب تجني ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط وادركان زرت دار ود
دررا فوقرا وفرد اذ ورد ا ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي تكون حروف احدى
كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري والكرم ثبت الله
جيش سعودك يزين الى اخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منقوط
والاخر غير منقوط ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب او الشاعر فياتي برسالة او
خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا
مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى اخر كقوله تعالى حتى يؤتى
مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم حيث وكقوله رضيت من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى

فتنتني اي اوقعتني في الفتنة [illegible] فجننتني اي [illegible]
[illegible]
[illegible]

خلعا

وقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد ويسمى سياقة
الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف
بصفات متوالية واما الدعوى الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين
الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل
في الاطناب ومثل التوشيع المذكور في باب الاطناب وقد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا
على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يكون مع الايجاز
وقد يكون مع الاطناب ومع المساواة وايضا القسم الثاني مما لا بأس به لاشتماله على فائدة مع عدم دخول
فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص و
الانتهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا ونعلم بذلك ان
الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة
على ما توهمه بعضهم في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس
والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين
ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا
يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض
العام في العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين
في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة
وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص
تلك الهيئات بمن تثبت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين
وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه
الدلالة على الغرض لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر
فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام
فانه لا يعد سرقة ولا اخذا متعلق بقوله كالاول وجزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة

الشرطية

الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل الى كل احد
لكونه مما لا يناله الا مفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم
بين القائلين فيه بالتفاضل وان كان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول او نقص
عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في
نفسه غريب لا يناله الا مفكر والاخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في
باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع الابتذال
على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة واذا
تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر
فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او يحول عطف على قوله اما مع اللفظ اي او
يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان
احدهما ان يؤخذ اللفظ والمعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ
او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فيحصل ... اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله
من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة
ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل ذلك بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف
اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه سوف تجد المودة ولم توجب له عليك
مثل ما توجب لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل اي وجدته هاجرا لك مستبدلا
بك وبعيدا عنك ان كان به مسكة وله عقل وتمييز ويركب حد السيف اي يركب حد السيف
تحمل مشقة تقطع تقطيع السيوف وتؤثر تأثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه
اي بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب حد السيف مرحل اي مبعد
يعني لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او لحقه
اهتضام حتى لم يجد عن ركوبه مبعدا ومحلا لا فضل حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على
معاوية فانشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر فقال ... لم

يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل
على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معوية على عبد الله بن الزبير وقال
الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره
وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها
يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل لبغيتها
واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس
وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل وقول طرفة
في البيت الا انه اقام تجلد مقام تجمل وقال ابن عباس بن المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم
ولا الدار بالدار التي كنت تعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم
وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما
يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف من الطراز الاول سود الوجوه
لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز الآخر وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه
او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلاثة اقسام لانه
الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه
بفضيلة لا توجد في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح
اي فالثاني ممدوح مقبول كقول بشار من راقب الناس اي حاذرهم في الاساءة
وراقبه حاذره لان الخائف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج
اي الشجاع القتال الذي له ولع في القتل وقول سلم الخاسر الجالب المحرم سمي بذلك لخسارته في تجارته
في ... سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عود الضرب من راقب الناس
مات هما اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي الشديد الجرأة
فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا وروي عن ابي معاذ راوية بشار انه قال انشد بشار
قول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا

كرسح

شرجب وكقول الآخر خلقنا لهم في كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول
ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن
نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب في
ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في
الاول فهو اي الثاني مذموم مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد
في بعض غزواته هيهات اي بعد ان ياتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد ...
لا يدل الا ما قبله وهو قوله ... اذن ... منه حيث يبصر الاعمى في
لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة
هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النوع التمثل وان يقال انه يعز ويندر ان يكون
ما ذا حمل سبب بعد مثله بخل الزمان فقد اخل بالغرض ونجعله يجود بالمثل ولم
من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاءه
فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام
لكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون لفظ المصراع لم يصح
محرم اذ المعنى على الماضي والمراد لقد كان ... قلت هنا مضاف محذوف في الفعل
على معناه اي تكون الزمان بخيلا بهلاكه اعني لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح
الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخى به فقد بذله
لغيره حتى يسمح بهلاكه او بخيل به كذا ذكره المصنف واعترض عليه بانا سلمنا ان ...
لم يبق في تصرفه لكونه تحصيل الحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه فلان
يسمح بهلاكه وان بخيل فيه ... كذلك والحاصل ان اعادته ... كان سخا الزمان
فسخي باعادته لكن لا يسخى باعدامه فقط لكونه سببا للصلاح قلنا وعلى تقدير
هذا المعنى يكون مصراع ابي تمام اجود سبكا لان ... تقدير المضاف الذي
نظم ... نقل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت وان

جنى اي تعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي
افاد منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل فاسد
وغرض بعيد لان سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به على
وكان بخيلا على فلما اعدى سخاؤه اسعدني بضمي اليه وهدايتي له وعلى التفاسير
الثلثة فالمصراع الثاني ماخوذ من مصراع ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه وبجادة
بايصاله الى الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام بخل بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ
اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ما
منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام
الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجه ان المصراع الثاني من قول ابي
تمام هيهات البيت وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فالثاني ابعد من
الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا
الارتياد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اي المنية الطالبة للنفوس لو تحير
في الطريق الى هلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول
ابي الطيب لولا مفارقة الاحباب ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير في لها
للمنايا وهي يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان
وبدل بالنفوس الارواح وكذا قول القاضي الارجاني لم يبكني الا حديث فراقكم
لما اسر به الي مودعي هو ذلك الدر الذي اودعتم في مسمعي القيته في مدمعي
وقول جار الله في مرثية استاذه وقائلة ما هذه الدرر التي تساقطها عيناك في سمطين
سمطين فقلت التي قد حشاها ابو مضر اذني تساقط من عيني وقوله فهو ابعد من
الذم اما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على الزيادة بلحاق العزيز والقافية
والا فهو ممدوح جدا كقول ابي تمام مقيم الظن عندك والاماني وان قلقت ركابي في البلاد
ولا سافرت في الافاق الا ومن جدواك راحلتي وزادي وقول ابي الطيب

وان

واني عنك بعد غد لغادي وقلبي عن فنائك غير غادي محبك حيثما اتجهت ركابي وضيفك حيث
كنت من البلاد وهذا نوع من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في
الضرب الثاني منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على
قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى الماما من الم اذا قصده واصله من الم بالمنزل اذا نزل به
وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها لان اللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط عن المعنى
جلده والبسه جلدا اخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعني ان الثاني
اما ابلغ من الاول او دونه او مثله فاولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من
الاول كقول ابي تمام هو الضمير للشان الصنع اي الاحسان ان يعجل فخير الجملة الشرطية خبر عن قوله ان
يعجل فخير وان ترث اي يبطئ فللريث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب
ومن الخير بطؤ سيبك عني اي تاخر عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام اي السحاب
الذي لا ماء فيه يعني لعل تاخر عطائك عني يدل على كثرته كالسحاب انما يسرع منها
ما كان جهاما لا ماء فيه واما بطيا فانما يكون لثقل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على
زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها اي ثاني الاقسام ان يكون الثاني
دون الاول كقول البحتري اذا تالق في الندي اي في المجلس الغاص باشراف الناس
كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه اي من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه القاطع
وقول ابي الطيب كان السنتهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا
خرصانا خرصان الرماح اسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني
لفرط امضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السنتهم عند النطق جعلت اسنة على رماحهم
عند الطعن فصارت الاسنة في النفاذ كالسنتهم فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري
لانه فاته ما افاده البحتري بلفظتي تالق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث
اثبت التالق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو
الاستعارة بالكناية وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول
كقول الاعرابي ابي زياد ولم يك اكثر الفتيان مالا ولكن كان اكثرهم سؤالا ما

السائمة والسوم والسهام الا ابل الداعية ولكن كان ادحيم دهانا في الاساس لابي ارحب الباع والذراع
من رحبها اي محقي هو وقولنا اشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس باوسعهم في الغنى الصدر في او سعهم
للملوك في البيت قبله بين وفد الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفهم اي احب
اوسع وكقول الاخر في مرثيه لابن له والصبر يحمل في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم وقول
ابي تمام يعزي وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح يدعى حازما حين يجزع هذا هو النوع
الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول
ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب اي حاجة لحاهم بالضم جمع لحية سواء
ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من الخاصة كونهم على صورة الرجال لان الرجال والنسا
منهم سواء في الضعف وقول ابي الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل
العرب له ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فتعبير جرير عن الرجل بذي اللحى مع
كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه قناة وكذا التعبير عن المراة بذات الخمار وبمن في كفه خضاب
ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا ان كان في الغزل والاخر مدحا او
هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في
اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب او المديح او غير ذلك وعن وزنه وعن
قافيته ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم
واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم ما سلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول
ابي الطيب لبس النجيع اي الدم عليه اي على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد
لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه اي من
غير الظاهر ان يكون المعنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول جرير وحسبت الله اذا غضبت
بنو تميم حسبت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس كلهم وقول ابي نواس
ليس على الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد فالاول يختص بعض العالم وهو الناس وهذا
يشملهم وغيرهم وروي انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة افضال البرمكي وفرط احسانه الى
عاقبه بغيره افضت الى النكبة والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات

قولا

الهدى

قولا لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواحد
ليس على الله بمستنكر البيت فاسمع هرون باطلاقه ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون
المعنى الثاني نقيض المعنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم
وقول ابي الطيب احبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله
واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تقدير
تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض او على تقدير المبتدا اي وانا احب واما اذا
جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني
لا يكون الا احد الامرين لان الملامة فيه من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا
محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب كما
هو في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى
على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال
ما اراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود وفهم
ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطا الممدوح ابلغ في ذلك منه مبلغ الجراحة من الجرح
لان عادته ان يعطي بغير سؤال ومنه اي من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه
ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على اثارنا راى عين اي عيانا ثقة حال اي ذات ثقة او على
ان المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله على اثارنا اي
كائنة على اثارنا لوثوقها واعتمادها ان ستمار اي ستطعم من لحوم من يقتل من القتلى وقول ابي تمام
وقد ظللت اي الغيث عليها الطير عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل
من نهل اذا روى نقيض عطش اقامت اي العقبان الطير ضحى بعقبان مع الرايات
اي الاعلام اعتمادا على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني
ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطير النواهل
في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تسابقت العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فيلحق

ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشي من معنى قول الافوه راي عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار
يعنون ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله راي عين قرب
الطير من الجيش لانها اذا قربت كانت متخيلة لا تخيله راي عين وقربها انما يكون لاجل
توقع الفريسه وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل
الاعداء ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يؤكد
المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشي مما افاده قول الافوه راي عين وقوله ثقة ان ستمار
لا يقال ان قول ابي تمام ظللت الهام يغني عن قوله راي عين لان وقوع الظل على الرايات
يتغير بها من الجيش لانا نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السما
بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي
اخذه من الافوه وهو تساير الطير على اثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء
نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اي باقامتها مع الرايات حتى كانها
من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لما اطلقت الرايات بعقبان
الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثنا المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات
حتى انها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذي هو رفع
التوهم الناشي من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلالها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى
قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزياده يتم حسن معنى البيت الاول اعني تساير الطير
على اثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في المفتاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع
المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة بل منها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من
قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء
بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان
اقرب الى القبول لكونه ابعد من الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا اي الذي
ذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واخذ الثاني منه وكونه مقبولا او مردودا او تسمية

سامي المذكوره وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان
يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم
بسبق احدهما واتباع الاخر ولا بشي من هذه الاحكام المذكوره لجواز ان يكون الاتفاق
اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر اي
مجيئها على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابي ميادة انه انشد لنفسه
مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا
للحطيئة فقال الان علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان
سليمن بن عبد الملك اتى له باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمن بضرب
عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفي فدفع له سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال
الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني سيفه وكانه قال لا استعمل
ذلك السيف الا ظالما او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق ان نبا السيف فضحك
سليمن ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر
لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها
جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا
ولا يعاب صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة
قد هجاني فقال سيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
فقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشا يقول
بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
مما شاهد سليمن ثم قال جرير يا امير المومنين كاني بابن القين يعني الفرزدق وقد اجابني
فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم ثم اخبر الفرزدق
بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا كذاك سيوف الهند تنبو ظباتها وتقطع احيانا مناط
التمائم ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم فضحك منه الروم

جاعله كهرا باعن كليب اولاخا مثل دارمي دالهم يعلمان الثاني احدهم الاول
فلان كذا وقد سبقه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم
بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية
القول بالاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه
اذا ابصره ووجه الاتصال القول فيها بالقول في السرقات الشعرية ان في كل منها اخذ
شيء من الاخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القرآن او الحديث
لا على انه منه اي لا على طريقة ان ذلك الشيء من القرآن والحديث منه يعني على وجه
لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن والحديث وهذا احتراز عما يقال في اثناء الكلام
قال الله تعالى كذا او قال النبي عليه السلام كذا او في الحديث كذا ونحو ذلك ومثل في الكتاب
باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام
اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتى
انشد واغرب والثاني مثل قول الاخر ان كنت ازمعت اي عزمت على هجرنا
من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل
والثالث مثل قول الحريري شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله
شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي
كفا من الحصا فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالهم الحصباء
من القبح نقيض الحسن وقال الحريري وقبح اللكع اي لعن اللئيم وفعل البعد من قبحه
الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابي عباد قال الحبيب لي
ان رقيبي سيء الخلق فداره من المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت
دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه السلام حفت الجنة بالمكاره وحفت النار
بالشهوات يقال حففته بكذا اذا جعلته محفوفا به فالمعنى ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره
الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما ما لم

تسفار

ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت
في منعي لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله
تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه
في القرآن ارض لا ماء فيها ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب
لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق
راسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة ملبسا وقد جرد الموسى
لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس بتغيير يسير في اللفظ
المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض
اصحابه قد كان ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القرآن انا لله وانا اليه
راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه
او مصراعا او دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء
وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال الكلام
قوله من شعر الغير من شعر اخر كان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا
من قصيدة اخرى لكن لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت مع
التنبيه على انه من شعر الغير كقول عبد القاهر بن الطاهر التميمي اذا ضاق صدري
وخفت العدى تمثلت بيتا بحالي يليق فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله ادفع ما لا اطيق
وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة فصحوت واستبدلت سيرة
وقعدت انتظر الفناء كراكب عرف المحل فبات دون المنزل البيت الثاني لمسلم
بن الوليد الانصاري ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه
قول ابن العميد كانه كان مطويا على احن ولم يكن في قديم الدهر انشد في
ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يألفهم في المنزل الخشن البيت الثاني
لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر اخر كقوله اي قول الحريري

مجل

يحكي قوله ما قاله الغلام الذي عرضه ابوه يزيد للبيع على ابي سانه فقال له يعني اضاعوني واي فتى اضاعوا
المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان نسب الى العرج وهو منزل
بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في ليوم للوقت
والكريهة من اسما الحرب وسداد ثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع
المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي احوج
ما كانوا الي واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا غير مبالين به واما بدون التنبيه فكقول الآخر
قد قلت لما اطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس اعذاره الساري العجول ترفقا
ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير لابي تمام واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان
احدهما ان يتم المعنى بدون تقديره كما مر انفا والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر
كنا معا امس في بوس نكابده والعين والقلب منا في قذى واذى والآن اقبلت الايام عليك
فلا تهتوي فلا تنس ان الكرام اذا اشار الى بيت ابي تمام ولا بد من تقديره ايضا لان
المعنى لا يتم بدونه وحسنه اي حسن التضمين ما زاد على الاصل اي شعر البيت او المصراع
المضمن في شعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الاول كالتورية وهو ان تذكر لفظ
له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي قول صاحب التحبير
اذا الوهم ابدا لي اي اظهر لماها اي سمرة شفتيها تذكرت ما بين العذيب وبارق
ويذكرني من الادكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب مجر على
انه مفعول يذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق
مجر عوالينا ومجرى السوابق قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان
وما بين ظرف للتذكر والمجر والمجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز
ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا
نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون
على الخيل فالشاعر زاد في تضمينه العذيب وبارق معنييهما البعيدين لانه جعل

العذيب تصغير العذب وعني به مقبل الحبيب وبارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما شبه ريقها بالخمر رده
بتمايل الرمح وجريان دمعه على الشابع بجريان السوابق فزاد على ابي الطيب بهذه التورية والتشبيه
ولا يضر في التضمين التغيير اليسير اي لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في
يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا
وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت الاول لسحيم بن وثيل واصله انا ابن جلا
وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا
وغضوا اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا عن رتبته ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم ولهذا
وصفه بالرشد واراد به الغوي على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت
استعانة وتضمين المصراع وما دونه ابداعا لان الشاعر الثاني اودع شعره شيئا من شعر الاول
هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان
ينظم نثر قرانا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على سبيل الاقتباس وقد عرفت ان
ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من القران او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي
قصد نظمه ان كان غير القران والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس
كقوله اي قول ابي العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة آخره يفخر حالا اي ما باله مفتخرا
عقد قوله عليه السلام وما لابن آدم والفخر واوله نطفة وآخره جيفة وان كان قرانا او
حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا
لكن اشير الى انه من القران او الحديث وحينئذ لا يكون الا على طريق الاقتباس كقول الشاعر
انلني بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوه فان الله خلاق البرايا
عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه ف
كقول الامام الشافعي رحمه الله عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق الشبهات
وازهد ودع ما ليس يعنيك واعملن بنية عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور
متشابهات وقوله وازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه

الحلال

بقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا
يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة لما
قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن
يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده اي يعاوده
وبل جعد بنعل على معنفي توهمه حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما
يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه وسيئ
ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اصدقائه واما التلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه
اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان
وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح
الشاعر اذا اتى بشيء مليح وقد ذكرنا في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من تبديل
العلامة حيث سوى بين التمليح والتلميح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ
منصب العلم التقليد فهو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل سائر من غير ذكره اي ذكر
تلك القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر والمثل واقسام التلميح ستة لانه اما
ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين اما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل
اما في النظم فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى
قلوبا عهدنا طيرها وهي وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
نضا ضوؤها صبغ الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما ادري احلام نائم
المت بنا ام كان في الركب يوشع الضمير في اخراهم وله للاحبة المرتحلين وان لم يجر لهم
ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء اذا دار حوله نضا ذهب به وازال الضمير في ضوءها
وبهجتها للشمس الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى انضم المجزع ذو لونين وقوله احلام
نائم استعظام لما راى واستغراب اشار الى قصة يوشع بن نون فتى موسى واستيقافه الشمس
اي طلبه وقوف الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان

تغيب

تغيب قبل ان ينقضي سهم ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من
قتالهم والتلميح الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارض رمضاء اي حارة من رمض يومنا اشتد حره اي
عيني في سهما تتلظى ارق من رق له اذا رحمه واحفى من حفي عليه اذا تلطف وتشفق منك في
ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار
عطف على الرمضاء وتتلظى حال من النار اشار الى البيت المشهور المستجير اي المستغيث بعمرو
عند كربته الضمير للموصول اي الذي يستغيث بكربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار
وعمرو هو جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الهيلة وهي ام
جساس نحا لها من جرم ابن ريان له ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها
الا ابل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فرماها
فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا فصاحت
البسوس واذلاه واغربتاه فقال جساس ايتها الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز
على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غفلة كليب حتى خرج وتباعد عن الحمى فبلغ جساسا
خروجه فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة
فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشبت الحرب بين تغلب وبكر ولهذا قيل اشأم
من البسوس والتلميح الى المثل كقول عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد
واشار الى المثل السائر ومن دونه خرط القتاد والخرط ودونه خرط القتاد يضرب للامر
الشاق قاله كليب اذ سمع قول جساس لاعقرن فحلا فظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان
والخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في النثر
فالتلميح الى القصة او الى الشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار
الى قول النابغة فبت كاني ساورتني ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب
عليه السلام والتلميح الى المثل كقوله لا العنتي ما لها من هرة تعق اولادها اشار الى المثل
اعق من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما يحكى ان تميميا قال لشريك

التبريزي ما في الجوارح احب الي من البلريي فقال التبريزي وخاصة اذا كان بصيد القطا اشار التبريزي الى
هو بن ابا البازي المطل على قبي ابنه من السما كالرا بصبابا واشار شهك الى قول الطرماح
تميم بطرق اللوم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت ويروى ان رجلا من
بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال لعبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ
محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شي شيوخ محارب وما خلتها كانت تريش
ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال الهلالي كذا الله
اضلوا البارحة برقعا وكانوا في طلبه اراد قول القائل لكل هلالي من اللوم برقع
ولابن يزيد برقع وجلال
من الخاتمة في حسن الابتدا والتخلص والانتهاء
ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق اي يتبع الانق في
والاحسن ان يقال لتانق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلثة مواضع من
كلامه حتى يكون تلك المواضع الثلثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر و
الثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتاخير الملبس وان
يكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة
لالفاظها من غير ان يكسي اللفظ الرفيع المعنى السخيف او على العكس بان يصاغا صياغة
تناسب وتلائم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال
ونحو ذلك ومما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف
ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف ونحو ذلك احدها الابتدا
لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى
جميعه والا اعرض عنه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتدا الحسن في تذكار الاحبة
والمنازل كقوله اي كقول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتوي والدخول وحومل
فالمعنى بين اجزاء الدخول فصار الدخول كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح الفا

في هذا البيت لما فيه من عدم التناسب لانه وفق واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل
في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى بمعان
قليلة في الفاظ غريبة ينافي الاول فاحسن من هذا قول النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب
وليل اقاسيه بطي الكواكب وقوله اي وحسن الابتدا في وصف الديار قول اشجع السلمي
قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه
فطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم
وام ومن يممت خير ميمم وفي التشكي قوله فواد ما يسليه المدام وعمر مثل ما يهب اللئام
وفي الغزل قوله ايضا اريقك ام ماء الغمامة ام خمر بفي برود وهو في كبدي جمر
وينبغي ان يجتنب في المديح ما يتطير به كقوله اي قول ابي مقاتل الضرير في مطلع
قصيدة انشدها الداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي موعد احبابك
يا اعمى ولك المثل السوء ويروى ايضا انه دخل على الداعي في يوم مهرجان وانشده
لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال اعمى
يبتدا يوم المهرجان وقيل بطحه اي القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح
ادبه خير من ثوابه ولحسنه اي احسن الابتدا ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة
الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتدا مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا في الابتدا وسمى
كون الابتدا مناسب المقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه
في العلم او غيره كقوله في التهنية اي قول ابي محمد الخازن يهني الصاحب لولد له بشرى
بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلى صعدا وقوله في المرثية اي في
الى الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار اي احذر من بطشي
اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقول ابي تمام يهني المعتصم بالله في فتح عمورية
وكان اهل التنجيم زعموا انه لا يفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب
في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب

وكقول ابي العلا فيمن عرضت له شكاة عظيم لعمري ان يلم عظيم بالعلي والانام سليم وكقول ابي الطيب
في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك الالم ومنه
ما يناسب في افتتاح الكتب الى الغرض المصنف فيه كقول جار الله في الكشاف الحمد لله الذي
انزل القران كلاما مولفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها
اي ثاني المواضع الثلثة التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به
اي ابتدي وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل
وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من تشبيب
اي وصف الجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما
اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص
اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص في العرف هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود
مع رعاية المناسبة وانما كان التخلص من المواضع الثلثة التي ينبغي ان يتانق فيها لان السامع
يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين
حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص في كلام المتقدمين
واكثر اسقاطا لانهم من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة
على براعة الشاعر كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله بن طاهر تقول في قومس اسم موضع
قومي وقد اخذت منا السرى اخذ منه اثر فيه ونقصه والسرى مصدر سريت اي اذا
سرت ليلا يقال سريت سرى ومسرى والاسم السرية بالضم والسرية وبعض العرب يونث السرى
والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقال
كذا في الصحاح وخطى المهرية القود للفظ جمع خطوة وهو ما بين القدمين والمهرية المنسوب
الى مهرة بن حيدان ابي قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة الظهور والاعناق
والواحد اقود يقول قومي والحال انه قد اثر فينا السرى ومسايرة المطايا بالخطى
فينا ونقصت من قوانا وقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان

مجرد الفعل بل ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها
المتكلم حين اعطى الفاعل حكم الفاعل باسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا لما شابه ما ليس بفاعل الفاعل
ونصب الجزء ان الغرض بيان تعدد وجه التشبيه وجهة هذا لفظا ما نصح لسن
كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في
اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء ملاته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر
والاولى ان يمثل بجد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول يعني
تاليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من شانهم
العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تاكيدا او
على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهيا وشعر شاعر ونهار صائم في الزمان
ونهر جار في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الامر ومراده التاديب في امالي ومثل بني
الحباب اي اهل الحلم فخرج من تعريفه للاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل
او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف
محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن
الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل اخر من افعال الرسل انشاء الكتاب وكلامه
في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند
الى المصدر الذي يلابسه فعل اخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد
انما هو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد الضال والاليم انما هو المعذب فوصف
فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند وبه
الجواب عن الاول بانه ليس من المجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان
يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه
وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فتامل

وتبين عليه تطابق والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بما هو له حقيقة لانه
قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين
في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وكذا ان يجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل
كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله سماق بينهما ومكر الليل
والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار
ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليل واجريت النهر مما اشتد
من النسب الاضافية والايقاعية قلت الجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية
او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه
ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه مجاز لانه جار من صفة الاصطلاح
ما المذكور في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد خاصة او للمطلق باعتبار ان يجعل
الاسناد للمذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام صريحا كما مر ويكون مستلزما له كما في
هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة والامر
وكذا فيما جعل الفاعل المجازي مفعولا كقوله تعالى او تركته مكانا واصل سبيلا لان التمر في
الاصل فاعل من مدبر فانه يجب تفتيش واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما
وقد يكون كناية كما ذكر في نحو قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم
بقرينة اضافة التسلية اليها فانه نوع حسن ولا تقصر المجاز العقلي على ما يتبين من ظاهر كلام السكاكي
والمص وقوله في التعريف بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل
الا ثبات من الربيع في هذا الاسناد وان كان الاسناد الى غير ما هو له لكن لا تأويل فيه لا
مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج
ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تأويل فيها فان قيل اي حرف في بيان فائدة هذا القيد على ما
هذا مما تفرد به في هذا الكتاب ثم اني رأيت في شرح المفتاح لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذ

وهذا السند غير مناسب جميعا قلت الرضي ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به
خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول افادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت
خلاف ما عند المتكلم دون ان اقول خلاف ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل
وعكسه بمثل قولنا كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة الكعبة وانما قلت
لضرب من التأويل ليحترز به عن الكذب وكذا اعترض المص بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر
لخروجه بقوله لضرب من التأويل ولا بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف
ما في نفس الامر لان ما عند العقل ما يقتضيه العقل بعد تصفيته لا ما يحكم به ومن البين ان فيه
ان الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر واشار هنا الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال
الكاذبة كما يفهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرده تعريفنا بنحو قول
الجاهل ولقائل ان يقول ان سلم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهو
الفهم ما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التغير بعنه وحينئذ يندفع الاعتراض
الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشمل التعريف قيدين يتميز كل منهما بفائدة خاصة مع
اشتراكهما في فائدة اخرى بان يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون
هذا تكرارا او لاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم ولضرب
من التأول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني
اخراج الكواذب وعلى هذا فالاولى ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان
قوله لئلا يمتنع طرده لكونه المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود وليست من ذا
المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المص مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل
وفي نفس الامر وحينئذ يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يرى نسبة الافعال
اسرالبقل وخالق افعال العباد كلها واضل الله الكافر بالتاويل والقصد الى انه اسناد
الى السبب لا انه اسناد الى ما هو له في نفس الامر بل الجاهل اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد

عن نحو هذا مثال لما ذكره وانما اراد بعند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول
الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر وصار نحو قولهم نبتا ولمن صادها واسناد اخراج الجاهل
اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له ان يوجد ما هو له في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر
وحينئذ يدخل فيه نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع
وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم ولخرج جميعها بقوله بتأول ويبقى التعريف سالما
ويخرج عنه ما لا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي انبت اسم البقل وخلق الله الافعال
بالتأول لكونه اسنادا الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل باقيا
حين انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول للموحد انبت الله البقل نبتا ولا
عند لخفاء حاله من الدهري والظاهر انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب لا
الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص ويتدين
فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر
لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن
الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد مر ان الفساد انما يأتي من ارادة الخاص بخصوصه
ولا فساد في ارادة العام بعمومه فليتأمل فان هذا مقام يتفضح فيه اقوام ولهذا اي ولان قول
الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلتان العبدي اشاب الصغير و
افنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب الصغير وافنى الى كر الغداة و
مر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التأول بل حمل على الحقيقة
لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني لما لم يعلم و
يستدل بشيء على انه يريد ظاهره حمل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي
النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت راسي كراس الاصلع ميز عنه
قنزعا عن قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي الا

جذب الليالي ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول اي مقولا فيها ذكره قد يجوز
ان يكون منقطعا من الاول اي اصنعي ما شئت ايها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك
مجاز خبر ان بقوله متعلق بالاستدلال عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه
اي ابا النجم او شعر راسه قيل الله اي امره وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي
لانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد فيتأول بما علله ان
واقسامه اي اقسام المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان
نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء
الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النباتات والاحياء في الحقيقة
اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد
بالشباب زمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته
الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة
والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات ولا
ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج طرفيه عما هو عليه بل حالهما كحال
سائر الالفاظ المستعملة في انهما حقيقة او مجاز وانما الملاحظ ان يستبعد من احتمال كون مجازين
او حقيقتين او مجازية في كلام واحد وما ذكرنا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة
على مذهب المص لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل
مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجازية في قولنا نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى
النهار وكذلك قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد احيا الى الملاقاة لا اسناد
الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن
كثير واذا تليت عليهم اياته اي ايات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى ويحتمل ابهاما
للاقتباس وان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن

كثيرا والمقصود ان اسناد نادتهم الى الصيحة الاثبات مجاز لانها فعل الله واما الاثبات سبب لها يذبح
ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه سبب امر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع
اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل
وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما من الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون
يوم القيامة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى اليوم وهو فعل الله حقيقة وهذا
كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لان [illegible] عند تفاقم الاحزان الشيب او من طوله
وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي
ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر
كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء
نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب امر
وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك
وما اشبه ذلك مما اسند فيه الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه النهي
ولا تقطع امر فلان على ما اشار اليه وكذا ليت النهر جار واصلوا انك تارك وتحو ذلك ولا بد له
اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة
هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قولها افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور
اي بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين
والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي
اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام المسند بالمسند اليه ممكن بان يكون
هو الذي صدر عنه كهزم [illegible] وعرف [illegible] مكتوب ونحو [illegible] وصدوره عطف على
اي وكصدور الكلام من الموحد في مثل [illegible] ليس بقائم بالمذكور فان كمال [illegible]
المطلق يعني [illegible] مثل اشاب الصغير [illegible] وانبت الربيع البقل فان هذا الكلام اذا صدر

الاسناد

عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه مسند الى ما هو له لكن مثال هذا ليس
مما يستحيله العقل لان ما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولهذا احتيج في ابطاله الى الدليل
ومعرفة حقيقته يعني ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل ومفعول به اذا اسند اليه
يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فلا بد له ممن هو الفاعل او
المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة بحيث لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز
اللغوي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة
اي لا استعمال فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة
كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا يظهر الا بعد نظر وتامل
كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا
اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التامل والامعان
وقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك
اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي
صيرني الله بسبب هواك [illegible] وهو انه يضرب المثل في الهلاك [illegible] محبتك فوجود الحقيقة
في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر
وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير
اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو
اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني [illegible] ان
تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجه [illegible] الاعتبار اذن ان يكون
المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة وان القدوم موجود حقيقة
وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن المجاز فيه
نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر

وقال الامام الرازي رحمه الله فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور
الفعل لا عن فاعل وهو ان كان ما اسندنا اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز
العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بجعل
الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات
اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية
وهي عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم
المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم
السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات يعني
القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع
وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة
الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل
ان تشبيه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم تفرده بالذكر وتنسب اليه الحقيقي
شيئا من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون
المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة
بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب
وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي مصبوب في قوله تعالى خلق من ماء دافق
ويستلزم ان لا يصح الاضافة فيما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي في نحو نهاره صائم لبطلان
اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بنهاره فلان نفسه ولا شك في صحة هذه
الاضافة ووقوعها في كلام الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو قيل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم
او قوله فنام ليلي وتجلى همي كان اوقع للتعجب لان قوله نهاره صائم مما اشتهر فيه بان
الاستعارة المانع في صيرورته للسند الى نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناسبة في البيا

ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان
لان المراد به حينئذ هو العملة نفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو
انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى
على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا الا ما ورد به اذن
الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع
اللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينبغي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان استعمال اللازم يدل على
استعمال الملزوم ويجاب بان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية
ان تذكر المشبه وتريد به المشبه به حقيقة وهذا مدفوع لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا
مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية
مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه نسمي المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب
تأويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية
السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع وحينئذ يكون المراد بعيشة راضية
صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى
ويبطل الاضافة وانما يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان
وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف
على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في
التشبيه وهذا ظاهر لمن يرجع الى مذهبه في الاستعارة بالكناية اعلم ان من قرأ ما ذكر
في علم البيان اتاه الله تعالى ولا تراه ما ذهب اليه منقوض بنحو نهاره صائم والملوك
وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع
من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رأيت بفلان اسدا
ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر

الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل ان كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على وجه الحمل نحو زيد اسد او
لا نحو لقيني اسد بدليل انه جعل قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين
على ان المشبه به ههنا هو شخص ما مطلقا والضمير بخلاف نفسه من غير اعتبار كونه صاما او غير صام
ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة
اما تصريحية والمعنى تخيلية عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها بها فالمراد بالعيشة
مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم ولا نظر الى ما ارتكب من
التمحلات المتعسفة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المرذول ومن الثالث بان
الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة كما في قطعه لم يكن الاول حقيقة ولا مجازا الاترى انك اذا قلت
ارم بالاسد لا يكون الامر بالحيوان المفترس قطعا ومن الرابع بان التوقيف ما هو مذهب البعض
والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على ما ليس غير توقيف فلذا صح بان الربيع استعارة بالكناية عن
عنده ولم يعرف انه لو صح ذلك لم يحسن القائلين بالتوقيف ان يتوقفوا في مثل هذا الى
السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقيف

احوال المسند اليه

اي الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره و
غير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لا بواسطة الحكم او المسند مثلا لكونه مسندا اليه حكما
مؤكدا او متروك التأكيد وكونه مسندا اليه مقدما او مؤخرا معرفا او منكرا ونحو ذلك و
بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه فقدم على سائر احواله لانه عبارة عن عدم الاتيان
به وهو متقدم على الاتيان به لتأخر وجود الحادث عن عدمه وفيه نظر الحذف يفتقر الى امرين
احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان
الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني
مع اشارة ما في ضمنه الى الاول فقال للاحتراز عن العبث لدلالة القرينة الدالة عليه فذكره عبث لكن
لا بناء على الحقيقة في نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام

فكيف يكون

فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة ولعله في الحقيقة يجب ان يتعلق
به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى
الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند
الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا
حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال
هنا الحرف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى
العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال
قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه
السامع عند القرينة هل يتنبه املا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام
لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او لقاما او عكسه اي ايهام صون لسانك
عنه تحقيرا له او لمعانداه او تأتي الانكار اي تيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان
تقول ما اردت زيدا بل غيره او تعينه او ادعاء التعين او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة
الكلام بسبب ضجر وسآمة وفوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية وما اشبه
ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقول هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء
عن غير المخاطب من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير
رام او تركه في نظائره كالرفع على المدح او الذم او الترحم
فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع وعند قولهم بعد ان يذكروا
رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا ونحو ذلك
وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب اسناد الفعل الى
المفعول فلا يستند الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف
مثل قتل الخارجي لعدم الاكتساب فتأمل واما المقصود ان نقتل لبوس وترتيب وقد
يكون حذف الشيء اشعارا بانه يلزم من الحاضر مطلقا لا يمكن ذكره قال الاستعاني ان هذا
القران يهدي للتي هي اقوم اي الملة او الحالة او الطريقة فيحذف الحذف خامه لا يوجد في

الذكر او يلوح من القطاعه الخبث لا يبدو المتكلم على اجرايه على اللسان او السامع على استماعه فهذا اذا

قلت كيف زيد فلان سائلا عن الواقع في بلده فقال لا تسأل عنه اما انه تحرج ان يجري على لسانه

ما هو فيه لفظا لعنه وحقارة المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لايحاشه السامع وحقارته واما

ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه والاحتياط لضعف التعويل على

القرينه والتنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح في التقرير ومنه اولئك هم المفلحون ذكر بعد

اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل من

الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او تعظيما

تعظيما او اهانة او التبرك بذكره او الاستلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغا مطلوب اي في

مقام يكون اصغا السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه ولهذا يطال الكلام مع الاحباء

فصار وتجوز ان يكون حيث مستعار للزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار

والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو

القسم محمد بن عبد الله المعروف بكذا من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل والتعجب او لا

في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار بعد الكلام مع قيام القرينة وما

جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه

بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد في الدار فلا غرض المصنف اليه بان فائدة

ترك لطيه ان حذف يعمم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وتحصيل الاشتباه ان ذكر لا

لا بد ان ينظر اليها او ثالثا كالتبرك وللاستلذاذ ونحو ذلك ليرجح الذكر على الحذف لا منها

عموم النسبة وارادة التخصيص بتفصيل لاتفاق بينه الحذف يحقق لزما اذا لم يكن عام

النسبة نحو جاء الى كل شيء بغير مسيرات المراد هو الله تعالى فان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه

نحو خالق هذا العالم العليم الحكيم شيئا ان المراد كل احد ولا يعتبر بالتعيين سوى ما يدل عليه المراد و

قيل وارادة فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون معه الامر حينا او يكون ذكره

واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح ولا تنافي المنافاة

بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة

٦١٩

كان لم يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطوحت الاوراق في زوايا

الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بينه وبينها حجابا مستورا وجعلتها

كان لم تكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اساء اصر على اساءته و

انا لست نادم عليه من ساعته ثم الجاني فرط الملال وضيق البال الى ان يلفظني

ارض الى ارض ويرمي بي نوع الى خفض حتى القت بحر وسده هرامحها الله عن الافات فاز

فقلت اسه عين منها على جنة بلدة طيبه ومقام كريم فقد جمعت فيها المحاسن كلها

وكحلتها الامان واليمن والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم في دياجيها

وخلت نيرات الجهل والغوايه وظلال الملك ممدودا والوية الشرع بالعز معقود

وعاد عود الاسلام الى رواء وانتفض القبل الوماية ونظم شمل الخلافة

بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال العدل والاحسان

وارتعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام ظل

الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي

اثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة المقيم باساس

مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والي لواء الولاة في

الافاق مالك سرير الخلافة باستحقاق المجتهد في نصب رايات الامن والايمان المتسل

لنصر الله بامر العدل والاحسان الخالص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق

نيته في احياء سنة رسول الله خليفة ملك الافاق سطوته والخوف كان منه

ابيه سلكا يحوم حول ذراه الملوك كما تحوم الحجيج بيت الله معتكفا حميد

رضي منه الزمان وكم مكلف بلغي من سخطه هلك اطار صاعقه من نيلك

الى السماك لواء الشرع قدمكا وصادف الوسد منها كل معتسف وقد كان

ظلمات الغي منهمكا فالدين منتصر وبو العدو مبتهل والملك اقبل بالاقبال متمسكا

عن اقاصيه جموع الورى ملكا وربما فتحوا اعينا عن املكا وهو السلطان
الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث
المسلمين ابو الحسين محمد كوت لا زالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته
ولغصان الخيرات مورقة بسحايب رافته وهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية
الاسلام وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام وامطر على العالمين
سحايب الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الاسباب والاكرام
اقامت في الرقاب له ايادي هي الاطواق والناس الحمام فمن ان الحمد لله الذي
اذهب عنا الحزن ووسعت بنيان الاحبة والوطن وصوبت بعميم لطفه مغبوطا
محظوظا وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فتد ذلك عضدي وهو من عطفي
حتى رجعت الى ما همت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت التوجه
الجليل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سمح به في اثناء ذلك الفكر الفاتر
وسنح بعون الله تعالى للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر
الفرايد وبحرا مشحونا بنفايس الفرايد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة
السنية لا زالت ملجأ لطوايف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا
حصينا للاسلام بالنبي واله عليهم السلام والمرجو من خلاني وخلص اخواني
ان يتحفوني بصالح الدعاء ويذكروا الى ما عانيت في هذا التاليف من الكد والعناء
والى الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم المحظوظون و
عن طوفوا العنادا ناكبون وعن ضيم عن تفضيل الحق المبين لا تصوير الباطل
بصورة اليقين وهذا العمري موضوع نحو المرام تحليل الاوهام ملقى
على الطبايع اللذة والعناد دون الجدال والحسد من العباد وابن وادي والبال
النبات الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الاجل وما توفيقي

الجزيل

الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه اداء لحق شيء مما يجب عليه من
شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من اثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل
سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب الانعام
سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان
فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيره ومتعلقه يكون النعمة
وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هذا
تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط
على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان
والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او
الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل انما
تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين
قدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان
صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد به وانه حقيق
وبه ينظر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد للتعريف الجنس دون الاستغراق كما
يتوهمه كثير من الناس مبني على ان افعال العباد عندهم ليست بخلق الله تعالى
فلا يكون جميع المحامد راجعة اليه بل على معنى ان الحمد من المصادر السادة مسد
الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات
والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر
لان النايب مناب الفعل انما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك ونحوه ولا
مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان تكون للجنس
مبنيا على ان المتبادر الى الفهم الشايع في الاستعمال لا سيما في المصادر عند خفاء قرائن

الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذا
لا يكون ثمة استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة لتعلقه لفظا ومعنى
اما لفظا فلاحتياج الموصولة الى التقدير اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه
اعني علم تكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلم على ان ما لم نعلم بيانا
من المعنى المحذوف او جنس المحذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف
واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على
نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم
اختصاصه بشيء دون شيء وليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه صرح ببعض
النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان
مدني بالطبع اي يحتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه
ليتعاونوا ويتشاركوا في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن ونحوها وذلك
هنا موقوف على ان يعرف كل واحد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي
بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله تعالى بتعليم
البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما
ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي
ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة
والعدل لا يتناولان الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية
هي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطأ
وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما
يتحقق بآيات تدل على انه من عند الله تعالى وهي المعجزات واعلى
معجزات نبينا القرآن الفارق بين الحق والباطل قوله وعلم من
عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان

م السامع

م الغير

كما اشير اليه في قوله خلق الانسان علمه البيان من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه
رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب دعاء للشارع الذي للنوع
وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع على ما فسر في الكشاف
ولفظا وفيه تنبيه على انه مرسل لا من نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله
وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز ويقال للكلام البين فصل بمعنى
مفصول فصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه
او بمعنى فاصل اي الفاصل بين الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب
والخطأ ثم دعا لمن عاون الشارع في تبيين الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى
آله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي
اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل وآويل الاطهار جمع طاهر كصاحب وصحاب
وصحابه الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء
فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها
معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم
اللازم للمبتدأ قضاء لحق ما كان ابقاء له بقدر الامكان وبعد هنا زيادة تختص
من الظروف المتعلقات الفعل فلما كان لما ظرفا ومعنى اذ استعمل استعمال الشرط يليه
فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو
فتوهم منه بعضهم انه حرف الشرط كلو الا ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما
لثبوت الثاني لثبوت الاول والمراد بما تقدم علم البلاغة هو علم المعاني والبيان
وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا احتياج الى تحصيل العلوم
بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعله بعضها مع ان هذا ادعاء فكل
حزب بما لديهم فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم تعرف
دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز

في نظم القرآن أستارها فيكون من أجل العلوم قدراً لأن المراد بكشف الأستار معرفة أنه معجز
لكونه في أعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والأسرار والخواص الخارجة عن طوق
البشر وهذه وسيلة إلى تصديق النبي صلى الله عليه وآله في جميع ما جاء به ليقتفى آثاره
فيفاز بالسعادات الدنيوية والأخروية فيكون من أجل العلوم لكون معلومه من أجل
المعلومات وغايته من أشرف الغايات وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فإن قيل
كيف يكون التوفيق بين ما ذكرتموه هنا وبين ما ذكر في المفتاح من أن مدرك الإعجاز هو
الذوق ليس إلا ووجه الإعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه
أن مدركه الذوق ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بذلك عقيب ما ذكرناه هنا لا
يدل على أنه يمكن وصفه بل يدل على أنه مما يدرك بهذا العلم ولو سلم فمن الكتب
لا ينفع من العلوم وليس الحصر المستفاد من قوله وبه يكشف حقيقياً حتى يرد الاعتراض
عليه بأن العرب تعرف ذلك بحسب السليقة وقد أشير إلى هذا في مواضع من المفتاح
كقوله في علم الاستدلال وجه الإعجاز أمر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق إليه
الأطول لمن خدمه هذين العلمين وفي موضع آخر لا علم بعد علم الأصول أكشف للقناع
من وجه الإعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الإعجاز وإدراكه بحقيقته
لامتناع الإحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدرك كنه بلاغة القرآن إلا
تحت علم التأمل كما ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الإعجاز في النفوس بالأشياء المحتجبة
تحت الأستار استعارة بالكناية وإثبات الأستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه
إيهام أو تشبيه الإعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية وإثبات الوجوه استعارة
تخييلية وذكر الأستار ترشيح وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف والقرآن
فعلان بمعنى المفعول جعل اسماً للكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم ونظمه
تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا
تواليها في النطق وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق كما في نظم الحروف فإنه

تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما أدى إلى فساد
وليس الإعجاز بمجرد الألفاظ وإلا لكان للطائف العلمين مدخل فيه لأنها لا تتعلق بنفس
الألفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولأن فيه استعارة لطيفة وإشارة إلى أن
كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة
أبو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه أعظم ما صنف فيه كان في أي
علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما تعاطى من أعظم لكونه أحسنها
ترتيباً أي لكون القسم الثالث أحسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو وضع كل
شيء في مرتبته فلكل مسألة مثلاً مرتبة بعضها أليق بها من بعض فوضعها فيه أحسن فإن
شئت أن تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كأنها عقد
قد انفصم فتناثرت لآليه ولكونه أتمها تحريراً وهو تهذيب الكلام ولكونه أكثر
للأصول جمعاً والقواعد هو متعلق بجمعاً وتقديمه وقوله جمعاً لأن معمول الصلة
لا يتقدم عليه لأن مع العامل ما وليها أن مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة
لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب الأجزاء عليه هذا هو
الظاهر أن لها جائز إذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا
تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما يتوهم بشيء
حكمه حكم الأول مع أن الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لأن له شأناً ليس لغيره
لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف
ما لا يتسع في غيرها ولكن كان غير مصون أي محفوظ عن الحشو وهو الزائد
المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على أصل المراد بلا فائدة وستعرف الفرق
بينهما في باب الإطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقاً لا يظهر معناه على
الذهن تحصيل معناه قابلاً خبر بعد خبر أي كان قابلاً للاختصار لما فيه من التطويل
مفتقراً خبر آخر أي كان محتاجاً إلى الإيضاح لما فيه من التعقيد وإلى التجريد لما فيه من الحشو

كثيره

خبره

مختصراً

المتن جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث
من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا
كل حكم القيته على منكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قايم وان عمرا راكب وغير ذلك
مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب توكيده
فيعلم انه يجب توكيده ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة و
هي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد
وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل او كلام العرب
الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا بالضم
هو الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في
قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف هنا
المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق
ما ذكر من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي
اخذا في الاصل مصدر تناول من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او
القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او الى المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه
اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في
الاختصار تقريبا لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولو لم يول الفعل
المنفي بالنفي على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب و
التسهيل بل لامر اخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو
ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك
التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قلت اتيك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع
وهذا امامسيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بانّ
ان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا انصر عنا اولا وتلوعنا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا

ثانيا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد
كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت
في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم افز في كلام احد من
القوم بالتصريح بها اي بتلك الزوائد ولا بالاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه
يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصد وهذا يعني لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا
كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولكنك عجيب في جعل ملتقطات كتب الائمة
فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسال الله لا غيره
لتقديم المسند اليه ههنا وجه حسن اذ لا مقتضي للتخصيص ولا للتقوي
وكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية وما يقال انه لقصد الاستمرار فيه
نظر لحصول ذلك في المضارع نفسه كما صرح في قوله لو يطيعكم من فضله ان ينفع به
اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله تعالى
ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسال غيره فعلى هذا كان الاولى
ان يقول فاياه اسال لتقدم المعمول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي
والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية
الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل والمخصوص
هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في نحو زيد نعم الرجل
الرجل فهو عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في
فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على راي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء
على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة
وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا
الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء في تادية
المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي

[illegible]
[illegible]

فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع
يدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف
عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة من الفن الثالث كما يجي
هناك ان شاء الله ولما انجر كلامه في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون
الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يتقدم
ذكرها ولا الاشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة
في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علم المعاني والبيان وما
يتصل بذلك مما ينبغي والبه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل
غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش
للجماعة المتقدمة منها وقد تطلق بمعنى تقدم بيانها مقدمة العلم لما يتوقف عليه
مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من الكلام
قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام
لا ولعل لم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليه الامر
حتى احتاج في التفصي عنها الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على
ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في اخر المعاني والبيان والثاني
ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه
زعما منه ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة
اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان تقتصر على تفسير
ما ذكره في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور
يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت
فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال
كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح

والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط
دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقد لا تخلط من اسماء الافعال
معنى انه وكثيرا ما يسمى ذلك بالفائزين اللفظ وكان هذا شرطا ... اي اذا وصفت بها
الاخيرين فقط اي فاشرع في وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم عبارة عن كون اللفظ
جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق
بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدوران فيما بينهم هي التي تكون جارية
على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي
جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما من مخالفة القياس والتنافر و
الغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص عما ذكر لكونه لازما لها
تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة والغرابة راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو
وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام
كانها حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة عندهم عبارة عن كون
الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة تقع صفة للمتكلم
بمعنى اخر بادر اولا الى تقسيمها باعتبار ما يقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على
وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد امر
مشترك بينها كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وبعضهم لان اطلاق الفصاحة
على الاقسام الثلثة من اطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا
البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وبعضهم لكن فسر
تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه بما لم يوجد في كلام الناس لكنه اخذ منها ملاحظة
واعتبارا انهم وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس ما يصلح
لتعريفهما بمثابة لا مدخل للراي في شيء لا الالفاظ ولا يحتاج الى جواب عنه

بان المراد بالناس المعهود ون ثم لما كانت معرفة البلاغة متوقفة على معرفة الفصاحة لكونها مأخوذة
في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة
في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء
اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا تكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب
ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي في الثقل نحو الهعخع نبت في البادية
المذكور في قول الاعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ومنه ما هو دون ذلك نحو مستشزرات
في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات
مرتفعات ان روي بكسر الزاء على لفظ اسم الفاعل او مرفوعات ان روي بالفتح من استشزره اي رفعه
الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل اي يغيب والعقاص جمع
عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر المثنى المفتول يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط
وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل فالاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة
شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزرات هو توسط الشين المعجمة التي هي من
المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاي المعجمة التي هي من المجهورة
فيجب ان يكون مستتر ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة
قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج ولا لانه كالطفر من احدها الى الآخر
كالطفر ولا بسبب قربها لان الانتقال من احدها الى الآخر كالمشي
في القيد لما نحكم عن هنا ان من القرب كالجيش والشجي و
من البعيد ما هو بخلافه

بلغ

كلمة ... وليس ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ابعد من ادخال من الشفة الى
الحلق ... بل هذا امر ذوقي لكل احد ان ... والصحيح ... مقبولا
متعسر النطق بها فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا الكلام
بالتمثيل ... فقد ... والاولى الاحالة الى سلامة الذوق
سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة
فانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير
عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الفاظ ... عن الفصاحة وايده بعضهم بان اتفاق
الجمهور ... فصاحة الكلمة مثلا لا يوجب ... وهذا غلط ... لان فصاحة الكلمات
... تعريف فصاحة الكلام وكيف لا يخرج الكلام المشتمل
كلمة غير فصيحة عن الفصاحة ... فصاحة الكلمات ... فصاحة الكلام ...
... والقياس على ... غير عربية الكلام العربي ... ولو سلم ...
عربي النظم والاسلوب ... باعتبار الاغلب ... في الكلام العربي ان يكون كل كلمة
عربية كما اشترطنا فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة ...
تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه ... على كلام غير فصيح ...
... كلام غير فصيح بل كلمة غير فصيحة ما يعود الى ...
الطامون ... والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال
يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنها في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا
في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار فاجتمع الناس عليه ما لكم تكأكأتم
علي ... افرنقعوا اي اجتمعتم ... كذا ذكره الجوهري في الصحاح
وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ ... في بعض طرق البصرة ...
... عليه قوم ... ادنو مني ... وقال ... تكأكأتم
على كما تكأكؤن على ذي جنة افرنقعوا عني ... شيطانه ...

ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا
وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم
قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا اقرب من قولهم سرج الله وجهه
حسن فسرج اسود جهه بهجه وحسنه واما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انه لم يثبت وانطباع هذا
الاستعمال وان يكون هذا من الاسمية تامنا السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله
وجهه من هذا الباب باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه حسنه وبهجه واما انشد
هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كلامهم كون الكلمة غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال وهي تنقسم الى قسمين
المعاني وهي بحسب ... والوحشية المشتملة على تركيب ينفر الطبع عنه وهي في
الغذبة والغريب حسن ان يكون منه فلا يعيب بحسب التوحيد بل الوحشية فيكون ابين لفصاحة
ولو اردنا بالوحشية ما ذكرنا فلا يشترط الغرابة بل كلمة تخل بالفصاحة لانا نقول هذا
ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار
استعير للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب
الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث
واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح يعاب
استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع
كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال
ذلك فعلى هذا تناقض ظاهر المتن ولا ما ... الاستعمال تقسيما للوحشية فينبغي كونه مخلا بالفصاحة
المذكور اولا فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى اخر وزعمت ان شيئا من التنافر
والغرابة ومخالفة القياس لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان يكون الكلمة على خلاف القوانين المستنبطة
من تتبع لغة العرب اعني مفردات الالفاظ الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في
نحو قام ... في نحو ... وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف ... ونحو
وقطط ... وما ... ذكر من ... اللغة ... ليست من ... كذلك

ثبت عن الواضع ما هو في حكم المستثنى كما مر في ابى يابى كذلك الا انه من هذا العيب بل المخالف ما يكون
على خلاف ما ثبت من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل وقيل
فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات
المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تكره سماعه نحو
الجرشى في قول ابى الطيب في مدح سيف الدولة مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى
اي النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين علي بن ابي طالب واللقب سيف الدولة مشهور بين
الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لان الكراهة في السمع
انما هي بالوحشية لظهور ان الجرشى انما هو ثقيل كما في تكأكأتم وافرنقعوا او الجحيش واطلخم وقد ذكر
هنا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة
الثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ
ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة
في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر
وكم من لفظ غير فصيح يستلذ في السمع اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب وليس هنا استكراه اللفظ
باستكراه الجرشى دون النفس سوى ادي بصوت حسن او غيره وكذا ... وصلود ... فهو
الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يمكن
لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يخرج البعض اللفظ عن فصيحا ان معرفات الالفاظ تتفاوت
باختلاف المقامات كما يعرف في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه
من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه
مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن مثل زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يحتاج ان يكون
حالا ... الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة
سواء كانت متنافرة او لا فصيحا لانه يصدق عليه انه خالص من تنافر الكلمات ... الضعف
فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر بين معظم ...

حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان

مثل جميع الصور تها اعنى ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وابن جني

لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهدا بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا

بصاع ومن جوز ان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اى رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى

اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما

يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب فشاذ لا يحمل

عليه والتنافر ان تكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وقبر حرب

بمكان قفر صدره وليس قرب قبر حرب قبر وحرب اسم رجل ومعنى بمكان قفر

اى خال من الماء والكلاء ومنه ما هو دون ذلك مثل قوله اى قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه

والورى معي واذا ما لمته لمته وحدي اى لا يشاركني احد في لو

منه لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي هنا اعتبار لطيف وهو

اشعار بثبوت الدعوى كانه محقق منه اللوم فلم يشاركه احد ويكون مقابل المدح بالنسبة الى

الدهر والجمع ... قال الصاحب قال المصنف ان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من

فعلم ان اراد ان منشأ هذا الثقل واذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل

التنافر لان امدحه بمجرده غير فصيح ولا ثقل ما وقع في التنزيل نحو فسبحه والقول باستعمال

القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح بذلك ابن الاثير وهو اولى ... على

ابي تمام حيث قال التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد

الاستعمال نافر كل النافر ولو قال فاني متى امدحه مثلا لكان اولى وبهذا من المثال ... اخرى

ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم ان مثل التنافر

كلمة مع اخرى غير مناسبة لها ... مع ... كما يتعجب بالنسبة الى ... مثلا وهو لا

يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد ان يكون الكلام معقدا

على ان المصنف من المبني للمفعول اي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد بخلل واقع اما

في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تأخير او حذف او اضمار

او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد

ان يكون باجتماع امور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض

منها ... مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى وذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر

التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام

بن اسماعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه

اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اعطي الملك والمال اعني هشاما ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه

اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل

بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي و

يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي وفصل ... والا

البدل ... المبدل منه ... شائع الاستعمال لكنه ... في التعقيد وقيل مثله مبتدأ وحي خبره

غير ... على اللغة التميمية ... بالعكس ... التقديم الخبر ... يوجب ...

في المعنى ... في قولنا ليس ... في الناس حي يقاربه وليس حي ...

... فالصحيح ان مثله اسمها وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل ...

ففيه فصل بين البدل والمبدل منه ... الاستعمال اي لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل

في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون

لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول

الاخر وهو العباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

... الصحيح المبني على كلام الشيخ ... والنصب ... وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب ... لا ذكرها

جعل دليلا على ... البكاء ... في الدهر ... الضحك ...

وكنى اخطا في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان
الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكا وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة
لا الى ما قصده من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقا ومواصلة الاحبا ولهذا لا يصح ان يقال
في الدعا لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة
جماد لا لبن لها كانهما يبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط
عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمال الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجاز من باب
استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلنا هذا انما يكون لو كثر
واستفاض فلا يخرج عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل اليه بسهولة ولو كان الكلام
الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل
الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ ولما كان الكلام الذي ليس له معنى ثاني في حضيض الساقط عن
درجة الاعتبار عند البلغا كما سيجيء في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان
الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود والى الان كنت اطلب القرب والسرور
فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق لتحصيل القرب واطلب الوصال
واطلب الحزن والكآبة لتحصيل الفرح والسرور وهذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على
بعد الدار فان رفعته كما هو الصواب فالمعنى انا ابكي واحزن الان ليحصل لي في المستقبل السرور
والفرح بالقرب والوصال وفي كلا الوجهين لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه كتب عليه كالامر
ملازم للامر المطلوب لظن الدهر انه مطلوبه فاتى بضده هذا اصل المعنى المشهور فيما بين القوم
ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومقاومة ملاحظة المعاني وقلة التصحيح لكلام المهرم والسلف
والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانها امر مطلوب والمعنى اني
اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق واتجرع غصصها
واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان
الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسر ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من الكلام لا الاتيان وعلى هذا

فالبيت نوع من طلب تحقيق التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله سنكتب ما قالوا ... وكذلك
قيل وفصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان
يكون ذلك فوق الواحد ومن تتابع الاضافات وكثرة التكرار كقوله اي ابي الطيب وتسعدني في غمرة
بعد غمرة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمونث
اراد بها فرسا حسنة الجري لا تتعب راكبها كانها تجري على الماء لها منها اي من سبوح حال من شواهد
عليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها للسبوح
يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها ومن تتابع الاضافات مثل قوله اي ابن بابك
حمامة جرعا حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل لا تنبت
شيئا والتانيث للاجرع فقصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء واضافة حومة الى
الجندل وهي ارض ذات حجارة فاسجعي من السجع هدير الحمام ونحوه وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع
اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا
في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان
فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن
الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك
والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجا كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة
انت والله ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف
كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه ...
في علم البديع كقوله ... ابن الحارث بن شهاب وما اورده المصنف في الايضاح من كلام
الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المتضايفين ... مضاف
كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث وانما اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات
جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال انه من شرط ذلك ان تتابع ...
المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى الواحد كما في البيتين والحديث سالم من هذا لانا نقول ...

ان يعرفها النحاة او مباحثة فذلك ولا دليل على عدم اخلالها بالفصاحة كيف وقد وقع في التنزيل نحو
تعالى مثل ذلك فهو فصيح وقوله ذكر رحمة ربك عبده وقوله وعصى آدم ربه [illegible]
ويتعلق بهما والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف وقد رسم القدماء الكيف بانها هيئة
قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها [illegible] والغرض [illegible] ان الغرض [illegible] باعتبار
عرض هي هيئة باعتبار حصوله والمراد بالقار الثابتة في المحل [illegible] الحركة و
والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث بقية الاعراض النسبية وقوله لذاتها ليدخل فيه
المقتضية القسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك واحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض
لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللا قسمة في محله اقتضاء اوليا ان الكيفية
ان اختصت بالانفس تسمى كيفية نفسانية وحينئذ ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة
اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ
منه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله يقتدر بها دون ان يقال يعبر اشعار بانه
يسمى فصيحا حالة النطق وعدمه اي سواء كانت ممن نطق بالمقصود بلفظ فصيح في زمان ما
او لا ينطق به فقط ويكون له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لخرج من لم ينطق بالمقصود في
هكذا يجب ان يرجع هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام
للجنس دون الاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم مما اراده فلو قيل بكلام فصيح لم يصح
المتكلم الذي يقتدر بربط التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد
لا يمكن التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اعدادا متعلقة ليجمعها
فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك ولذا قال بلفظ فصيح او لتطابق ليعم المفرد
والمركب سواء قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحسن ونحوهما مما
يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلت لا نسلم ان هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب
القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام
مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعي الى ان المتكلم على وجه مخصوص اي الى ان

يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما هي مقتضى الحال مثلا كون المخاطب
منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومطابقته لها تقريره ان الحال ان اقتضى
كون الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند
حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته
اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال
مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما
فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال
باعتبار كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر مضافا في الاكثر الى المقتضى فيقال مقام التاكيد
والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير
ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا
المقام غير الاعتبار اللائق بذلك فاختلافهما عين اختلاف مقتضيات الاحوال
شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية في ضبط مقتضيات الاحوال وبيان
ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتباره مناسب الحكم الجاري على المقام وهو اما ان يكون
باجزاء الجملتين او بجملتين فصاعدا او لا يخص شيئا من ذلك اما الاول فيكون راجعا
نفس الاسناد لكونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا
او كثيرا او الى المسند اليه لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا عاما او مخصوصا
يتبعه التابع او مصحوب [illegible] متقدما او متاخرا مقصورا على المسند او غير مقصور [illegible] او الى
المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية
متعلق او غير مقيد بمتعلق على ما سيفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما
الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا تحرير
يفضله على العاقل اذا انتقل هذا فتقول مقام التنكير والمقام الذي يناسبه تنكير المسند
اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او المتعلق او المسند اليه او المسند

او متعلقه يباين مقام تقييده بمثل كذا او ما شاكله من حال او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه
او المسند او متعلقاته يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل
من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام
الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة
على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة ففصل قوله ومقام الايجاز
يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة وحسنها لانه باب عظيم كثير المباحث
وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الاطناب والايجاز بقوله ولكل حد ينتهي اليه مقام وان لكل
من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الآخر وكذا
خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات
اللطيفة والمعاني الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة
قوة النفس معدة لاكتساب الآراء ويسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيئها لتصور ما يرد عليها من الغير
الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه الفطنة فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي
مع كلمة اخرى مصاحبة معها مقام ليس لتلك الكلمة مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي
قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخرى وكذا كل من ادوات الشرط فله مقام
ليس له مع الاخرى مثلا مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه
كذلك مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية والفعلية
او الظرفية مقام والاحتراز المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما في حكمها وايضا له مع المسند المثبت
مقام ومع المنفي مقام الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فحينئذ ذكر التقديم
والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك في اعتبارات مناسبة وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول
بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار
المناسب والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع
تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله والاعتبار هنا الامر المعتبر

فهذا اللفظ ثانيا بالوصف واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح
لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي
الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال
هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتأكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه
وبه يصرح لفظ المفتاح ويشعر به هنا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال يلاحظ انه تفريع
على ما سبق ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته
للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما تقرر في علم الادب ومعلوم ان الكلام
انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد حصل هنا مقدمتان احداهما ان ليس ارتفاع
الا بالمطابقة للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بالمطابقة لمقتضى الحال فيجب ان يكون
المراد بالاعتبار المناسب وبمقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا
اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم تأخي
معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وقد ذكر في موضع
من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان
تنظر في الخبر الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق
والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذلك في الشرط والجزاء الى الوجوه التي تراها في قولك ان
خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك وكذلك في الحال الى الوجوه التي تراها في قولك جاءني زيد مسرعا او
وهو مسرع او هو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث
ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من
ذلك في خاص معناه نحو ان تجيء بما في نفي الحال وبلا اذا اردت نفي المستقبل وبان فيما يترجح
بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع
الفصل من موضع الوصل ثم تعرف في الوصل موضع الواو من موضع الفاء الى غير ذلك وتتصرف
في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاظهار فتضع كلا من ذلك مكانه

وتستعمله على الصحة على ما ينبغي له ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير
راجعة للالفاظ انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يوضع
لها الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير شئ لو عرف
في لفظ وهو في لفظ اخر في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بيت او منثور وفي الحسن
تعول له بالبلاغة صورة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى
بعض الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادة ذلك لما مر من اعتبار ... الكلام
الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام الفصيح تقتضي من حيث انه الفاظ موزونة
غير اعتبار افادته المعنى بهذا التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق
انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما يسبب على الطرف الذهن
وما التأكيد معنى الكثرة والتعامل ما يليه على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في
من الاحيان ان يسمى بكذا الوصف فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم
من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى
ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني
مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة
من صفات الفاظه فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد
بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به حيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها
باعتبار افادتها المعنى عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ
المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب فيه لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا
خلاصة كلام المص وكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان
محصل كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في
رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه
تطلق البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها هو اللفظ

اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشأ هذه الفضيلة ومحلها هل هو اللفظ ام المعنى
والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي
يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم نجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فههنا الفاظ ومعان
اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ على حذوها
اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف
الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما
شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوق بها التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي
هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بها
تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان يكون [illegible] من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوق بها وبالمعاني
المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة وليست انا احمل كلامه
على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني
سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ
ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيم لم يريدوا اللفظ المنطوق
ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني الاول
المفهومة مما هو من الزيادات والكيفيات والخصوصيات جعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ
وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصة التي حدثت فيه ويقولوا معنى ... تمثيل وقياس
لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد
في صورة دون تلك فكذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت اخر فرق عبروا عن ذلك
الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذاك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مستعمل
في كلام العلماء وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير هذا نبذ مما ذكره الشيخ
ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ فيه كل
مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشئ في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل

او عرض في معناه فلم يعلم انا نعني بالفصاحة التي نجيب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل
لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والغلط في الالفاظ فقد بان لا انكر ان يكون مثل
الوجوه وسلامتها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز بدون يكون هو الاصل والعمدة ومما يؤكد
في الشبهة انه لم يسمع قائل يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ
ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف
اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان تكون يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال
اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان
يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل البلاغة
هي المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كما قال الامام هو في الامر في ان
واحاطة به لم لا يجوز ان يراعيهم حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة في
مقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هنا المقتضي في كل الاعتبار مثلا
ولما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ومراعاة الاعتبارات بحسب المقامات فامر اخر
ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم بغير علام الغيوب ممنوع كاهر وكثيرا ما يرح هذا النفي
... ولا نسلم ... بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه فما هو حد الاعجاز
ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب منه حد الاعجاز وهو ما سلا ان ما يقرب منه
هو من المراتب العلية ولا جهة فيه حملة من الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المناسب
ذلك حقيقتها لكل النهاية ومرتبتها في الاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز في
غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول مثل لا يمكن القرآن يعارضه والثاني ... لا يكمل ان
ان المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب منه البداية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول
فمما لا يلم من اللفظ مع ان المعتبر في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام
البشر وغيره اما الثاني فلا يسع فلا يرتفع الغنا وعلى ان الحق هو ان حد الاعجاز يعني مرتبته
اي ورتبة البلاغة ودرجته هي للاعجاز ولا اضافته للبيان وبيانه قول صاحب الكتاب في قوله

تعالى

تعالى لتحدي وانما احتاج الى هذا لان اكثر منه قد تفاوت تفاوتا ظاهرا في بلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز
وبعضه قاصرا عنه ممكن معارضته وظهر مع هذا التفاوت بين السور فلفظة انه دال وما يقرب منه عطف
على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه
في البلاغة بحيث لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد
الى ان يبلغ الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما
حد الاعجاز لا هو وحده كما في نسخة ولا يخفى ان بعض الايات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع
مشتركا في امتناع المعارضة في نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما واسفل وهو
اي طرف البلاغة انا عند الكلام عنه الى ما دونه الى مرتبة هي ادنى منه والتحق الكلام وان كان
صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار
اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة
بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ومراعاة الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال
بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام
حسنا وهذا تمهيد لبيان احتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه
عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد
رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل
المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة ...
بها على انه يلزم كلام بليغ فصيح تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني
والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث
لم يجعل البلاغة شاملا للفصاحة وحصر مرجعهما في المعاني والبيان دون اللغة والنحو والصرف
والحق يعني علم ما تقدم ... ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة
ماخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر ولما
ان البلاغة في الكلام مرجعها ... ان يحصل حتى يمكن حصولها ... فالواجب ... الصدق والكذب

في الكلام

الرطبا في الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان ويحصلان وكذا الى الاحتراز عن الخطاء في تادية المعنى المراد
والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر في تعريف البلاغة والى
تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا
بليغا لما سبق ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره
تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت فقد تفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها
والغرض منها ففيه وجه قلت لا بل هو فاسد لانه اذا اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح
به المصنف يؤل المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز
عن الخطاء في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف
ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم تقييد هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يبعد انهما
غرض منها وغاية لها فالوجه الحمل على الحقيقة والحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاتيان
عليهما تتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو لا يحصل ولا يكتسب من العلوم جميعا الا
بمجرد المعاني والبيان ولما تحقق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا
الكلام فصيح وذلك غير فصيح لتحقق انه مركب اجزاؤه غير السالم من الغرابة من غيره اي من معرفة
ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز عن الغرابة وغير السالم من المخالفة من غيره وهكذا
جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره مبين في علم متن اللغة
ان كما تقرر وشرحا فرابه بخلافها جمعتهما كما السابق لان من تتبع الكتب المتداولة وتحفظها
بها في المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير وتخريج فهو غير سالم من الغرابة
بين الاشياء غير السالم من المخالفة القياس من غيره مبين في علم الصرف ادنى به وقوفا بذاته
مخالف للقياس دون الاجل وحتى ظهر هذا البواقي فليتضح ان غير الفصيح من غيره منه ما هو مبين
اي موضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره او في علم اللغة
معرفة او بيان المفردات لان اللغة قد تطلق على سائر اقسام العربية اي في علم الصرف كما لقد
اللغة او في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او مدرك بالحس كالتنافر اي بدرك

مستشرينا في رمن مرتفع وكذا تنافر الكلمات نحو ما ابي مابين في هذه العلوم وهو يدرك بالحس ما عدا
التعقيد المعنوي اي لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من
هذا الكلام بيان ما يبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ليحترز بها عما يخل بها ثم عند البيع
ان سؤاله ما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التادية وتمييز السالم من التعقيد من غيره والتمييز
التعقيد قبلت الحاجة الى علم به يحترز عن الخطاء وعلم به يحترز من التعقيد المعنوي ليتم امر البلاغة كما قال
احتيج الى علمين مستقلين اشار بقوله وما يحترز به عن الاول اعني الخطاء في التادية علم المعاني ثم المراد بالاول في
الامرين الباقيين اللذين احتيج الى الاحتراز عنهما لا الاول المقابل للثاني الذي تمييز الفصيح من غيره فانه فيه
الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان البلاغة تحتاج الى علمي
المعاني والبيان كانت البلاغة ترجع اليهما من العلوم ايضا وجعلهما كالاصل في هذا المقام وما يعرف به الاحوال
وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون
وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين علم البيان والثلاثة علم البديع ولا

الفن الاول علم المعاني

قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لتوقفه على البيان مع مراعاة وجوه المناسبة
علم يعرف به احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال فهو يتعلق بتراكيب الكلام ومعانيها
فعلم المعاني بالمفرد متقدم على المركب طبعا وتحصيل الترجيح في مقاصد الكلام اشار الى تعريفه وضبط ابوابه
ليكون للطالب زيادة تبصير ولان لكل علم مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علما
واحدا بالتدوين ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا تفوته
ما يعنيه ويضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية ويقال لها ايضا
ايضا بيان ذلك كان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل للواقف عليها
ممارسته ما يقوى بها على استخراجها ما الالتفات اليها وتفصيل المعنى وقد يقع على العلم ولذا قال

وجه التشبيه بين العلم والمعرفة كونهما بمعنى ادراك الا يرى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد به ان جميع مسائله
حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ التفاصيل بها يتمكن من استحضارها ويكون ان
يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم
للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين
اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والادراك العلم المجرد عن هذين الاعتبارين
مقاله — ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمراد هنا المعرفة في الجزئيات بعد حصول احوال اللفظ
[illegible] يعلم انه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة
بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له
محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو
مجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض
حاصلا لكل من عرف مسألة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتأخير والتعريف
والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال
التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب مما لا بد منه في تادية اصل
المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة [illegible]
[illegible] ثم [illegible] هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لو لا
اعتبار هذه الحيثية لزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يعرف معنى التعريف
والتنكير والتقديم والتأخير مثلا وهذا واضح [illegible] علم البيان عن هذا التعريف لان
كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت من احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها
في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس مراده الحال الفلاني مقتضى [illegible]

تشبيها او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان من احوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو
ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول
الحالة المقتضية للتأكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ
مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال
هو التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها التي بها يتحقق مقتضى الحال لان مقتضى الحال
عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام
لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه
صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على قولنا ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند
اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه فظاهر ان تلك الاحوال هي التي يتحقق
الكلام بها هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان
الجملة تؤكد او غير مؤكد اعتبار يرجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان الصناعة انما
وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير واعلم ان تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع
تراكيب البلغاء الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن
الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره فيه وجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق
عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به [illegible] اي انه [illegible] تراكيب البلغاء حيث قال
تراكيب الكلام [illegible] تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة
البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ
المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه
والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر
فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما
[illegible] في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء
ان معرفة العرب [illegible] السليقة لا يسمى علم المعاني [illegible] الادباء مسمى به بالمجاز [illegible]

بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على ان المراد بالتراكيب تراكيب البلغاء بان المراد بها التراكيب الموصوفة
بالبلاغة ومعرفتها لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يمكن ان يعرف بحسب عرف الناس ان
امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد
العلم ان يعرف فقها البلاد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية
من ادلتها التفصيلية وبعض ظاهر ما قلت لا يتحتم من قوله تتبع خواص تراكيب البلغاء الا ان
يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به من مقامات الكلام بان يستعمل
مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب منكرا وزيد قائم فيما اذا كان خالي الذهن وما ضربت الا زيدا اذا كان المخاطب
حاكما بالصواب والخطأ فيعتقد ان زيدا قائم ان يكون التركيب للشك او انكار خاصته زيد
ان يكون الحصر وتخصيص العز ونحو ذلك فيكفيه ان يورد التركيب في موضعه وما هو له وهذا
بعينه تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى تتبع خواص التراكيب فيما ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال
فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفهم من ذكر قوله في تاريخ المعاني وكذا
قوله وايراد التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث
يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على ان يورد
تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة
والعجب من المصنف مع غزير كيف خفي عليه هذا المعنى مع وضوحه وكيف
ظن ان السكاكي اراد في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء
وتوجه الى تعقيبه ومعارضه وقلد التامل بما يضيق عن الاحاطة بها
نطاق البيان ثم الاولى في تعريف المعاني انه علم يعرف به كيفية
تطبيق الكلام العربي بمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني
في ثمانية ابواب انحصار الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا

لما صدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم
عبارة عن نفس القواعد على ما مر في تعريف العلوم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي
في خارج عن المقصود احوال الاسناد الخبري واحوال المسند اليه
احوال المسند واحوال متعلقات الفعل القصر الانشاء الفصل والوصل
الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء
لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم ونفسها فيفتح
اولا وقوعها او بايقاع النسبة او انتزاعها خطا في هذا المقام لاشتماله
الانشائية فلا يصح التفسير بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر
بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات
فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي يكون بين الطرفين
في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه تلك النسبة ذلك الخارج بان تكونا
ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا
فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء ثم الخبر لا بد
له من مسند اليه ومسند واسناد ... والمسند
قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول
والظرف ونحو ذلك وهذا الاحتياج لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكر
ويكون لمسنده ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير

وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد
على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما يجي ولا حاجة اليه بعد تقييد
الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال والزائد لا
لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد عليه هذا كله ظاهر لا طائل تحته لا جميع
ما ذكر من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او
المسند اليه والمسند فالاولى ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق
وجعل كلا منها بابا برأسه والا فمعلوم ان كلا من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف
او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة وقد يقال ان
هذا بالنظر الى ... والاتفاقات فيقال كلام اكثرها ظاهر لا وجه ان يقال اللفظ اما
جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة فالعمدة المسند اليه
كما يحسن جعل الاحوال التي تختص ... وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو المسند اليه والمسند
بابا خامسا وكذلك احوال الجملة لمزيد شرف وعلم بزيادة اهتمام وهو الفصل
جعل بابا سادسا لانه من احوال الجملة ولذلك تكلم احوال القصر واحوال الفصل
والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع
وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهو الايجاز والاطناب والمساواة لاشتراكها فيهما الخبر والانشاء
ولما كان هنا اعتبارات راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا
ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب

تنبيه

تنبيه وسمى هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان
الكلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا المعنى الكلام
به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في
الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به فلا يلزم تقديم بعض فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف
بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها
عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب
خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف
بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات
والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها
اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين الشيئين اما
بالثبوت بانه هذا ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا
بد ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة تلك النسبة
الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة في الخارج بان تكونا ثبوتيتين او
سلبيتين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر
فاذا قلت ابيع وأردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا
اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له تقصد
مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهو موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور
الاعتبارية دون الخارجية لان الفرق ظاهر بين وقولنا القيام حاصل لزيد وحصول
القيام له متحقق في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام
حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته
لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذبه عدمها اي عدم

مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فيقول القائل السماء تحتنا معتقدا او كله صدق وقوله
السماء فوقنا غير معتقد كذب والواسطة قولنا ولو خطأ للمحال وقيل المعطوف اي لم يكن خطأ او لو
كان خطأ فالمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل
التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح والجهل
والمعتقد والمظنون صادق واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي
الطرفين والتردد بينهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة اللهم الا
الان يقال الشاك اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك
ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب
المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وحينئذ
لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه
خبر لا محالة بل يتيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام
بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله
مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال
بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد
باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة
ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون
بافواههم ما ليس في قلوبهم ومما قيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر مطابق للواقع ليس
بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسميتهم هذا
الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة شرط في الشهادة وفيه نظر لان مثل
هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان التسمية شيء ليس من باب الاخبار والحكم

فان شرط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول
الله مستندا الى بعض من الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم ما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المخبر
انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم
الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود
المطابقة فليتأمل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب منحصرا في مطابقة الاعتقاد
وعدمها فبين المعنيين بون بعيد تقررها بما ذكرنا وما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب
راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة بيان السند واعلم ان هاهنا وجها اخر لم يذكره
القوم وهو ان التكذيب راجع الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول
الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد
الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولئن رجعنا من عنده ليخرجن
الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي عليه السلام فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقه فاصابني هم
لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل
الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي عليه السلام فقرأ فقال ان الله صدقك يا زيد والجاحظ
انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع
اولا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه
ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب
وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق
الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معه اي عدم مطابقته للواقع
مع اعتقاد انه غير مطابق وعليه في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها [illegible]
الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما وهو الاربعة الباقية اعني المطابقة مع الاعتقاد اللامطابقة

او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب
بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما
فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام من تقرير مذهب النظام وقد وقع هاهنا في شرح المفتاح ما ينبغي منه العجب
واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام
بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنون على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار
حال الجنة غير الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق
لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم
ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر مناسبا لا لانه لا يقوله ام به جنة على معنى ام صدق
من الرجوع فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكونه كلاما مع حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم
عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون
هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق
عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا على ما قرر
والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم
الافتراء بالجنة لان المجنون بلا عمد ولا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني
ليس قسيما للكذب مطلقا بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه
اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولك ان تقول ان الافتراء يعني فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب
ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف
الاصل فلا يصار اليه بلا دليل قلنا لا نسلم ان المعنى افترى ام لم يفتر بل ام به جنون وكلام المجنون ليس بخبر
لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر
لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التقييد نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم
ان القصد والشعور من خلاف في جزء الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم

او بدون الاعتقاد

مذهبهم

لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب

بل على عدم ارادتهم كونه صادقا

كلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يتوسط بينهما
واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري
في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما اشتمل على نسبة وقد ذكر
بعضهم انه لا فرق بين المركب النسبي في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى
خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا
زيد الانسان او الفرس فالمال واحد ان المركب اما مطابق فيكون صادقا واما غير مطابق فيكون كاذبا
فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب
علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل
العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي
معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم
الاحتمال من حيث هو هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو
وبالجملة الصدق والكذب كما ذكر الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة
الوصفية ليست كذلك والحاصل ان اطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو
في تفسير الالفاظ في اللغة والعرف وان اريد بحث اصطلاحي فلا مشاحة الباب الاول احوال
الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت
لمفهوم الاخرى او منفي عنه واما تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منتف عنه كما في
المفتاح ففيه نظر للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما قدم
مباحث الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع
العجيبة وبه تقع المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل باشتقاق
كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما
اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة

عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف
انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا ولا
مسندا اليه والمتقدم على الشيء اما هو ذات الطرفين فلا بحث لنا عنها الا انه كان قصد المخبر اي
من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية
لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امراة عمران رب اني وضعتها
انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو
وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلم رب اني وهن العظم مني واشتعل
الراس شيبا اظهارا للضعف والتخشع وقوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية تذكارا
لما بينهما من التفاوت العظيم ليتانف القاعد ويرفع بنفسه عن انحطاط مرتبته ومثله هل
يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان يحصى
وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي
هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره
افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك
حفظت التورية لمن حفظه والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة او لا وقوعها والظاهر ان ليس قصد
المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى
لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو
حكم المخبر بوجود المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما
وقع شك من سامع في خبر يسمعه ولا علم بثبوت ما اثبت ونفي ما نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادة
العلم بذلك الشيء ولما صح صرف زيد الا وقد وجد منه الضرب لما يلزم اخلاء اللفظ عن معناه
الذي وضع له ويلزم ان لا يتحقق الكذب اصلا ولزوم التناقض عند الاخبار بامرين متنافيين
قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكانهم ارادوا انه لا يدل على ثبوته في

قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي فلئن عفوت لاعفون جللا ولئن سطوت لاوهنن عظمي

الرابع

الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان
قطعا اذ لا معنى للدلالة الا افهام المعنى منه ولا شك انك اذا سمعت خبرا زيد قائم فهمت منه نسبة ... وبعدم
احتمال عقلي ولهذا ايضا اذا قيل لك زيد اي يعلم هذا ان تقول صدقت او كذبت ولو كان مفهومه
هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي
زيد قائم وليس زيد بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو
جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل نقيضه وقولهم
يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا
يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته
فائدة الخبر والثاني اي كون المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة
الاولى بدون الثانية يمتنع حصولها وهي بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة اي
اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدون اللازم يمتنع وهو بدون الملزوم لا
يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللازم انه كلما
افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية ثم زعم العلامة في شرح هذا
الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادة
منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه
يوافق ما اورده المصنف في الايضاح في تفسير هذا الكلام حيث قال لا يمتنع ان لا يحصل
العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول الاول
وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل وجود حصوله عنده اما لانه قد حصل
قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم في ضمن هذه الصورة
وان لم يجب ان يكون حصوله من الخبر وكذا الثاني لان علمه حصوله بسماع الخبر من المخبر
السند به نحصوله انما هو عن نفس الخبر فتنبه على الاول لعول لامتناع حصول الثاني قبل

حصول الاول وعلى الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني بعينه ولا يمتنع
ان لا يحصل الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل
كالعلم بكونه حافظا للتوراة مثلا بحيث يكون نتيجة هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه
ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ونحفظه ثم يتبين لنا ان مضمون هذا الحكم حاصل في ذهن
المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا مضمون
الحكم سواء علمناه قبل ام لا فيكون الاول حاصلا بمنزلة انه يكون علما جديدا فالجواب عن الاول
ان العلم بكون حصول الحكم حاصلا في ذهن المخبر ضروري لحصول علمه اعني سماع الخبر
انما هو من المخاطب بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال لا نسلم فائدة الخبر هو كون
المخبر عالما بالحكم اعني حصول مضمون الحكم في ذهنه وهذا امر يتحقق ضرورة سواء علم السامع
المخبر عالما بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تفسير المصنف وعن الثاني ان الذهن اذا التفت
ماهو مخزون عنده ولم يستحضره لا يقال انه علم ولم يعلم فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر ناسيا
مخاليا ما ه فانه يحصل العلم الثاني ويعقبه الاول وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نسلم كلما
افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا
قلت ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه
وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة الخبر
ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر كما يلقى الى الجاهل وان كان عالما بالفائدة لعدم جريه
على موجب العلم فانه لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك
للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل فانه جاهل بوجوبها ومثله عليه سؤال الحكيم
والسلم بل العارف بما بين يديك ماهو هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله
هي عصاي في جواب وما تلك بيمينك ونظائره كثيرة عجيب كثير موجبات العلم فا
صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآ

من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف نفى عنهم العلم بعد ما وصف اهل الكتاب بالعلم على
سبيل التوكيد القسمي ولم ينفه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف مثله
العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر ومن لازمها تنزيل منزلة الجاهل فاعتبارات خطابية لان الامر انما
هو تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل ينبغي ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان
لهم علم به لكن الشيء لا يشتغل عنه اي ليس لهم علم به فلا ينتفعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم
هذا الكلام يلوح عليه اثر الاهمال او على ... لم ولقد علموا المعنا لا يحسن الغي اليهم مع
علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم ولا دليل على كونهم
عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة
التفهيم وان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال وينظر في
النفي والاثبات اي تنافي شيء والثاني وما رميت اذ رميت ولذا كان قصد المخبر مادام
ينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان
المخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا
مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا
حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد لان الحكم في
حصول الحكم في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في انه
هو فيها ام لا ولا يحكم بشيء من الاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان
فظ استغني على لفظ المبني للمفعول اي ... عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة و
تكريرها ونون التاكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب
مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ رحمه الله في دلائل الاعجاز
اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف
ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم

فيه ضرب من التردد

لنا ان نقول صلح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صلح وانه
في الدار وهذا اما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي
الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية
عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون موكدا بان واسمية الجملة
وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون موكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة
المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسالة من الله تعالى على
ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة
عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا من الله
والا فالبشر باعتقادهم انما ينافي الرسالة من الله لا من رسول الله عيسى وقوله اذ كذبوا اي الرسل
مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في
المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اثنين اي الى اصحاب القرية وهم اهل
انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما برسول ثالث وهو
بولس او حبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا
ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوي
بموكدا استحسانا في الثاني ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى
الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى
الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل
اذا جعل المنكر كغير المنكر ومع هذا اكد الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على
وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي التاكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي
التاكيد لكن نترك هذا القسم لكونه غير بليغ فحينئذ يكون بينهما عموم من وجه لا مطلقا

قلت لا نسلم انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال
بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب الظاهر
كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار
كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يوجب اعتبار الانكار وعدمه الا باب التاكيد وتركه وكثيرا
ما يخرج على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا
بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل
اذا قدم اليه ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف
اعني السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط
كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في
الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك
فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان
يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فيطلبه فنزل منزلة الطالب
وقيل انهم مغرقون موكدا اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الفضل لكلام المقدم
اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس ليتقطع والوهم المسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه
لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته وكذا قوله تعالى ان النفس لامارة بالسوء
وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء
عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ
عبد القاهر ان في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان
وجه الفائدة فيه ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على
غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا
رمحه واضعا على العرض من عرض العود على الاذان والسفه على الفخذ بحيث لا يبكر

في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيئ امارة انه يعتقد انه لا رماح
فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح
مؤكدا ومثله هذا الكلم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة
والاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه
ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامله المنكر لذلك الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كون
مع المنكر ان يكون معلوما له محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما
معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه السلم لكنه لا يتاملها التي يرتدع عن الانكار وقد ذكر في جعل
لفظ الكتاب هنا وجوه متسعة لا فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل
نحن بصدده فان قيل التمثيل لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية
مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل
ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله تعالى ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم للمنكر وهو نحو زيد
قائم زيد قائم ويكون على مقتضى الظاهر بل منصوصا لهم انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار
تعويلا على ما يزيله فترك التاكيد كما جعل الريب هنا على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية
مع كثرة المرتابين فيكون نظير المتنزل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله والجواب
عن الاول انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا له تاويلين احدهما
ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وحينئذ لا يكون مثالا
لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا
يرتاب فيه بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان
بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله
هذا الحكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانه جعلوا غير
المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز دال

على

على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه نزل لها التاكيد المعنوي
ووزانه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير
المذكور ههنا ولا ينافي الايجاب بوكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد لقوله تعالى ذلك
الكتاب لا ريب فيه وزيادة تثبيت له ومنزلته ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده
تاكيدا لتثبيته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر على الوجوه المذكورة
يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه
ان الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المستحق من المقام والحال
الذي يعطيه ظاهر الكلام وعبرت بالعبارات اللائقة بهذا المقام لان هذا المعنى مما يلزم من اجراء
الكلام على وجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد
كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار وتركته منزلة من معه حالة لو انتهض عن الانكار يعني بها على ان
ما ان تامله ارتدع عن الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه
الى هذا المعنى ونظيره لما ذكره صاحب الكشاف في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده
اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جوابا عن سؤال
كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد فوقع هذا بيانا لجواز اخراج الكلام على غير
مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الرضيع وتقدمه مما لا يليق صدوره
للسامع في بادي الراي فيتوجه السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدوره فسيق الكلام معه مساق
الكلام مع السائل المستشرف الى كيفيته ببيانه المشرئب الى ساطع البرهان وقس على هذا البواقي
ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى
المذكور للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم وعدم
التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي التجريد عن المؤكدات في الابتداء وتقويته بمؤكد
استحسانا في الطلب ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكار والامثلة ظاهرة وكذا

التنبيه

فيخرج الكلام مبنيا على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه
لا ينحصر فائدة ان في تاكيد الحكم نفيا للشك او ردا للانكار بل يحسن في كل كلام مما كان يكون الغرض منه رد
انكار محقق او مقدر وكذا التجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل ان للدلالة على ان الظن كان من
المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى
واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون
ومن خصائصها ان ضمير الشان معها احسن ليس بدونها بل لا يصلح بدونها نحو انه من يتق و
يصبر الاية وانه من يعمل سوءا الاية وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان يصلح مبتدأ كقوله
ان شواء ونشوة * وخبب البازل الامون * وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله
ان دهرا يلف شملي بسعدى * لزمان يهم بالاحسان * ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا
وان زيدا وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم
المنكر لان نفس المتكلم لا تساعد على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج عنه ولا يتقبل
على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله
تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به
المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم
اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج
عنهم لو قالوه على لفظ التاكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على
اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عندهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق
ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب منكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما
تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله فانه اريد ان ينبئ المخاطب
على ان هذا المتكلم كاذب في ادعائه ان هذا الخبر على وفق اعتقاده فتوكد الحكم وان لم يكن مخاطبك
منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك

مظنة الشيء موضع ثبوته

واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهي ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل
الذات مشارا اليها خارجا اشارة وضعية وقدمه في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان
الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك
لان الغرض من الاخبار بالكلام افادة الحكم او لازمه وهو ايضا حكم بان المتكلم عالم بالحكم
بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم
متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا
ازداد الحكم بعدا كما اذا قلت شيء ما موجود ولو قلت زيد حافظ للتوراة فافادة اتم
ما لا يخفى فينبغي ان يخصص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص
بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خالق السماء والارض ولقيت رجلا
سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف
تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها
بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لانه اعرف المعارف
واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل لمعين
اذ الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر وقد يترك الخطاب مع معين الى
غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسو
رؤوسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اي تناهت حالهم
الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا
يختص بها رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون
مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا
يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف وقال
في الايضاح ومثله ترك الخطاب مع معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه
اساء اليك فلا يريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب

ليفيد العموم وهو في القرآن كثير نحو ولو ترى إذ ... أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم
فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا يريد مخاطبا بعينه لا بقوله يخرج في صورة الخطاب
لفساد المعنى وكذا قوله لما أريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام أي يخرج في هذا النحو
عن إرادة مخاطب معين لإرادة العموم كذا في لفظ المفتاح (و) أما (بالعلمية) أي تعريف المسند
إليه بإيراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقد لوحظ بقية المعارف لأنها
منها (فلإحضاره) أي المسند إليه (بعينه) أي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به
عن إحضاره باسم جنس نحو رجل عالم جاءني (في ذهن السامع ابتداء) أي أول مرة واحترز به
عن إحضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاء زيد وهو راكب (باسم مختص به) أي بالمسند إليه
بحيث لا يطلق على غيره واحترز به باعتبار هذا الوضع فاحترز به عن إحضاره بضمير المتكلم
والمخاطب واسم الإشارة والموصول والمعرف بلام العهد والإضافة فإنه يمكن إحضاره بعينه
ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بمسند إليه معين فإن قيل هذا القيد يغني
عن الأولين لأن الاسم المختص بشيء معين ليس إلا العلم قلت بعد التسليم أن ذكر القيود إنما
هو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس بأن يقع فيها ما يخرج به ما خرج بغيره كما في التعريفات
لا يقال إن قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فإن
بواسطة تقدم ذكره تحقيقا أو تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لأنا نقول هذا موقوف
على أن يكون معنى قوله ابتداء أي سبق لفظه يعني إحضاره لا يتوقف على العلم بما
على تحقق من تقدم الذكر ونحوه وإذا ... ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله باسم مختص به فيلغو
الثاني والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون ... تخصيص ما ذكره به لأن اللفظ الموضوع
لمعنى كما هو العلم ... إنما وضع ليستعمل في معين فيتعين أن يصار إلى ما ذكره بعضهم
من أن معناه أول مرة ذكره وهو احتراز عن إحضاره ثانيا ... ذكره كالضمير و
المعارف ... أو ... ذكرها ... الكلية وإفادتها الجزئيات المرادة
الكلام إنما يكون بواسطة قرينة معينة ... الكلام ... الذكر والإشارة والعلم ...

والسنة

قل هو الله

بسم الله الرحمن الرحيم ... [illegible]

والسنة نحو ذلك ولا يخفى على المنصف أن الوجه ما ذكرناه أي لا غير (نحو قل هو الله أحد) فالله أصله الإله
حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن
زعم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لأن
مفهوم العلم جزئي فقد سها ألا يرى أن قولنا لا إله إلا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير أن يتوقف على اعتبار
عهد فلو كان اسما لمفهوم المعبود بالحق أو الواجب لذاته لا علما للفرد الموجود منهما لما أفاد
التوحيد لأن المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وأيضا فالمراد بالإله في كلمة التوحيد إما المعبود
بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه أو مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب
أن يكون الإله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية
في الوجود أو موجود إلا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف أن
الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره أي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس
(أو تعظيم أو إهانة) كما في الألقاب الصالحة لمدح أو ذم (أو كناية) عن معنى يصلح له الاسم نحو أبو
لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا أبي لهب أي جهنمي لأن انتسابه إلى النار يدل على
ملابسته إياها كما يقال أبو الخير وأبو الشر وأخو الفضل وأخو الحرب لمن يلابس هذه الأمور
واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من أبي لهب إلى جهنمي انتقال من الملزوم إلى اللازم أو من
اللازم إلى الملزوم على اختلاف المذهبين في الكناية إلا أن هذا اللزوم إنما هو بحسب الوضع
الأول أعني الإضافي دون الثاني أعني العلمي ... اعتبر في الكناية المعاني الأصلية ...
على أن الكناية ... بهذا الاعتبار لا باعتبار أن ذلك الشخص ... جهنمي سواء كان
اسمه أبا لهب أو زيدا أو عمرا ألا ترى أنك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا إلى أبي لهب
لا يكون من الكناية في شيء ويجب أن يعلم أن أبا لهب إنما استعمل هنا في الشخص المسمى به
لينتقل منه إلى جهنمي كما أن طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه إلى طول
القامة ولو قلت رأيت اليوم أبا لهب وأردت كافرا جهنميا لا سيما ... اللهب ...
الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء ... وإن هذا اللفظ
من ... (أو إيهام استلذاذه) أي العلم (أو التبرك به) ... كما ... والنظر ...

اللهب

وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم لما سمعوا الذكر ويقولون إنه لمجنون وما هو إلا ذكر للعالمين

بزم

على السامع ويعرف ذلك بما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده
موصولا فلكان الانسب له ان يعبر عنه بذكره اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرفه
بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة وبهذا صرح جمل
الذي يونس من صحة للجناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكر من الاعرفية هو
المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يحتاج الى احضار
الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب اليه اشارة الى ما يجب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه
المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف
بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليست بحسب الوضع فقولك ليت من
ضربته اذا كانت من موصولة معناه ليت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها
موصوفة فكانك قلت ليت انسانا مضروبا لك وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب
الوضع لانه موضوع لانسان ما لا تخصيص فيه للموصول بما وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة — تجلات صح
ويكون معرفة بها هذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل البواعث التي
او لمرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس
رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا
او لا نعرفهم لعلكم جرى في هذا الكلام ... وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة
التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت
زليخا يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه
وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال ان يغلبه عليه
مضة وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور — تحيله
ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لانه اذا كان في بيتها وتمكن من نيلها ولم يفعل كان غاية في النزاهة
المراودة ونيل المراد فابى عليها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء
وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان كونها في بيتها زيادة التقرير للمراودة لما فيه من فرط
الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامراة

القرين

القرينة فلا يتعين المسند اليه ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة وفيها تعسف
ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط اعباد المسيح يخاف صحبي
ونحن عبيد من خلق المسيح فانه ادل على عدم خوفهم من النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان
الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها وللاستهجان التصريح بالاسم لانه
قال او ان يستهجن التصريح بقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح — اوام م
باب من البلاغة وله حكاية شريح فلعله لم يكن مثالا لها لاحتمال ذكر زيادة التقرير من الحكاية فافهم
او التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم
وأسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فاذا عصارة كل ذاك اثام
او تنبيه المخاطب على خطأ نحو قول عبدة بن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي
تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على
خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما
جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطأ ورده المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء
الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجعله بان العرف والذوق شاهدا صدق
على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقد المخاطبون اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم
كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر مناف للاخوة ومناف للمحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى
طريقته تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طريقه يعني تاتي بالموصول والصلة
للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير
ذلك ... نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب
والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماؤهم الاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل
ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي لشان الخبر نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع
السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله
ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او

جهنم داخرين م
لا يوجد الالسنة موصولا
كما سبق الى الفهم الاول هاهم م

عندهن لم ذوق م

او الرحمن او غيره ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم

او شان غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان بناء الخبر مما

ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وربما يجعل ذريعة الى الاهانة لشان

الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه او لشان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد

يجعل ذريعة الى التحقيق الخبر نحو ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول

فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع

المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر

فظهر الفرق بينه وبين الايماء فسقط اعتراض المصنف بانه لا يظهر بينهما فرق وكونه ذريعة الى

ذريعة اليه الاترى ان قوله ان الذي سمك السماء وان الذين ترونهم ونحو البيت فيه ايماء مع

تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطا كما مر فاحسن التامل في هذا المقام فانه

من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى وجه بناء

الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين امنوا لهم درجات النعيم وصرح بان في

ثم يتفرع على هذه الاعتبارات اللطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا ان الاجمل للمسند اليه

موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك وان التي ضربت

وان الذين ترونهم لعدم تحقق السببية نحو عليه بيتعرض لذكره من الناس من اشتغل الترع في

تفسير الوجه بالعلة فكلفوه هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا ان يجعل المراد

المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء وسبق في

الكلام ما يبادي ظاهرا وما دون الاول مما لا يخفى وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير

او الترحم او غير ذلك كقولك لماحك الذي اكرمك او اهانك او الذي سبى اولاده ويحسن منه بعد

وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطايف هذا الباب لا تكاد

تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صح المقام له واتصل به من

اما المقام الصالح لاحضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة اليه حسا فان

اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير

كتابام

المصنف

مشاهد

مشاهد

محسوس مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصيير كالمشاهد تنزيلا للاشارة العقلية منزلة

الحسية اما الغرض الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه اكمل تمييز

نحو قول ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا اي منفردا نصب على المدح او على الحال في محاسنه من نسل

شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر

او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي قول الفرزدق اولئك اباي

فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز يقول له فاذا ايست بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله

اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد واخر ذكر التوسط

والفرق فلا يليق بما يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزايد على اصل المراد قلت

مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتنكير وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللفظ

فيه من حيث ان هذا للتقريب مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى

بهذا وهو زايد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب

تصوره على اي وجه كان ولهذا سلف وذكر في هذا المقام ما يتفرع عليه بين التحقير والتعظيم كما ان

السر بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر الهتكم وقد يقصد به تحقير

وحقيره نحو هذه الضيعة نحو ذي فاقات او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد

درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك كذا

او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب منزلة

محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غايب عينا كان او معنى بان يحكي عنه اولا

ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل فضربه زيد وذلك العرف لان المحكي عنه غايب

ومعهود بحكم قلة لفظ الحاضر حتى يقال هذا الرجل وهاني هذا العرف اي هذا المذكور عن قريب

وان كان غايبا لكن ذكرا جرى من قريب وكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد

نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لا افعلن لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد او للتنبيه اي تعريف المسند اليه

بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه على

تعالى

اليه ثم لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ... وذلك للبعيد وذاك للمتوسط

عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء نقص لعقبه بالشي اي جاء به الشي
على عقبه على التشبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي
من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة
الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون
بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورد اسم اشارة تنبيها على ان المشار
اليهم احقاء بما يرد بعدها ولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح اجلا من اجل
اتصافهم بالاوصاف المذكورة اولانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم
او السامع باحواله او نحو ذلك وباللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة
من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته
ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امراة عمران كالانثى — كالانثى اي ليس الذكر
التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت رب اني وضعتها انثى — تعالى
لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت لك
ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق
الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغني عن — لخدمة
تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن
دخل البيت اغلق الباب فقد يمكن ان اللام للعهد للاشارة الى الخارج بعينه وقصدت للنادي ولم الاشارة
نحو انما الرجل هذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق
عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المراة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان
ناطق والكلمة لفظ مفرد موضوع ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد ياتي المعرف بلام الحقيقة — موضوع للمعنى مفرد
لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف
بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه
معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي

على كل

على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث
الوجود ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج
فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق
على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع
والمعرف بهذه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة
ولقيت اسدا فاسامة موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه — اسامة
واسد موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم
من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة ببيان الكلام بينهما ان ذلك
الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة
والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فالمجرد وذو اللام بالنظر — نحو كعامة
الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني
بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدا او ذا حال
ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم
الى الحكم بكونه معرفة وكونه نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ويعلم مما ذكرنا ان نحو قولهم
ان عود الضمير في هو وقد ياتي الى المعرف بلام الحقيقة او لمن عوده الى مطلق المعرف باللام
كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ويكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة
كثيرا فيوصف بالجملة كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على — الجملة
ان يحمل صفة للحمار ومنه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة
على ان قوله لا يستطيعون صفة المستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف
وان كان فيه حرف التعريف فليس بمتعين بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام
في المستضعفين حرف تعريف لا اسم كما ذكره بعض من ترتيب وان كان اسما موصولا فيتوجه هنا
ايضا لان الموصول يعامل معاملة الجمل هذا المعرف كما ذكره صاحب الكشاف ان النعت — ايضا

عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع النكرة اعني غير المغضوب عليهم وصفا
له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في قولك ادخل السوق وقولك في م
اسامة مقبلا احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال
الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها
وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد
باعتبار الوجود وانضمام القرينة فحصل انه لم يستعمل الا فيما وضع له وسيظهر هذا في بحث الاستعارة
وقد يفيد اي المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام
الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد
بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره
وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد
او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع
والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكر في قوله ان
الانسان لفي خسر انه للجنس وكذا في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول
كل محسن وكثيرا ما يطلقون على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون
الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت
الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها
واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو
العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضاف الى
نكرة ولا خفاء في تميز بعضها من بعض الا في تعريف الحقيقة والعهد الذهني فان المقصود به الاشارة الى الماهية
من حيث هي هي لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى
وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن
تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه

بوجوه

[illegible]

بوجوه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد فان هذا المعهود يراد به النظر فيه الى الموجود الى حصة معينة واحد او
اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن
وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس اعتبارا لعدمه وهو اي الاستغراق
ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب
وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير
الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع واللام
في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنيا على مذهبه
قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل
في صورة الاسم ولذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث مثل المؤمن والكافر
والصانع والحائك فهو كالصفة المشبهة في ان اللام فيها حرف تعريف اتفاقا فالكلام من صاحب الكشاف
والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف
او غيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا
وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع
لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي
خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين
بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل
او رجلان وهذا في لا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق وبيان ذلك ان النكرة في
سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا
منه قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وقامت قرينة تحقق عدم الاستغراق وقد يستعمل مجازا [illegible]
في المستقبل نحو [illegible] جراده [illegible]
يا اهل ذا المعنى [illegible] واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او
نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يصح ما من رجل او لا رجل في الدار بل [illegible]

صانع م

بقيت م

والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق م فاحفظه

٦١

والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قوله لا ريب فيه توجب الاستغراق وما لو وقع نحو
ولقائل ان يقول لا نسلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل
الجمع المحلى باللام في الاستغراق يشمل الافراد كما يشمل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو وقد اعترف
مصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات وعلم ادم الاسماء كلها واذ قلنا
للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا والله يحب المحسنين وما هم من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين
الى غير ذلك وهذا صحيح بلا اختلاف جاءني القوم او العلماء الا زيدا والا زيد مع امتناع قولك جاءني
كل جاء من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل ان المفرد يقتضي استيعاب الاحاد والجمع
لا يقتضي الا استيعاب الجموع حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا صحيح
في قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال فهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين عن الحكم
المفرد قلت الجمع فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع الاثنين اخرى من
الاحاد والاثنين مع واحد اخر منها جمع من الجموع والمقدر ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكره
فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جميع الرجال
باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح
في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام
فردا فردا لصحة وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم
صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره في الكشاف
وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام
واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه لم
يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه
الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد
في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت
العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح

في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح
فلعل بعضهم دفع التنافي بينهما على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه
ما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض ...
وهذا التوجيه سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر
في علم الاصول والنحو وكلام صاحب الكشاف ايضا مشعر به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين
انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى
ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى
في قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم بعينه لو افرد لتوهم انه اشار
الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول لاحاطته ولا يخفى عليك فساد ما قيل ان افراده
اي المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لا
للمفرد يفيد شمول الاحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانا لو لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل ما
سمي به فكيف يكون العالمين شاملا لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا الا تهافت وايضا
لا دلالة للفظ ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين
فيتناول لفظ الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يرتضيها عقل ولا نقل
بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا مما صرح به الائمة وشهد به
وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا محيد لرفض جميع ذلك بكلام عن صاحب المفتاح
نعم فرق بين المفرد والجمع المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد صالح لان يراد
به جميع الجنس وان يراد به بعضها الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان ياكله الذئب والجمع
صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لا الى ما دونه لئلا تفوت الجمعية
والجنس اي المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا وحده انه كذا في الكشاف
نحو فلان يركب الخيل وان ما يركب واحدا منها مجازا مثل فلان يسبق فلان وتقتلوا
زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب
في الكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اراد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في

وحدات الجنس كلها لم يخرج منه شيء وأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت
هذا الكلام مبني على ما هو المشهور عند البعض من أن الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة وتوجيها
لكلام ابن عباس رضي الله عنهما ليتعلق انه متضمن بدليل انه صرح بخلافه في شرح والاستعمال
ايضا يستشهد بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح الافكار
كم زلت فيه الاقدام ولا فاضل الا نائم وكلمته وفي الوصول الى الحق ابهام وليس لما كان هنا
مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده والوحدة
والتعدد متنافيان فكيف يجتمعان اشار الى الجواب بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم
لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه
مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد ولهذا امتنع وصفه بنعت
الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق
بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش
في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف
من قطع كلها اسمال اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصف المركب بصفة مجموع اجزائه
لانه هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه بالاضافة الى شيء من المعارف اما لانها اخصر طريق
الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اي مهوي
وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه
في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه
جنيب وجثماني بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ
الحبيب خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشأن المضاف اليه او المضاف
او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان
عندي تعظيما لشأن المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند
اليه المضاف وغيرهما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف
نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس زيد

حينئذ م

ستعذر نحو اتفق اهل البلد على كذا

ايضا ومنه وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او لانه يمنع عن
التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذم البعض نحو
علماء البلد فعلوا كذا وكسآمة السامع او المخاطب نحو حضر اهل السوق او لتضمن الاضافة تحريضا
على الاكرام او الاذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها
ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد
لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان الذي ارسل اليكم لمجنون ولاعتبار لطيفة مجازية وهو الاضافة بادنى ملابسة
مع صحة تمليك واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد
او لافادة الاضافة جنسية اي تعميما كقوله … من الارض النجد من رائحها يعني
وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف صار حينئذ من خواص الجنس ومن
علم ان القصد به الى الجنس كما في الوصف في نحو ولا طائر يطير بجناحيه على ما يجيء ان شاء الله تعالى واما
تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل
من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي للقصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع
من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة
عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك
والتعظيم ادل عليه واوفى او التعظيم او التحقير بمعنى انه بلغ في ارتفاع شأنه او انحطاطه
مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه
اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا
وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم
بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات
والموزونات والمشبهات بها وكذا التحقير والتقليل … وقد جاء للتعظيم والتكثير
نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا
ناظر الى التعظيم وقد جاء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا … التعظيم والتكثير وقد يجعل
وقد تقرر ان … وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف

او التكلم م
وتهكم م
غير م
العرف م

حقيقة او مجازا هلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا
لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله
تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المص بان التحقير مستفاد من بناء المرة
نفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة
كما قال شمة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي
كون التنكير للتحقير لانه مما يحتمل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الادة منهم منهما
بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق الظاهر بين الحقيرة نفحة من العذاب وبين نفحة
العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتحقير قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن
اي عذاب هائل او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح
الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم ولان النقمة من الحليم الكريم
اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل
فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب
من نوع من انواع المياه ولا يصح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند
اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم
انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم ان المسند اليه تقديرا اي المقدر كل
دابة خلقها الله من ماء فحصل خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح
الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه كثير فليتنبه
وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله والتحقير ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا
اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتأكيد وهكذا يحتمل
التنكير ما يفيده التنوين كالتعظيم والتحقير والتكثير نكتة لكل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق
وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى
من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا لغير الظن
مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وقد لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على المعنى اي ان نحن

نوع م
او نوعا م
تحقير م

اي

اي نحن لا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا قليلا على ما ذكره بعضهم من ان قولك ضربته
شيئا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته
فبهذا الاحتمال يصح المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت
غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للتكثير وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة
مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله بيوم بخيل تطرد الروم عنهم بيوم بجود تطرد الفقر والجدب
اي بيوم شيء من جنسك وعفو ما بك وشيء يسير من نفسك يجود كل ويقطع الكل والعلم انه كان التنكير
وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات
واراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قول لبيد
او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التعظيم ايضا نحو هذا الكلام ذكره بعض الناس
والتقليل نحو فهذا الامر بعض اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه للتقييد في نوع من التوابع
وضمير الفصل من التنكير جريا على ما اصطلح اما نسب فذكر التنكير بعقب التعريف وقدمه عليهما
السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند
اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباره والوصف قد يطلق على
نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا واوفق بقوله واما بيانه
واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه مبينا عن معناه فلكونه اي الوصف
مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ
يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول في كون الوصف للكشف في كونه وصفا
للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا
ان الذي تحذرين قد وقعا ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا
الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعي الذكي المتوقد وهو اما
رفع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات
اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي ليس مسندا اليه وقوله
الذي يظن الى اخره وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد

اي ما اغتره الشيب الا اغترارا م
ورفع بعضهم م
او لبيد
على انه م

البيت ولم يرد عليه وشُكر في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا
مسه الخير منوعا فان الهلوع يفسر الجزع عند مس المكروه ويفسر المنع عند مس الخير او مخصصا ان اراد
بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل
في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم
قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بنوع من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن
رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر عندنا او الرجل التاجر فانه كان يحتمل التاجر
وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او يكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني
زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكر الصفة
والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر
الوصف فاشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذ لو كان الموصوف متصفا [illegible]
ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون
الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا
طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد
منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة
واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب
يصح وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لا محالة فلا يكون باعتبار الحكم الا
مناسبة التنكير ويصح ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من
خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد
المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها والا فانما يعرف المخاطب
الموصوف ويميز عنده بما لا يعرف قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها
جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشاء ليست كذلك فوقوعها
صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان قيل ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان
منكم لمن ليبطئن ان التقدير ولمن اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا المراد

[illegible]

ان الصلة

ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله
لزيد قائم لا انشائية انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله نحو هذا كما ان الشرطية خبرية
خلاف الشرط فان قيل في كلامهما ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث
ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة
للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا اولا من سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس
والحجارة وقال وانما جاءت النار هاهنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت اولا
بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا
يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم الثبوت عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين
وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا
في سورة البقرة واما تاكيد فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اي جعله
مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن المتكلم به غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن
سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او
السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب
المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان الغرض الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل
اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر العلامة في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم وهو سهو
ان الذي وضع من بحث التقديم والتاخير ويطلعنا عليه هو بخلاف ما صرح به في نحو لا
تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل
انه صريح ان التاكيد انما يحصل بمجرد التكرير على ما عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقوي الحكم
وتقويته قلت لا نسلم ان المفيد لتقوي الحكم هو التكرير بل التقديم الا ترى الى تصريحه بانه
ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقوي الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على ان
السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل في بحث تاخير
المسند ولم يعلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكر في نحو لا تكذب انت
من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يحصل قوله في الايضاح كما ياتي اشارة الى هذا وقد

فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعريض لانه الذي يعتبر في المسند اليه مع غيره اعني التأكيد
ثم قدمه للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم والتأخير
مع الفعل من نحو قولك انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تأكيدا وتقريرا للتخصيص
من التقديم وايراده في هذا المقام مثل كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التأكيد الذي لدفع
توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التأكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام وشواهد هذا
كثيرة في كتابه فلا حاجة الى حمل كلامه على ما ذكره في كتبه وهو غير خفي على السكاكي في امثال هذه المقامات
وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامهما ان تأكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت
او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش عن ارتكابه غنية بما
ذكرنا من الوجه الصحيح او لدفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير نفسه او عينه
لئلا يتوهم ان الجائي مجاز وان ذكر اسناد القطع الى الامير مجاز وان القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم
السهو نحو جاءني القوم كلهم واجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل
الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما
قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون تأكيدا على
كثرة الملائكة واستغراق السجود جميعهم مع تفرقتهم واستقلال كل منهم بشأنه وبهذا يزداد التعيير
على ابليس وقالوا لولا اجمعون لاحتمل ان يكون سجودهم في زمان واحد على ما ينبغي وفيه بحث وههنا ذكر
عدم الشمول انما هو [illegible] والانسب من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا
اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تأسيسا ولهذا
قال الشيخ عبد القاهر ولا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم
الشمول من اللفظ والا لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على
خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول
نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى
انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع
ان الجائي رجلان لهما او بينهما [illegible] فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما

واعيبنا

او اعيبنا فلو كما اذا تقدم ان الجائي احدهما والاخر محرض وباعث نحو ذلك فانما يدفع ذلك بما يكون تأكيدا
للمسند لا لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه
باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح
من اجتماعهما وقد يكون عطف البيان لا لشيء من الايضاح كما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام
في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة
كذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان البيان
حاصلا بدونه ان يتوهموا بعض الوجوه ربما يحتمل فيهم امر مجهولا اشبهه فيه بوجه من الوجوه
يدل على ان عطف البيان لا يلزم ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكره في قوله والمؤمن العائذات
العائذات الطير يمسحها ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاءني العاقل
الكامل زيد فان الاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار
بكونه منها في حذف الصفة وان تكلفت تداوله للمصنف قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما
هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير وصرح السكاكي في باب عطف البيان
مصرحا بانه من هذا القبيل فالحق قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي
لجواز ان يراد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا
مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التأكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون
مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتأكيد مثل امس الدابر على ما وقع في
كلام النحاة وتقريره ان لفظ الهين حامل للجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية
وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ
الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه
فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا له وهذا الذي فصل صاحب
الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد او التثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد
المخصوص فاذا اريدت الدلالة على ان المعني به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد
شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي يقرره ويحققه فلم يقصد انه تأكيد صناعي لا ايضاح

يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة وما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف
ان الهين اثنين ونحو واحدة من التأكيد الصناعي ليس بشي اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورده في المفصل
قوله نحو واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صنائعي
للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة
للدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل المجموع على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في
باب الوصف فالاثنان تفسير كان في ان الوصف فيهما للبيان ويعني بيان ذلك حيث ان في الهين اثنين
والهو واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه
لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد ويتفرع على هذا البحث على ما ذكرت ما لا مزيد عليه
وبه يتبين ان لا خلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمص على ما توهم العلامة
واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على
معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولا يدل
اثنين وواحد الا على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعيهما لكونهما وصفين بل ذكرا
للدلالة على ان القصد في متبوعيهما الى الصفة بمعنى التثنية والوحدة دون الجنس او الجنسية
فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم
يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة يكون للتخصيص
او تأكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من
دلالته عليه شيا اخر كالتخصيص والتأكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة
على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر
ليدل على معنى الامس والغرض منه التأكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا يرى ان السكاكي — الدابر م
جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرجه بهذا عن الوصفية ثم قال واما
انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يستقيم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل
يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا يرى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله وجعلوا لله شركاء
معنى لا جعلوا الجن بدلا من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يعقل — الجن الله شركاء

ازهار

ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي عن اتخاذ الاثنين من الالهة على ما مر تقريره واما
الابدال منه اي من المسند اليه وفيه اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر
حيث يجعلونه الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ
المفتاح ايماء الى ذلك فلا يخفى التقرير نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات
المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون
ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون
بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو ما صدق عليه الهين وسلب عمرو ثوبه في بدل الاشتمال
وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على
المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه
متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا ولم يتعرض لبدل الغلط لانه لا يقع
في فصيح الكلام وانما قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير قلت قد اخذ ههنا اسم
لفظ المفتاح على عادته في اقتباسه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المفعول او اضافة البيان اي
الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد
بالتبعية بخلاف التأكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه
من التكرير فقد قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التأكيد
لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين و
في بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه صار مذكورا اولا اما
في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع غير بحيث يكون يطلق ويراد منه التابع
نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه [illegible] ضربت زيدا اذا ضربت غلامه نحو جاءني زيد غلامه او
امتحان بدل الغلط لا بدل الاشتمال على ان ما [illegible] كلام بعض النحاة ثم بدل البعض و
الاشتمال لا يخلو من ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وهذا يكون
في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في
المفتاح واما العطف اي جعل المسند اليه معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار

نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل للفاعلين من غير دلالة على تفصيل
الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تأخر او معية احترز
بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه
بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع مهلة
او بغير مهلة كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة والثلاثة ذلك
نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم حتى خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف
من جهة ان الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة و
مثل ثم اذ ان فيه دلالة على ان ما قبلها ما يقتضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها هذا والتحقيق ان المعتبر
في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي
لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر كموت كل اب لي حتى ادم او
اثنائها كموت الناس حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاءوا كل
معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم فحتى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن متعلقه بالمتبوع
اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه
بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت
ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان الكلام اذا اشتمل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا
الاثبات وجعلها لا [illegible] ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات المعنى للشيء او نفيه عنه الا هو
الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا انما لا سبيل الى الشك فيه اذ هي كلامه ففي نحو جاء
زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو
والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلنا جاءني
زيد فعمرو وكان تبينا لمجيء زيد [illegible] يحتمل الكلام [illegible] كما اذا جاء عمرو قبل زيد او بعده بمهلة
فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء [illegible] تفصيل المسند نحو جاء الاكمل فالاكمل فالاقرب فالاقرب فانه
اذا كان الموصوف واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي يأكل
فيقرب فينام ولو سلم فلا دلالة لما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطأ في الحكم
الى

الى الصواب ويجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا
وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكروا الحكم فيما لو كون
مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع
والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على
ملابسة بينهما وملازمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء
وعند اصحابنا ففي قولنا ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لمن اعتقد انه
جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك كل على ان يكون قصر فلم تقلبه احد
او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع
وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان
لا يلابسه فمعنى جاءني زيد بل عمرو انه يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يشعر بعدم
المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو نص في عدم مجيء زيد قطعا واما النفي فما
على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو
ثبوت المجيء لعمرو واحتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في
المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه
بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه اي الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني
زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو وقطع مجيء عمرو وتحقق وعدم مجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او محققه
يصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في النفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال
فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي النفي على مذهب المبرد لا يقع في
كلام فصيح فكان الاولى ان يتركه كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة من
ان بدل الغلط مع بل فصيح معارض في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او للشك من المتكلم
او التشكيك اي ايقاع الشك للسامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او
في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يستدعي ثبوت
الحكم لاحدهما فقط حتى لا يجوز الجمع بينهما ايضا لكن لا من حيث هو مدلول اللفظ بل [illegible]
او جاء بجميعها على السكاكي حروف العطف في المفرد والجمهور على ان ما بعدها عطف جملة لما قبلها او

تشبيه للعنبر المجرور من غير اعادة الجار والضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا
نزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه
لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول لانه
لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه
بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعدوه الى غيره كما قال في المفتاح ان التخصيص
المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق
ان فائدته ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا مقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا عليه والتخصيص
اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على
زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند
اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يختص بالمسند لا يعم غيره قلت نعم
ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت
فلانا بالذكر اذا ذكرته وحده وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكانه قيل لتخصيص المسند بالمسند اليه جعل هذا
معنى عن ما يصح ايضا فيكون مسندا اليه مخصصا بان يثبت له هذا المسند وهذا معنى قصر المسند عليه
الاسرى الى قولهم في اياك نعبد ومعناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان
الفصل قد يكون لقصر المسند على المسند اليه ويكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب
الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين
هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم لا يعدون تلك
الحقيقة انتهى كلامه فمعنى ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا
يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط منشؤه عدم الفرق بين هذا المعنى وقلة التدبر في كلام
اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال
اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرنا دقيقا مثاله قولك هو البطل المحامي لا تريد الا البطل المحامي
قد حصلت البطل عليه مبالغة ويجوز ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل
معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت قتلته علما
فعليك بصاحبك يعني زيدا فانه لا ينفعه لو ... ذكر ... فذلك هل سمعت بالاسد وهل

نعرف حقيقته فهو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف
وما سبق لا معنى الفصل بل صرح في بعض الاعراب بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد
وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على
المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا ان
الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان
يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على
المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب
اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحسرة في الحياة اي لا الحسرة الا في الحياة واما تقديمه اي تقديم المسند اليه
المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم
ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول
على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم حكمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم
المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل ونحو ذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ
وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني وما اورده صاحب الكشاف
من الضرب الاول وكلامه ايضا مشعر بان اطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اهم
اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام
لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية
من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولهذا اشار المصنف الى تفصيل
وجه كونه اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم
فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون
هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عنه وذلك الاصل في
فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول
وكذلك كلما كان مع شيء يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في
المبتدا تشويقا اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق

الذي وقع في النفس كقوله اي قول ابي العلا المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه
حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي اوائل
الابيات كيف يحيى من الرفات وكذا في ضلام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس
فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا يتبين ان ليس المراد بالحيوان
المستحدث من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح عليه السلام ولا ثعبان موسى ولا القفنس على ما وقع في
الشروح لانه لا يناسب السياق واما التهويل او المسرة او المساءة للتفاول او التطير نحو سعد في دارك او السفاح
في دار صديقك واما الايهام انه لا يزول عن الخاطر او يستلذ واما التعظيم كمثل اظهار تعظيمه نحو رجل
فاضل في الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدال له
على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك
الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يديم الفعل عنه حاله على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب
الزاهد فانه يدل على مجرد الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال
لا استقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح اولان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر
بالخبر لا الخبر المستقل والجزء الثاني لا اعتبار وعلم لما فهم من الثاني ايضا معنى حصر المسند الغرض عليه
بان يتعلق بخبر تصوري لا تصديقي والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا ولذا اراد بل لك
وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الترتيب مطلقا مثلا ملا يجعل ما يأتي في احوال متعلقات الفعل لانه
لا يتعرض بصدد اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل بحال وقوع الترتيب مثلا نعم لو قيل على المفتاح
لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكر في بحث الترتيب
انشاء الله تعالى لكان وجها ومثال افادته مجرد التخصيص قوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم
جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم بهم خفوف اي المراد هم خفوف كذا في المفتاح اي هم مخل
هم فقوله هم خفوف مقدم المسند اليه نقل المصنف هذا التمثيل باعادة لفظ التبيين ونقص حاله ايضا
بان كون التقديم يفيد التخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سياتي في بحث انا سعيت في حاجتك و الخبر
ههنا اسم فاعل لا فعل وهو خفوف اسم فاعل جمع خاف بمعنى خفيف والجيد تمثيل هذا الاستمرار التصريح
ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك

ما القرينة بعد الفعل وفيه بحث للقطع بان الحصر في قولهم فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا
بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر
المسند اليه والمراد تخصيصه بعينه وهذا سهل لكن في بيان كون التقديم مفيدا لاي التخصيص نوع
خفا عبد القاهر فانه ذكر في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم اي
المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما فهم من كلام
الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز
ان ولي حرف النفي اي ان كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل نحو قولهم وما انا قلت هذا اي لم اقل
هذا اي انا قائله مع انه مقول للغير فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته للغير على الوجه الذي
نفي عنه من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول للغير وانت تريد نفي كونك
القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم
المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي
لان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح ما انا قلت ولا غيري
لمناقضة مفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت قائلية هذا القول للغير لكن منطوق الثاني اعني ولا غيري
ينفيه عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر المسند اليه بمعنى ما قلت ولا
احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك
ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فتقول له انت
قلت هذا القول لا غيرك مقول لي انت حكمت ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل
فيقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يكون انكارا كما في هذا المثال بخلاف قولك ما
انا بنيت هذا الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم
قد رأى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره الرؤية على
وجه العموم كما تقدم فقال المصنف لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس وقد علم
الفعل الذي نفي عن المذكور ثبت لغير المذكور وهو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور نظر
لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية الواقعة على كل فرد من

افراد الناس والمعترض فانه فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي
اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمل
كثير من الناس على انه هو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد ونقله بعضهم بوجهين احدهما
انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا من الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فلا يلزم
ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثاني
ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه ورجوع ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد
من رسله وما منكم من احد عنه حاجزين وشرح في قوله تعالى لستن كاحد من النساء يعني جماعة من
جماعات النساء ومعلوم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على انه هذا ليس لانه نكرة
وقعت في سياق النفي كما توهم البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن
يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر وقيل انه مبني على ان احدا اسم في
معنى الواحد لا يعتبر نعتها للموصوف فهو ان يعبر بوصفه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اي
احدا منا لا افراد او من المثنيات او الجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت
جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسدان اما الاول فلان هذا الاستعمال جار في نحو ما انا
رايت رجلا وما انا اكلت شيا وما انا قلت شعرا [illegible] الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء
يكون بالخصوصية لفظ احد معنى واما ثانيا فلانه لا يلزم ان يكون احد هنا بدل الجمع من الواحد
في قوله تعالى قل هو الله احد وانه لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جميعا من الناس
حسنا هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان الممنوع هو نفي الرؤية
الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي فقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد
عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يعتبر بهذه الصفة احد غيره اي لا يصدق
الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون قد راى
احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فنفي الرؤية
الواقعة على كل احد مستفاد ايضا مما ذكر المص لانا نقول المعتبر هو الممنوع الصريح والا لامتناع
ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور قال

الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم
ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان الخطا في هذا المقام انما يكون في
الفاعل كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي عنه الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور مستفادا من المتكلم
والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطا في الفاعل بحسب
التقدير بل فيه ولعله نص عليه بعض المحققين بان الباء في بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب
اعني عدم رؤية احد من الناس يجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس لكنه اصاب
في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فنفيت [illegible] حصرت في نفسك هذا
السلب اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعل ايجابا وسلبا لم يكن الخطا في الفاعل
بحسبه فقط انتهى الكلمات الدائرة في هذا المقام على التسليم [illegible] وهما انهم لم يحافظوا
على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل مع حرف النفي جميعا وتقديمه على
الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا فعلت كما في نحو
انا فعلت كذا مثلا في نحو انا ما فعلته كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فتحقيق
محصل كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فالحكم حكم المثبت يعني انه تارة
للتقوي وتارة للتخصيص كما يكون مرتب فاذا قدم واذا على الفعل دون حرف النفي
للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد سعي في حاجته واصاب لكنه اخطأ في فاعله الذي
فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد
وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما
نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو كما ذكره الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي
واصاب لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير فلا بد من ثبوت
الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ او قلت
ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول
ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما كقولك ما انا قلت شعرا قط وما انا

ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت احدا من الناس لامتناع ان يكون انسان قد فات كل شعر في الدنيا واكل كل شي اي
ورای كل احد من الناس ضرورة ان يكون هذا الكلام ما ذا المعتقد المخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم
ياكل اليوم شيئا او لم يرى احدا من الناس وانما في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك او انت هناك غير
فلا بد وان نقول لم ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت احدا من الناس فيكون هذا
معنى صحيحا كما اذا قلت انا ما قلت شعرا انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان الاول
من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد ما قد قال شعرا او اكل شيئا او راى
احدا ولا يصلح في هذا المقام ان يقال لم ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند
القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص فلم يقل احد بانه يستعمل للرد على من
اصاب في نفي الفعل واخطا في نفيه عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او هو ومشاركه المذكور كما اذا
قدم المسند اليه على الفعل او حرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في
ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او هو ومشاركه الغير قلت
ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى
مفرغ عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما سمع وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخ عبد القاهر
والسكاكي حيث صرحا بعدم امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت
زيدا وعند ما العموم بلا وحرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرناه لا ما
ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا انما يقتضي
تقدم المسند اليه فاعلا وحرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا
عليها او عاما يكون المناطح في فاعله فقط فمع هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في
الاعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فقصدت رده الى الصواب
بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لا يلزم ان يكون انت الفاعل لا لنفي الفعل بل عن ذلك الضرب الواقع
على من عداه بل سلم لكن فاعله غيري لا انا ما اذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير
زيد وانت صدرته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيدا مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا
تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح انه التقدير يقتضي ان ينفى منه الفعل للمعنى عن الاستثناء

ابناء

اثبات منه لنفسه معين ذلك الفعل منفيا فقط بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه
الى ضرب معين وحينئذ يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد وللاثبات لزيد فيتاتى في
النفي فلا يقال ما انا لا يجوز ان يكون هناك ضربان فنفى احدهما على من سوى زيد والاخر على زيد
والمناظر في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد
مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون مضروبا له اصلا لانا
نقول المستفهم لا يصح نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد
منفيا عنه هذا محال وعندي ان تحقيقه نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا
اصلا ان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل
الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء
انما هو من الاثبات دون النفي فلا يكون من استثناء النفي في شيء كما يقال السنة الدين
الا زيدا فكانه لما يعتقد ان انسانا ما ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان
يكون ذلك الانسان فاعلم ان ما ذكره المص ليس مما ألفه لهم في تجويز التعليل بل يظهر ان هذا
لا يخفى لنا ما انا قرات القران الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص لجواز ان
ان يكون احد قد قرى كل القران سوى سورة الفاتحة وبعضهم منع هذا لاقتضاء
ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لما مر وهذا محال والقطع على ان في
حرف النفي والمخبر ان ولي المسند اليه المتقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء
كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي

اصلا نحو انا ما سعيت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما سعيت فقد
يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي ولما اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم التخصيص
على من زعم انفراد الغير اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي
الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم انفراد الغير بالسعي في
حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد
ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك
وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض
التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك
وفي الثاني انه صدر منك مشاركا لغيرك فلا غيري صريح ومطابقته على دفع الاول نحو غيري
محل دفع الثاني بخلاف وحدي دون العكس وقد يأتي للتقوي الحكم وتقريره في ذهن
السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان يحقق تقريره في ذهن السامع و
انه يفعل اعطا الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسيجي تقويه بتكرير الاسناد
كما نذكره في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي التخصيص
نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى ان تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي
للتقوي مثل تمثيل المصنف بالا نه ليقع عليه التوقف بينه وبين تاكيد
المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي
الكذب من لا تكذب انت وكذا من لا تكذب مع انه فيه تاكيدا ولهذا ذكره بلفظ

كذا لا تاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرر فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن
الضمير المستتر وانت موكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو
الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي
اتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسند الى الضمير على سبيل التجوز او
السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب مختص به قلنا ملخ
قولنا سعيت في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي
من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده
صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او
سعيت انا في حاجتك كمن ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع خطا
في فاعله فتقصد ازالة الخطا بل اذا قلته اي المثال الاخير انت لا يعتقد السامع صدور
سعي في حاجته منك عن حقيقة بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي
التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص واما حصر البيان بالمثال الاخير لانه
هو محل الاشتباه والناسخ نفاذ ورد في هذا المقام مثل سبيل التجوز او السهو او النسيان
ما لا يدرك الناظر فيه عن التحقيق على ما هو عليه كذا انه قال الغرض انك اذا قلت ابتداء في غير
علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لقصد وجود
السعي منك حسن من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان جيد اما لو قلت في الابتداء
في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان بناء الا
فلان يقولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطا في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا ا
لا فادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه
فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلا يمكن اذا
قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطا المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة
الفعل الى الغير على الانفراد او الاشتراك كان قد نسبه الى الغير لما اعلم كان تجوزا او كان سهوا او نسيانا

والتجوز او السهو او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه هذا اماني
والتمني تنبئ عن الشيء هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف فعان بني الفعل على منكر
افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون
تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشارح انه قد يكون في اللفظ دليل على
امر ينافيه مع القصد الى الجنس او الواحد فيصير ذلك الامر بانه لا يدخل في القصد كما لو لم يدخل في دلالة
اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب
بينا الكلام انه قد اتاك آت ولم يدر جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد
فقط كما اذا عرف انه قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان
ولفظ دلائل الاعجاز مقتضى من انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني
بمعنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على
منكر يفيد التخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المعرف الا انه اشار في
مواضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان يقصد به
الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نفرد كلامه حين تحقيق معنى التقوي ووافقه اي وافق عبد القاهر
السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط وتفاصيل
مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون
للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا على ما ذكره الشارح كما
لا حكم له ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قال في الحصر اسقط
الفرق وان شئت قلنا ان المسند اليه ان كان مضمرا عند السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم
مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا
للتخصيص والا فللتقوي ولم يعرف في كتابه الفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بان مثل انا ما قلت
الضمير الملفوظ وان قولنا رجل يقدر كونه على الاصل على سبيل الفعل لا يحتمل التقديم وكرر ذلك في ايراد التوفيق
بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف في هذا الشارح بقوله الاتي الى التقديم سيد الاختصاص على ما
الى هذا الاول بقوله الا انه قال التقديم انما يفيد كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط
نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا مؤخرا على انه فاعل معنى والا اي لو لم يجعل الرجال

ايا فاعلا معنى وان كان في اللفظ
تاكيدا للفاعل اللفظي الثاني بعقله ... فيصير
عطفا على جاز او فقد ركونه في الاصل

فلا

فالتخصيص الاسنوي الحكم سواء كان اسقاط الرجلين باسقاط معنى التقدير او باستعمال التقدير كما اشار اليه بقوله حاله
مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط
لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد
الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان يجعل في الاصل
بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كما في التاكيد وهذا معنى قوله لولا انه استثنى
المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني
قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجلا من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله
من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى
تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص
لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار
البعيد فلا يرتكب الاعتبار المرجوح وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه
اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص
مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون
قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول
اي تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا فلا
يكون السامع متردد فلا يكون شر اهر ذا ناب مفيد التخصيص الجنس اذ الظاهر الخبر
للكلب لا يريده ولا يردعه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد اي هذا
التقدير عن خطان الاستعمال اي مولدا باستعمال تعظيم شر اهر ذا ناب الا انه لا
يستعمل عند القصد الى ان المهر شر لا شران وهذا ظاهر وقد صرح
الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين
قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره
اي جعل التنكير للتفظيع والتهويل كما في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع
عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح فكان معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي الا شر فظيع

فليتبع

بتقديم الناصر كما في قول الشيخ
مقدم لم يجز اصلا ... تقام
فانه لا يجوز ان يجعل اصله ...
لما سبق ذكره ولما كان ...
الا لا يكون نحو رجل جاءني

فان الشر ... اسروا

يكون غضبا منهيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فينافي التوفيق
بين الكلامين بهذا الوجه لا يجوز جعل نكرة مخصصة بالوصف المقدم المستفاد من التنكير
لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر
وللقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتعظيم لتحصل التوحيد لا بد من اعتبار كونه
في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى كما هو مذهبه ليفيد الحصر فينافي التوفيق
والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مسندا كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه
البعيد كما لا يصح للمعرف لصحة وقوعها مسندا ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه
انما شرط اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر هنا ليس مستفادا
من التقديم بل من الوصف بناء على ان التخصيص بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما
عداه نحو قولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير فيعني تقديره كونه مؤخرا الى
على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا ما ضربت اكرم اخويك وهو في معنى
ما ضربت اخاك الاكبر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي من الحصر بحث لانه نقل
ان الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا
على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل الامتناع في تقديم التابع اولى
واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما وانما كان تجويز تقديم المعنوي
دون اللفظي تحكما لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمل على
سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب وقوله
والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا
والا فاما اذا جعل مبتدأ واقيم مقامه ضمير فلا تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل
تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار محض هنا فكما تعتبر في جرد قطيفة
فليعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق
واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا واقع كالتاكيد في قوله

بنيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر
والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة لو كان يبكي الى
الى الاموات ما بقي الاحياء بعدهم من شدة البكاء ثم لسكيت لاشكاني وما يكفيني
تبين سجا بالوتيرة على نفسه فان قوله وساكنه عطف على وتيرة فان وانت وهي
قولنا انا قمت وانت ثمة وهو عام عند قصد التخصيص تبيين مبتدأ عند الكل
بل هو تاكيد اصطلاحي متقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي
قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شائع عند النحاة ولذا جعلوا الطير
في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على
امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا
محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالفاعل بالمسند
قائم هنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت
مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير في كان العائد الى قوله قبل المحاق
على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فقيد تقديمه على المتبوع
فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم
المعطوف بالواو والفاء وثم ولو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط
ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في الشعر على
المتبوع والعامل جميعا فلم يقل به احد ثم لا نسلم افتقار التخصيص في انتفائه
التخصيص في صورة المنكر اعني نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله
اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكر السكاكي في تراهر ذا ناب
من باب التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من
التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه ذلك
حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء بالنكرة

التنكير انما يدل على التنويعية بالنص بل او غيره والحصر انما يستفاد من تقديم المسند اليه ولا ينفك
منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان التخصيص بالوصف يمتنع تقديم التاخير فيه لصحة وقوعه
مسندا كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه
بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص
النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني
بمعنى لا امراة او لا رجلان ثم لا يخفى امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل
عليه لا نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر انما قدم شر لان المعنى الذي خص الشر
ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير
في مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول
نظيره لانه لما لم يتفاوت في الحكاية والخطاب والغيبة في انا قائم وانت
قائم وهو قائم اشبه الخالي من الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي
قائم مع انه متضمن للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في الخطاب والتكلم والغيبة
كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام ولم يجعل قوله وشبهه
مخففا ونظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي
مع مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما الملابسة
في المعنوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه
علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر
عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع
الضمير جملة اما في صلة الموصول فلكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة
دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير
معاملتها اي الجملة في البناء حيث لم يبن نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم
والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاول

فان ما حكم بانه

فانه جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثاني فبانه لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها
في البنا فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قائم من زيد قائم مبنيا على شبهه بالخالي
لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل
بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير
محمولا عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح وحينئذ يجري حكم الافراد نحو زيد عارف
ابوه اي يجعل تابعا العارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله
فقال المصنف معناه انه عارف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفرد كما ان
الظاهر او مثنى او مجموعا فلعله سهوا اذ لا حاصل لهذا الكلام وما يرى يعود
على المسند كالتقوي لفظ المثل والغير اذا استعملا على سبيل الكناية مثل في نحو مثلك
لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود في الايجاب نحو مثل الامير يحمل
على الادهم والاشهب وعني بانكر هذا الخبر يخدع اي الامير حكم وانا لا انخدع
فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل
لانه اذا ثبت الفعل لمن يسد مسده وعلى اخص اوصافه او نفي عنه فقد لزم ثبوته له او نفيه
ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل
كذا او ان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذا او النفي عنه بالطريق الاولى والثاني كناية
عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي ونفيه وسلبه عنه في الايجاب لانه
اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا يثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد
له من محل يقوم به ولانه اذا ثبت الانخداع للغير من غير القصد الى انسان معين
المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب
الانخداع عن المتكلم ومهما لم يستعملا على سبيل الكناية بل قصد ثبوت الفعل او نفيه
لانسان مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولنا مثلك ... وقوله شغل

غيري يجني وانا المعافى فكأني سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عنده فصل
هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك
وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال الكون في ذلك
القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادة التعريض كما في
ضربني من غير ذنب اي من لم ينشأ من ذنب كما اذا قلت لك غيري يفعل كذا معناه
انا لم افعله فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية وبلا تقديم فلتقديمه
لكونه اي يرى تقديمهما كاللازم لكون التقديم اعون للمراد بهما اي بهذين التركيبين
لابهام الكناية المطلوب بهما نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ ما في
والتقديم لكونه مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى
تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه ان تقتضي القياس وموجب
العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية لكن المتقدم يرى كاللازم لم
يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين
يقدمان ابدا على الفعل اذا قصدت بهما هذا المعنى ويرى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا
لم يقدما لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صوبه
ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند
اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم
عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن
كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه نفي الحكم عن جملة
الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا
سلب العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير
النفي عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل للمعنى الحاصل

الظاهر ان القيد المستدرك تقديم الجمع
الى المسند اليه مطلقا وان كلمة
كل ... وان دخل عليها
حرف النفي ...
الكلام كانت
تحقيق
توفيق

قبله

قبله فتقوية على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم
يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة
فالملزوم مثله فان نوقض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه ارجح قلنا ممنوع ولو
سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل
تمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا
فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان
لم يقم موجبة مهملة اما مهملة فلانها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب
قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه لا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع
هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة
ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه الصورة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة
الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا
انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد
لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود
الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في
المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان وما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون
جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي
القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان
لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذ التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة
الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع
اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من الافراد او يكون منفيا عن بعض الافراد

ابن عاصم قيل
المادة م
عليه م
صدق لم يقم كل
بان م

الافراد ثابتا للبعض اخص وجعل كل نفد بر يل بها نفى للحكم عن جملة الافراد دون كل
فرد فلجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم
يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول
كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
فحينئذ يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفى الحكم عن كل فرد ليكون
كل للتاسيس معنى اخر لا للتاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخير فلان قولنا
لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة الجزئية السالبة الكلية
المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم كما قال في الاولى المسئلة
وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته
للبعض وجعل كل نفد بر يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاشارة الى هذا
بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم
ان المهملة في قوة الجزئية وذكر ههنا انها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله
لورود موضوعها اى موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل
نكرة كذلك مفيدة العموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظة كل لان ما تفيد العموم في
النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات
كالمصدرة بلفظة كل فعند ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم
النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كانت هذه السالبة المهملة في قوة السالبة
الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا
لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على
التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا
فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعدها لعموم السلب ليكون

كل

كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وفي ذلك لان لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين المعنيين
فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم
لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون
كل تاكيدا للاخر بل يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى
اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة
نحو لم يقم انسان انما افادة الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك
الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لانه انما صار مضافا اليه فلم يبق
مسندا اليه ويكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من
الاسناد الى انسان يكون كل تاكيدا تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده
لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم
كل انسان انما افاده حينئذ الاسناد الى كل شيء لا شيء اخر ليكون كل لتقويته وبطل كان لقائل
ان يمنع هذا المنع بان ماذكره من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد
ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فيتوجه هذا المنع اشارة الى
منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان العموم التاسيس صحيح
المهملة نحو لم يقم انسان اي افادت النفي عن كل فرد فكما افادت النفي عن الجملة فاذا حملت
كل على الثاني اعني على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون لم يقم كل انسان نفي القيام عن جملة
عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التقرير لان هذا المعنى كان حاصلا
بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو حملناها النفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم
السلب مثل عموم لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا
اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان
مفيدا النفي عن كل فرد ويلزم النفي عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل نظرا اليهما

عن م المحمولة م

اعني م

معنيه

الحكم م

حلت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المصنف انه يجب ان يحمل على النفي عن الكل لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لانه لا فرق بين انا لم يقم انسان بحمله على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام وبين لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا الا ناسق اما ان شرط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا شرط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء حمل النفي عن الكل او عن كل فرد وان اشترط لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند حمله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الكل بطريق الالتزام وهو ظاهر فيبطل ما ذكره بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو حملنا لم يقم كل انسان على النفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا حملناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله ولنا ان نقول لان الحكم المتقدم اذا عممت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية ... كما ذكره هذا القائل الا انا قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال ... باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اعني لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما ان السور فيها ممنوع انا نقول بيانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد ولا بد لهذا البيان من دال عليه وهو ... نفي الجنس الا هنا والسور ان نحو ليس بالسور للسالبة الكلية لا شيء ولا واحد فلم يعتد

الانحصار

الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم نحو سور الكلية كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا اهمال في لغة العرب وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي والاخرى لنفي الشمول ان كانت كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غيره فعلا نحو قولك ما كل ما يتمنى المرء حاصلا او ما صار على اللغة الحجازية او التميمية او معمولا للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن اداة النفي شامل لنوعيها معمولا للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه اما الاول فظاهر واما الثاني فلان التاخير عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل ما يتمنى المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المتقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف ... دائما وتبع ... فيه لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان يتقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما وقع اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيها فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخير عن العامل فالاقرب

ان يجعل عاملا على آخر بتقديم الفعل او يكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة
النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي العين الداخل
على الفعل العامل فيها او جعلت معمولا للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا نحو ما جاءني القوم
كلهم وما جاءني كل القوم وتقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا له نحو لم اخذ كل
الدراهم او الدراهم كلها او مستقيما نحو كل الدراهم لم اخذ او الدراهم كلها لم اخذ وبين كونه
التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان النفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف
لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما
سرت كل الايام وبعد ذلك ففي جميع هذه الصور يتوجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل
وافادة الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا
للفعل او الوصف الذي حمل عليها او عاملا فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما
يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت
الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم لشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل ذي
تمر لحمة او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى
معمولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كلما يتمنى المرء يدركه وما اخذ
كل الدراهم وما كل الدراهم اخذتها انا وما اخذا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك
المرء ببعض ما يتمناه وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والا
قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان
وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله
لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان
هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم
تقع معمولا للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد
كقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلاة بالرفع لانه فاعل ام نسيت

يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه لبني على عموم النفي وشمول له
كل فرد فرد وقول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى
لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال المص المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي
النجم اما الاستدلال بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين
بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما
جميعا ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد
ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال
النبي عليه السلام كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك
لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ
الايجاب الجزئي يرفع السلب الكلي لا السلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه نصب
الشاعر فيها اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير لا يضعف الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت
وليس في نصب كل ههنا ما يكسر له وزنا فكلامه انه لم يرد انه ينفي ما ادعت عليه هذه
المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد له لم يعدل الشاعر الفصيح الى
الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو
نصبها لجعلها معمولا له وهو ممتنع لان لفظ كل اذا اضيف الى الضمير لم يستعمل في كلام
الا تاكيدا او مبتدا لا يستعمل جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه
ما ذكر سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا لان الرفع في كلهن على الابتدا وحذف
الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول كلهن قتلت
بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصب لاستعملها مفعولا
وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدا لا انه يمتنع
ان تستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضمير لان معناها افادة الشمول لما

عن النصب الشاعر الفصيح

يا رسول

ثم اجراء ما اضيف اليه ولما اضيف الى المضمر كانت كلها مستندا ما ذكرها او في حكم المستتر الا
انهم استعملوها مسندا لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما هي لها فلذا ذكرها الحجر ان
الامر كله من هذا كلامهم واما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر
من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير كله مقتضى الظاهر من الحال
وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع
المظهر كقولهم نعم رجلا زيد مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون
الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود
في الذهن مبهم ضرورة باعتبار الوجود كالظاهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير
لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام والذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتمييز
تفسيره ليكون المعنى حين يتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل
في نحو نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير المضمر بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في
الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله باسم مخصوص بالمدح نحو نعم
رجلا زيد وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا
محذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا
فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم
تقديرا فان قلت لو كان كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا
الزيدون ولفات الابهام المقصود في وضع الباب ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى
له قلت قد اشتهر هذا الباب بخواص منها ان يكون من خواص الضمير كون ضميره
مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او مثنى او مجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف
حتى ذهب بعضهم الى انه اسم ولما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تأخير
المخصوص في اللفظ الا نادرا ولا يرتفع لبسا المخصوص بالفاعل وبهذا الاعتبار يصح

واما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف
والتنكير والتقديم والتأخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى
الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى
في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير
عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم ضرورة باعتبار الوجود كالظاهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير
المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام والذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتمييز
تفسيره ليكون المعنى حين يتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل
في نحو نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير المضمر بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام
والاجمال فلا بد من تفسير المقصود وتفصيله باسم مخصوص بالمدح نحو نعم رجلا زيد وانما هو من
الباب في احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما على قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدا ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان
يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فان قلت لو كان كذلك لوجب ان
يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود في وضع الباب
ولما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى له قلت قد اشتهر هذا الباب بخواص منها ان يكون
من خواص هذا الباب كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او مثنى او مجموع لمشابهته الاسم
الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم ولما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من
التزام تأخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تفسيره بالنكرة واتصافه بان
يكون الضمير لا تأكيد مثله في نعم الرجال رجلا قال تعالى ذرعها سبعون ذراعا ولا يرتفع لبس
بالفاعل المخصوص كما هو مقتضى ضميره زيد عالم مكان الشأن والقصة فالاضمار فيهما
خلاف مقتضى الظاهر باعتبار تأنيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث عن قصة
هند مليحة وانما لا يصار الى المطابقة لانه راجع الى ذلك المؤنث ولا مرجع

الامير المغرى به في نحو زيد نعم الرجل ان كان القياس تقتضي جوازه واما الكثير من الاصل لعدم تقدم ما بالرجل حلا
وبالها فضر وربه رجلا وقوله تعالى فقضاهن سبع سموات لانه ليس من المسند اليه لتمثيل تعليل وضع
موضع الظاهر ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا
لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبلت عليه
النفوس من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن لان تمكن الحاصل
بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا
اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير كذا قيل وهذا انما
يقصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى
تأخير المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا ونعم
الفتى حالا ولكنه قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما
يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع
المضمر مقام المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر المظهر لانتهائه في
امر كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن او لانه ابلغ من تعظيم شانه الى ان صار متعقل الاذهان
هما يحيى البلاغة او لا دعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها الظلام
وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال
العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل
هو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في
الرجولية اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرقه معاشه وكم
جاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا منقوش
من العالم النحرير زنديقا كافرا نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذا
فقوله هذا اشارة الى الحكم السابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا

فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم
المتقن زنديقا كمل العناية بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس كانه يري السامعين ان هذا
الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع وقد قيل ان الحكم البديع هو كون العاقل
محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه جعل ثابتا له ومعنى كون هذا الحكم بديعا
انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اي او للتهكم بالسامع
السخرية كما اذا كان فاقدا او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس
اليه اصلا او النداء على كمال بلادته او فطانته بان غير المحسوس عنده كالمحسوس
او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور
من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي
اشجى اي احزن من شجي يشجى على علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي
احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي ولم يقل به لادعاء ان قتله قد ظهر
ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم
الاشارة فالتمكين اي فالداعي الى وضع المظهر موضع المضمر غير اسم الاشارة زيادة التمكين اي جعل
المسند اليه متمكنا عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد اذا افتتح لانه الذي يقصد اليه
في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة
التمكين من غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي وما انزلنا القرآن الا
لاستمالة على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي
المامور اي ما يكون داعيا للمامور الى امتثال الامر والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية
وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا امرك وعليه اي على
وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت
فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي التوكل

الى الشوكة العظيمة لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الى الاستعطاف
اي طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تعفو فانت
اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي ليشتمل على ان يكون العاصي بدلا لان في
ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب التعطف ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي
كما في قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي
يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه وليعلم ان
الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان
انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية
الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة
العبارة تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان
يكون الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا
ينقل الى الآخر فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى
الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المص ليس بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على
سواء كان الغيبة باسم مظهر او بمضمر غائب او بالجميع سواء كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان
كلا منهما قد ورد في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل
الى الآخر فهذا السبب مقصود المص من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني
التفاتا مأخوذا من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف
انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة كقول امرئ القيس
تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ونام الخلي ولم ترقد هذا الالتفات عند
السكاكي لما فيه من الدلالة على انه عبر عن كل من التكلم والخطاب والغيبة اذ كان مقتضى
ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا لان الخطاب

الالتفات

ومنهم
الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق
الثلاثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق اخر من الطرق
الثلاثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام
ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المص في الايضاح ولغافلنا ذلك لانا نقطع قطعا
من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب
والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه وايقاظا في اصغائه
فلو لم يعتبر هذا القيد لزم في هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو
نحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن
معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم
ويا رجلا له بصر خذ بيدي ومن التنزيل أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر
طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نعبد واياك نستعين واهدنا فان
فان الالتفات انما هو في اياك نعبد واما الباقي فجار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها
انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذا عن
فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم
عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام
بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر
ومما سبق الى بعض الاوهام من نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والتماس اسم
فليس بشيء قال المبرد في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كان القياس ان يقول سماه حتى يكون
في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان المقصود الاخبار عن نفسه وكان الاخر هو الاول
لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح
عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته

بعضهم ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه
من اياتنا فيه التفات من التكلم الى الغيبة مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات
لنريه وتمامه وهذا اعني الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل
عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر منها او يعدل الى الاخر
وعند الجمهور مختص بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول
ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبا
جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعائر
اي غمصة يمض منها باتت له ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت
الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بانه كل بيت من الابيات الثلثة التفات وقول صاحب
الكشاف فقد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة الابيات ظاهر في ان مذهبه مذهب السكاكي
موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها في بات والاخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال
من الخطاب في ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني في ذلك
والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلث التفاتات على
مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل ملحوظ على اسلوب
الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب
اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم
ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه
الكلام كما في قوله هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك خطاب لمن يتلقى الوعيد
فقوله بكر اصاحبي قبل الهجير ان ذكر الصحاح في التبكيت لم يقل واذا ومثال الالتفات من التكلم
الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون
ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد تعريضه بقوله وما لي لا اعبد

والمعنى ما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما يشير والمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله
ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر قلت
سلمنا ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام الجاري
على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نبا جاءني وقد قطع المص بانه وارد على مقتضى
وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا يختص بخلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند
غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الاية والبيت التفات عند السكاكي
فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي
ايضا فلا يتحقق الخلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه يختص بخلاف المقتضى وان مثل ترجعون
وجاءني من خلاف المقتضى على ما حققنا ومن الغيبة الى الخطاب انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا
وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يرد ذلك للغائب والمخاطب
في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم
وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما للمخاطب وتصغيرا للمتكلم ومن الخطاب الى التكلم قوله
بن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي في طروب في
الحسان له طروب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب
كاد يتصرم عصر حان مشيب اي قرب المشيب واقبل على الهرم يكلفني ليلى فيه التفات
من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله
الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها وروى بالتاء الفوقانية على انه مسند
الى ليلى والمفعول محذوف اي تشق علي مراقبتها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات من الغيبة
الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات اخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اي بعد
وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي في عادت يجوز ان يكون
فاعل من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود

ابعادت عواد وعوائق تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل وفي الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم
مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه ومن الخطاب
مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وقد كن صدرا الا وافضل في ضرام السقط ان من شرط
الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا
الكلام وان لم يخاطب به اصلا من حيث الظاهر بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري في العبد مع
الله تعالى لا مع غيره بخلاف قول جرير متى تيجي باسم ليلة نشرهكا ومن عند الخليفة بالنجاح
اغثني يا فداك ابي وامي بسيب منك انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب
بالبيت الاول امراته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا احصن من تفسير الجمهور
هل يجدنكم رسالة مرسل امر ليس ينفع فيه ولاك لوكا فيه التفات عند الجمهور من الخطاب الى
الى الغيبة اولاك مبني ولكن بعض قال انه اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم والا كان
من قبيل الالتفات عليس منه لان المخاطب بهل يجدنكم هو كنانة وبقوله اولاك انت
يطلق الالتفات على معنيين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق
المثل والدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله
صرفا استقلوا منه وفي كلامهم فضم النفوطرهم والنفر من قاصات الغطاس وفي قول جرير
متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها
بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان يذكر معنى فيتوهم ان السامع اختلجه شيء فيلتفت
الى كلام يزيل اختلاجه ثم يرجع الى مقصوده كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي الياس راحة
ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه لما قال فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب
بقوله وفي الياس راحة ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا
نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط
السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف قد

يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في سورة
الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا للاقبال عليه
اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك
الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيد انه اي ذلك الحقيق
بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على
الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه
في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة
في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة
فيوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بالعبادة وهو غاية
الخضوع والتذلل له لا لغيره وباب الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد
من اطلاق الاستعانة على اداء العبادة ويكون في اهدنا بيانا للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة
لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات واللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو
التنبيه على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك
هذا الذي ذكره المصنف على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى
عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك
المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التمييز
الذي لا يحق العبادة الا له بخلاف ذلك التمييز الا بان المخاطب ادخل في التمييز واعرق فيه فكان تعليق
العبادة به تعليقا للفظ المتميز المشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان الازدياد وكون لوازم التي يحصل
يجب ازدياده وضوحه وتبين العلم به فلما ذكر اسمه توجه النفس الى ذات الحقيق بالعبادة
فكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف اولا بانه المنفرد
بالعالم واطلق ثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية ليستقل احوال الناس فيستعد والاهم

المعاد ثم اثنا بانه المالك للعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه لتناجيه وتصح
متميز بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق
العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة
وانها ينبغي ان تكون عن قلب حاضر كانه يشاهده ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ويسلك الحج
كلامه الى ذكر خلاف مقتضى او بعدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف
المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده الباقي بغير المتعدية في بحمل كلامه
والمعنى من خلاف مقتضى الظاهر ان يلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه
بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها على انه اي ذلك الغير
الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا
اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول القبعثري
فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس
الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب
بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم
هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان
اي بان يعطي المال ويهب من لا يصفد اي ان يصفد اي يقيد ويوثق صفده وقال الحجاج
له ثانيا انه اي الادهم حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على
خلاف مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله
منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله او المهم له
كقوله تعالى يسألونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سالوا عن السبب في اختلاف
القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد
قليلا قليلا حتى يمتلي ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة

فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت الناس
بها امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها
وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون
بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسألونك ماذا
ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سالوا
عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة
لا يعتد بها الا ان تقع موقعها وكل ما ينفقه خير فهو صالح للانفاق وذكر هذا على سبيل التضمن
الفضل وعنده اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق
وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الارض بمعنى يفزع وهذا
في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل
كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى
ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وفي ذلك ايراد
على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال
كما يكون بمعنى الماضي والحال فيكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع فمن اين الفرق
ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فما وجه اذا
كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيهما ايهام الحال على
تمكن الوصف وثباته فيما سيقع في المستقبل وان شئت فقارن بين قوله ان الدين لواقع وقد
يوم مجموع له الناس وقوله ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس ليتضح لك الفرق بينهما
ويحكى ان مقتضى الظاهر فيما نحن فيه هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه محقق الوقوع
هذا ومن الكلام بعد محل نظر ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد
اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وصحح ان اصحابه ان يكون الداعي الى اعتباره وجها

القلب

[illegible]

بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موضع المبتدا نكرة وما
هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا
اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته
عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة
لان المعروض عليه يجب ان يكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم
ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس
والاصبع مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يوتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك
بالمظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار ولما توهم
فانك لا تبالي بعد حول أظبي كان امك ام حمار اي ذهب التودد من الناس واتصفوا
بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا سنة لا يبالي انسان منهم احسيبا كان ام غير حسيب فقيل
انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاسم
بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا وتحصيل العامل
بين ما وقع بين ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر وبانه غير منتقض
بوجوده كما هنا والمنصوب المذكور بعد الهمزة هو خبر لا الفعل العامل فيه وهو معاد
لما وقع بعد ام والجواب ان ظبي مبتدا وكان امك خبره وصح الابتدا بالنكرة لوقوعها بعد
الهمزة نحو ارجل في الدار ام امراة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر وان
وسحي في الاسمية نحو قولنا ازيد قائم على ان يكون زيد مبتدا بخلاف هل زيد قائم
فحينئذ لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل ظريف كان الرجل
نعم فيه قلب من جهة المعنى لان الخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى على هذا أظبيا كان امك اي
ام حمار لان المقصود التسوية بين ان تكون امه ظبيا وان تكون حمارا فافهم وقبله اي
القلب السكاكي مطلقا ايما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة

[illegible]

ويضا الالباس ويأتي في المجازات وفي الاستعارات في التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان
تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة
مغبرة متلونة بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه وهو ايضا مضاف
محذوف اي لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه
لغبرتها لون ارضه وفي القلب اعتبار لطيف هو المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة
حيث يشبه به لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى
الظاهر من غير نكتة تقتضيه يخرج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما
ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت من طينت السطح بالفدن اي القصر السياعا اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن
بالسياع ويحتمل ... قوله بعده امرت بها الرجال لياخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا ولقائل
ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه
ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة
الى الفدن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد كقوله لما انصرفت و قلت
اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه
حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذع هو حداثة السن والقارح
قدمه وشاهده فالمناسب وصف الراي والبصيرة بالقارح ووصف الاقدام والاقتحام في
المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر وراي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام
بعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في
اصب لانه اقرب ومعناه ولم اكن من اصبت الشي الفتية وحدثه اي لم اقف بعدها
بل وجرت على انها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات
يدل على انه جرح ويعتذر منه الدم لان معرفة كلامه الدال على انه جرح ولم يتب اعلاما ...

[illegible]

الاقدام ليس بجلبه للحمام وحثا على ترك الذكر في العواقب ورفعا للتحرج وامن المعاطب كذا في الايضاح

وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اي صرت بصلح قرينة على انه لما صب بمعنى لم احرج واما جعله

بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من فوت النظم ودلالة الكلام على اثبات الحرج له لانا في ذلك

اذا جعل جنوح البصير حالا لانه لم يصب صار المعنى لم احرج في هذه الحال بل حرجت جنوح الاقدام

فان جنوح البصير على انه لما جعله بمعنى فالانسب ان يجعل جنوح البصير مفعولا ثانيا لا حالا لا انبا

تاديه المقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو ان جنوح البصير حال العامل فيه

في انصرفت وجنوح البصير عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض له ندم في

لم تطرق اليه تقاعد عن الاقدام وجنوح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحرب

لانه قال المعنى لما انصرفت وقد بلت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى

لم يبدل لي في الاقتحام ولا غلب في اختياري التطرق الى الانصراف بل قد صار اقدامي في الحرب فاجال

ما رسني وتكرر صبار لي الباب الثالث احوال المسند اما تركه فلما مر في احوال المسند اليه

مما قال في المسند اليه من حذفه وفي المسند من ذكر عاملة للطيفه وهو ان المسند اليه اقوى ركني الكلام

والكلام واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث امكن تركه لفظا فكما ترى به لفرط الاحتياج

اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يعتبر

به لغرض كقوله اي قول ضابي بن الحرث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب

في الاساس المنان جمله اي منزله وماواه وقيار اسم فرس له ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر

على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب

الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن

ويجوز ان يكون نحو بسبب جزاء منها الاقراده ولامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر

وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لا ان الخبر مقدم

فيكون العطف بعد مضي الجملة ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان

لان كلا منهما خبر اخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان

مع اسمه وخبره ولا تركه هنا في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والمرادي مقدم قيل

على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا

وذلك انه لو قيل اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التحسر على الغربة لان ثبوت

الحكم اولا اقوى فقدمه ليتساوى الاخبار عنهما دفعة عقيب الظاهر تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من

اهل العقول ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه

هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون

الاية وقال الصابئون مبتدا وخبره محذوف والجملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الى آخرها

ولا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا

واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا المجانسة

المقام وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا صريح في ان المذكور خبر عن الثاني

وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي

بريا ومن اجل الطوي رماني على ان بريا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف ووجهه انه عطف

المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف

قال المرزوقي في قوله فمن يك فعرفنا فتى معز كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترع

ان البحر مرفوع بالابتداء على نية التاخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون

من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدا في نية التاخير حتى

وانما قدم لفرط الاهتمام ولعله من هذا والمحذوف من الثاني منصوب اي كنت منه بريا

ووالدي ايضا بريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا فيكون من عطف المفرد كقولك

كان زيد قائما وعمرو وفاعل لم يكن نعيما وقوله كقولك زيد منطلق وعمرو اي وعمرو كذلك

فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقوله خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف

لما مر من ابلغ الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد
او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فانه
يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا ابلغ هي السببية التي يراد بها اللزوم ما بعدها
لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وقت
زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجات ثم يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل
هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون خبرا
اي فبالمكان زيد التزم تقديمه لما بينها اذ الشرطية لكسر لا بطرفيه في نحو خرجت فاذا زيد بالباب
لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله اي وقول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضى
السفر اذ مضوا مهلا جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا حلولا
ولنا عنها الى الاخرة ارتحالا والسفر الرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قرب
بحذف المسند وهو هاهنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين
اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد ذكر
سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا قال الشيخ عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف
او لم يجز لانها الحاضنة والمتكفلة والمترجمة عنه وقيل ايضا اي في ان محلا وان مرتحلا ضيق المقام
اعني المحافظة على الشعر والمصنف نقل عنه مثل الايضاح زيد ونقل الضيق بقوله انه زيدا ونقل اما
قال وعليه قوله ان محلا وان مرتحلا بعد ما حكى عن هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكرر مع ظرف
ولم يقصد انه يرد من الضيق ما ثم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقديره
تملكون فتملكون بحذف فتملكون الاول لدلالة الثاني عليه فابرز الضمير المتصل وهو
الانفصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف هاهنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة
هذا الاحتراز عن العبث اذ المقصود في الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهر
اليه وعلى ما سبق لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم قائم فاعل الفعل المحذوف

فلا تاكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه
لا يستقيم حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد وقال صاحب الكشاف هذا ما يقتضيه علم الاعراب فاما
ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح
لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر ابرز الكلام في صورة المبتدا والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت
في حاجتك وهو مسند وخبر يفيد الاختصاص فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فان قيل
من اين يدل هذا الكلام على ان قولنا انا سعيت يفيد الاختصاص جملة فعلية وانما ليس مسندا اليه
تاكيدا مقدما قلنا هذا الكلام صحيح في نفسه الا ان قوله تعالى فصبر جميل
الا انه يحتمل حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف
تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما
الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر ما قاله
وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له
لو كان في الاصل من المصادر المنصوبة اي فصبرت صبرا جميلا ودال على حذف المبتدا
موافق لكن ... الحذف بان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على حذف
حذف الخبر الا ... قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة شرط الحذف
فحينئذ لا يحتمل الحذف ... والقرينة هاهنا هو انما اصابه الامتحان مكروه فكثر اما بل
الصبر حتى صار هذا الكلام ... هذا المعنى ... وايضا يرجح حذف المبتدا
... فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا ... لا اصل في المسند
التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة بان
المعنى ... صبرا جميلا اجمل لانه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل
انه اجمل من الجزع وحيث الشكوى ... ولا تقولوا ثلثة اي لا تقولوا
لنا ثلثة او في الوجود الهة ثلثة او ثلثة الهة ... الموصوف او المميز اي لا تقولوا
الله والمسيح وامه ثلثة اي مستوون في استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق
اثنين بواحد في صفة ورتبة فيقال هم ثلثة ... حذف المسند قال صاحب المفتاح وقد يكون
بناء على ان ما ذكره يحتاج الى ... كما ... ام عمرو ... انه لقائم ...

عمرو امام عمرو عندك لخروج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا رايت ام والهمزة بعد
شيئين كانا في احد الجزئين اعني المسند اليه والمسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام مكانها فام
ام قام عمرو وازيد عندك ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او ام عندك عمرو فام متصلة
متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اوجب الى الاتصال لتكون ما قبلها وما بعدها
بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وعلى السامع العقد
المؤد احتراز عن الفعلين المشتركين في الفاعل نحو اقعدت ام قعدت وانعام زيد ام قعد
كل فعل لا بد من فاعل فهي متصلة فيكون الا مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان تكون
منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للمحذوف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسوال محقق
ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا
الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سوال محقق وجمهور النحاة
على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السوال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل
اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السوال عن فاعل الفعل وصدر منه فتقديره مبتدأ كقولنا الله
خلقهن ايضا يودي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقديره او المعنى اسم الفاعل وهو
في قولنا الله خلقهن اظهر وان السوال جملة اسمية لا فعلية ومن ثمة قيل الاولى ان يجعل
والخبر جملة فعلية ليطابق السوال ولان السوال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسند
عنده اهم والجواب ان حمل الكلام على الجملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة
وان الواقع عند علم جملة فعلية كقوله ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سوال مقدر
نحو قول الضرار بن نهشل يرثي يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال
ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان
الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ
وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليمه يبكي المقدر ليبكي من جهة المعنى وعامة
ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي ياتي اليك للمعروف من غير وسيلة ونظم من الاطاحة
وهو الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال

وهو قوله لانك تقدر على الاتيان بالمؤخر بعد ام

عن الفاعل الاصطلاحي ممنوع بل الاستفهام ... ان السوال

طوحته

طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي
سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله او يبكي المقدر اي يبكي لاجل الاهلاك المنايا يزيد وتطويح المقدر
بمعنى الماضي عدل اليه استحضارا للصورة وذلك الامر الهائل وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع
وهو ان يجعل الفعل مبنيا للمفعول ويرفع للمفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل مضمر
جوابا لسوال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبنا للفاعل ونصب يزيد مفعولا لتكرر
الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه اذا قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك
باكيا اسند اليه هذا البكا لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا
شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى ولان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وقد
يقال ان الاسناد اجمالا في السوال المقدر المفهوم من يبكيه لانه سوال عن تعيين الفاعل بعد العلم
اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلث مرات اسنادا اجمالا ومرة تفصيلا
وبوقوع نحو يزيد عمدة لا فضلة بل جز جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا انتصب على المفعولية فانه فضلة
فيكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر
الفاعل فيكون رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذ بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع في
ذكر الفاعل ولمعارض ان ينقض نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد وبنا الفعل
للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاحتياج الى اشتماله على ايهام الجمع بين المتنافيين
من حيث الظاهر لانه اذا نصب نحو يزيد صار فضلة فيوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام
بالفاعل وبتقديمه على الفاعل لفظا يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبايقاع
اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشوقا اليه فيكون حصوله اوقع
في الذهن ولعز واما ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل
ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو
ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفي التعريض بغباوة
السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد
فاسئلوهم انت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك وانما تقييد كونه اي كون المسند

اسما او فعلا يفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان يدل لفظا بقصد التعجيب من المسند اليه كقولك زيد
الاسد عند قيام القرائن كسل سيفه ونظائره ونحو ذلك وحصول التعجب من نفس الذكر ممنوع لان
الزيادة انما تدل على بيان المسند واما تعجيب المتكلم السامع فبالذكر المستغني عنه في الظاهر واما ان
جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا
للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس مفيد التقوي بل هو قريب من زيد قام في افادة
التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة التقوي معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فخرج ما يفيد
المصدر فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا
ونحو ذلك او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح ما هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام
لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك
ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرير الاسناد فعدم افادة
التقوي اخص من عدم قصد التقوي ثم تعجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد
التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما
فيه ودفع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح قد
فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه
السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد
حكم بثبوت الشيء للشيء او انتفائه عنه ولقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي
في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى الجملة زيد لان الجملة التي
وقعت خبر المبتدأ نظائرها انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد لكن هذا انما يفيد لان
الجملة الواقعة خبر مبتدأ تدل اسند اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بان الحكم بمفهوم
لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد
بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري
فلو اراد هاهنا الثبوت بالفعل حقيقة لا ينتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية وان اراد
كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي

ومما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح هاهنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه
منطلق ثم استدل عليه بان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل
مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط
ظاهر لان اللازم مما ذكره الا يكون منطلق مع ابوه جملة لا ان يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق
وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي
والا لكان المناسب ان يورده في الفعلي مثالا لا من هذا القبيل لانه اولى بان يمثل له ايضا
الفعل بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه فانه تحكم محض ثم المذكور في
شرح التخصيص للمفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى
هذا كان المناسب ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به
المصنف وضح ثم اورد مطلب للمفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو اكرم من البر بين
وفي الدار خالد اذ التقدير استقر فيها او حصل على احد الاحتمالين واعترض عليه المصنف بالانتقال
بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالد مرفوع
لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني
على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم
يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال واما تقييد المثال الاخير بقوله اذ تقديره استقر فيها او حصل
لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي
الا ذكر امثلة المسند الفعلي ايضاحا للتفسير مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند هاهنا مثالا
لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما يذكر بامثلته والغرض فيكون التمثيل هاهنا ضائعا ولذا
تركه المصنف ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعدما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوي الحكم
بذكره في تقديم المسند فلو كان قصده انها امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها
من هذا الكلام لانه وقع منه في ضابط الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسط امثلة الافراد
بين تفسيريهما لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بصياغة التركيب وتنظيم الكلام
والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يعرفه لاشكاله وتعسر ضبطه وكان الاقرب ان يقال هو
بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ثم يمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد

بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فيخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو
هو اسد لان تعليقهما على المبتدا ليس بعائد ونحو زيد قام ونحو زيد هو قائم لان العائد مسند اليه
ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا في داره واكرمت اخاه
وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من
احسن عملا لان المبتدا اعم من ان يكون قبل دخول العوامل او بعدها والعائد اعم من الصريح وغيره
فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدا وقال صاحب المفتاح هو ان يكون
مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذكر المسند اي جعل خبرا عنه او منتف عنه
مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذكر المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه
بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده فيطلب تعليق ذكر المسند على ما قبله
بنوع اثبات او نفي تكون ما بعده كالمسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد
ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته للمبتدا اعني ابوه يتعلق بزيد بالاثبات
لزيد بغير ما بني عليه منطلق … لان معناه ما جعل مسندا اليه منطلق مثلا جزء منه فيخرج
من هذا القيد زيد منطلق ابوه وانطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل والفعل ليس مبنيا على شيء كما
عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده ويطلب نحو
تعلق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ويضاف … فالمسند السببي
وقوله او يكون المسند فعلا مستقبلا معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم
بعضهم ان المسند السببي هو النوع الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله
اذ الكائن في قوله وامثاله الحالة المقتضية كونه جملة يعني اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا
ولا يتجه انه سهو ولا الكائن المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول
الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاول الذي لا التباس فيه اعني
قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق
هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب والله قد يكون مفرد الكلمة وهذا يناسب
وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق بناء على ان انطلق مع ضميره جملة وليس في
كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللائق من كلامه

انه اذا

انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسنده تلك الكلام جملة وهذا حق ظاهر من ان
المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتدا ويمكن ان يقال ان في قوله وهو
ان يكون … هو الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان
المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا
وقت كونه كذا وح يكون المسند السببي هو الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما
ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد المسند باحد الازمنة الثلثة اعني
الماضي وهو الزمان الذي قبل زمانك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده
بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير
مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها مستقبل بان
يجعلوا الصلوة الواقعة في الانات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على التجوز
وهذا بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الان او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما
الفعل فاحد الازمنة الثلثة جزء من مفهومه وهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد
الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل والتجدد … وجد وتجدد
ينقضي الكل وجد وتم وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض
كقوله اي قول طريف بن تميم اوكلما وردت عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون
فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة يعني الى عريفهم عريف القوم هو
القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف بتوسم اي بتفرس الوجوه وتاملها يحدث منه ذلك
التوسم شيئا فشيئا ويصل لحظة فلحظة يعني ان لي على كل قبيلة جناية
ودم ولعكاظ تطلبني الكائن باوهم واما كونه اسما فلافادة عدمها اي عدم التقييد المذكور
وافادة التجدد لا لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح
والذم وما ناسبه ولكن فيما يناسب الدوام والثبوت كقوله لا يالف الدرهم المضروب
صرتنا هو … الدراهم لكن … وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت
له دايم من غير اعتبار تجدده قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان

يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا بالاشعار بزمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون
بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء
انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه
يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد منطلق ان الانطلاق حاصل منه
وهو يزاوله ويزجيه وقولنا فيه يقوم كالاسم زيد قائم لا يقتضي استواء
المعنى من غير اقتضاء افتراق والاسم يحتملهما اسما وفعلا واما تقييد الفعل
من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه
ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد
يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لتقوية الفائدة كان تقييد
في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو يحكي المفعول
كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون الخبر لكونه
الخبر لزمتها اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد
منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق
وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة وهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في الزمان
الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة مصدر
ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال
كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي
معنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن
وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى في هذا المثال وهذا معنى
تنقل الانتقال التي انتقل اليها وهذا نوع اخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بجملة الا
واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم
الاضطرار اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على

زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض تتعلق به او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او نحو
ذلك في التكلم ويتنزل لمستعد او ونحو ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو ان تكرمني
تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروف
الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على
ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت
اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان
خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية
نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه وقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية
مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الخبري
واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولهذا
لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يتبع عمرا ان تضرب اضربك واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان
جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي بالنظر الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط الا
بعد على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب وعدم التقييد
فيلزم بجعله في نفسها فيتقيد منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان
انحطت جزءا من الشرطية صارا ... ارتفع عنهما اسم القضية ولم يبق لهما احتمال الصدق و
الكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية و
لا يحتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه ظاهر
وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني هو بمنزلة اكرمك على تقدير مجيئك او وقت
مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار العربية
لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود
محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان
الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت
الوجود للنهار حينئذ وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم

بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من
الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها انشاء ذكر الحكم
فانها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفهما بان طرفيها مؤلفان تاليفا
خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف
الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود معناه
عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير ان
النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهره انه جملة خبرية [illegible]
المنطقيين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفايس المباحث ولكن الجري من الظرفي انه
ولو تكرر مباحثها الشريفة الممهدة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم
بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم الواقع ولا يقع في كلام الله تعالى على طريق الحكاية او على ضرب من التاويل
واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا
الشرطية يشترط في ان عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانها تستعمل في المعاني
المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد
اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم
بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتامل وكما ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع
الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القايل انكرمه ام لا فيه في المثال على اشتراط الخلو
عن الجزم باللاوقوع وكذا قال انها في نحو ان لم تكن لي ابا كيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم
لنكتة وظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه ابا له فلولا اشتراط
الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى التاويل وقد يجاب بان الشارح ههنا وهم ان
الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به ولذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع
واصل اذا الجزم به ولذلك كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع به
في الغالب وكذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضي
اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى

المعنى

المعنى في الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى
الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا
بموسى اي يتشاءموا به وبمن معه من المومنين جي في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا
لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق
وان كان تعريف الجنس والقطع بها وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع
بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جي بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة
ولئن اصابكم فضل من الله وههنا ان عدم الكثرة وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين
واما في نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب
حصول نوع او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين اذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم
حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم الكثرة وعدم القطع غير واضح الا
ان يقصد به نوع معين مخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح
حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب
الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر للحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ولم يكن اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون
القصد الى حسنة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها واتساعها
وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله تعالى وعنايته حيث جعل الحسنة
المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها لكثرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير
قطعية وان اراد به العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر
في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما
فيه من الاشارة الى هذا المعنى وهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح
العلامة رحمه الله من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان
الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد
دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظايم من الحسنات ولا يشكرون
الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة ولا يلزم هذا ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق
القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاول دون الثاني ولا ترك الشكر على القليل كتركه على الكثير

تقديمه للاول ودون الثاني واما الفظا ولانه اذا قصد به العهد تكون واقعة موجودة فيناسبه لفظ اذا بخلاف
الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو حيث على انا نقول انهم اذا ادعوا ان الحسنة لهم واختصاصهم بجنس الحسنة
فقد دخل فيه المعهود وغيره فيكون انسب وايضا وقوع جنس الحسنة لسبيل الا بوقوع افرادها فاما
من حيث هي فيمتنع فدخول اذا عليها يكون ممتنعا الا مرجوحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة القاصرة
لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وبه يظهر فساد ما قيل انه اقتضى الحق البلاغة تكون ما بعد من الاسكاك
ولا دخل في الالزام لكونها اشارة الى الحاصر معهود فلا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد
بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها
معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الجنس وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان
المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونها اقتضى الحق
البلاغة وفي السيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة
نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا انكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء
استعمال الماضي مع اذا في السيئة ايضا كما في قوله تعالى واذا مس الانسان ضر دعانا وهو ما في قوله
واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة
والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق وارتكابه الضلالة
فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر جدير بان يكون في حكم المقطوع به واما
الثاني فلان الضمير للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى
بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به
وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد
عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه في الدار فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من
السيد كما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح ويمضي الليل افعل كذا فيتجاهل تولها
تضجرا او تنبيها على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل او تنزيله اي
لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه
ان كان اباك فلا تؤذه فهو عالم بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على
على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح الا لفرضه اي فرض

الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب
عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا
او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين امر
مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل
في هذا المقام يجب ان لا يكون الا مجرد الفرض والتقدير كالمحالات لاشتمال المقام على الآيات
الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال او ما يجب ينبغي
المقام لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما
استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لانا نقول ان المعنى انه شرطية مع الجزم بوقوع الشرط ولا وقوع
للمحال المقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار انسان كذا كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال
في هذا المقام بمنزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت في هذا
فيصح استعمال ان فيه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد
اهتدوا فانه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل حتى يكون التكلم من دين
الحق والحاصل انه يوجد له مثل ثم على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا اخر مساويا
لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا
حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا
مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين
او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول لزيد مشكوك
البعض غير قطعي بالنسبة الى عمرو فتقول للمخاطبين ان قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بقيامه
امر لا على من حصل له القيام قطعا وقوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتمل
يحتملهما اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت
لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله وينقلعه عن اصله وهو الايات الدالة
على انه منزل من عند الله وان يكون للتغليب عند من المخاطبين على الذين لا ريب معهم
لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم ولا اشكال

المذكور واردها لان عدم الشرط حينئذ يكون منطقا عليه فلا يصح استعمال ان لما لا احتمال الشرط
انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال فهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول الظاهر ان ليس المعنى
على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ ونص المبرد
والزجاج على ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وقد لكثير من النحاة انها اذا الربي ابقاء معنى المضي
مع ان حمل الشرط المفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من ونحو
وذلك لقوة دلالة على المضي لتمحضه له لان الحدوث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من
الجزء فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولهذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واما ينسينك
الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح
مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط
ماضيا قدر كان وجعل ينسينك خبرا له ليستقيم المعنى فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا
والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع مما لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في
استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان
يجعل تغليبا على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين لا قطع بارتيابهم من حيث عدمهم
الارتياب وعدمه يكون معنى الكلام او تغليبا غير المقطوع بالارتياب وعدمه فيكون
معنى الكلام او تغليب غير المقطوع بانتفائه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المتن
المذكور ثم والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكر على الاناث بان يجري على
الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله وكانت
من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به
الذكور والاناث والقياس وكانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض بل
لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى على انه
هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من المطيعين له
ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب
والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة

من المخاطبين تغليب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر رضي والقمرين
للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين ونحو اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على
الاخر بان يجعل احدهما الاخر متفقا اللفظ في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما جميعا فمثل ان يغلب على
المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوان وقمران من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين
اذ ليس تغليب احدهما على الاخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة اجرائه على الذكور
خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للاخر في اسم ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في التثنية الاتفاق
في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولهذا اول الزمخشري بالمسميين بزيد فلا يطلق الزيدان على
الطهرين والحيضين لاهل طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي فقال الاندلسي يقال
العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولئن
سلم فليكن مجازا ويجمع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا يرى ان القانتين
موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع
له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة واللاحقة ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا
الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا
لادم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر
على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف ما للاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين
امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم
يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من امن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب
الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا وخرجنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد
فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون بتاء الخطاب والمعنى تعمل
انت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين برهم وفاجرهم ويحتمل ان يجعل خطابا عاما ومنه التغليب
لاشتمال ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فانهم ربما يغلبون قال تعالى
منهم من غير ها لهم جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه وقال الله تعالى يا ايها الناس اعبدوا
ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه
اليه الخطاب اولا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا باعبدوا

اي مما غلب احد المتصاحبين او المتشابهين على الاخر

اعبد واحتج بحقيقي بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا العالم لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلا
على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلا على الجميع كما تقول لخلق الله الناس والانعام ومنه قوله فان
لفظ هم مختص بالعقلا وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلا على غيرهم
كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق لكم ايها الناس
من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يكثركم ايها
الناس والانعام في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع
والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة
بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق
الخطاب لان الانعام غيب وتغليب العقلا على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ
المختص بالعقلا ففي لفظ تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها
الكاف والميم وغيرها فان قلت لا يبقى لجعل الخطاب شاملا للانعام وكلفه لا حاجة اليه
الغرض اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس والخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس
في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيا لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في
المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا
لتبقى لكم وقد يجاب بان ... على هذا يكون التدبير ويجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا
نظم الكلام عائد ... اي ويجعل للانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد
كما اذا وجد بعض الشي وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون
بما انزل اليك وما انزل من قبلك فان لم ينزل البعض ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما
وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي
فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما تغليب المعقول كان كل قدم لبيت الحكم من اوله
مع لا يكون لعدم النفي اسقاط لا يكون نظرا يذكر تعليلا لجوابه اي لا يكون ان واذ التعليق
هو حصول مضمون الجزا بعينه يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال يتعلق بعينه على
حصول حصول الجزا مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق تعليق امر لا
اما هو فيه يعني ان الحكم لا في الاستقبال لا يترتب انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فمعناه

الحرية على الدخول في الدار في الزمان المستقبل كان كل من حلتي كلمتي ان واذا اعني الشرط والجزا
فعلية استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه
واما الجزا فلان حصوله معلق على الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت
على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان ينتبه ان الجزا يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاء
زيد فاكرمه لانه فعلي استقبالي لان الطلب على الحدوث في المستقبل ويجوز ان يترتب على امر يحدث
الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة
تطبيقا للفظ بالمعنى ويعاديا من مخالفه بمعنى الظاهر من غير ان نقتضيها شي وقوله لفظا
اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال
حتى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان
فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك ولم
الاستقرار معناه فتصبر اذا اخرجه الذين كفروا معناه فتصبر من نصره قبل ذلك وعلى هذا
نعتد بما يناسب المقام وتاويل الجزا الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل
هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعملان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان
نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا جي بها في مقام التاكيد مع واو الحال
لمجرد الوصل والربط ولا يذكر له جواب نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى
جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلا فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم
لساكنك البال وقوله ايضا ولئن ذهلت عما بحبي صدر فيا اشد الحياة حبا انقضى حال
لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا
بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار كقوله تعالى
واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كما بانه يعبر بالحاصل في معرض الحاصل لغرض الاسباب
المتاخرة تحصيله نحو ان اشترينا كذا وكذا حال انعقاد اسباب الاشترا او كون ما عطف
على الاسباب لا على يانه يعبر بالحاصل وكذا في جميع ما عطف عليه باو ولاحاجة بما كلها على
لا بانه يعبر بالحاصل اي تكون ما هو الموقع كالواقع كقوله ان مت كما سوق من انه

يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع

الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المراد هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة بتمامه اشار

الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا

عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل اليه ذلك الامر

اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع

ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث عبر بلفظ الماضي دلالة على توفر

الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز

الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول انا لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء

المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف

عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما

يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا على حصول مضمون جملة اي

حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما مشتق من معناه اللغوي يقال اشترط عليه

كذا اذا جعله علامة الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه

لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم

والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا

لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني

اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها او ان الاية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى

على الزنا الثالث انه اي لا تكرهوا معناه تحريم الاكراه او طلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم

ارادة التحصن ينتفي تحريم الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما

يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه

عليه الرابع ان سلمنا ان الاية تدل على اباحة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم

المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او التعريض

غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره

نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد عليه السلام

وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير

تعريضا لمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه

ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لمن صدر

عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام نوع خفاء

وضعف نسبه الى السكاكي والا فقد ذكر جميع ما ذكره قال ونظيره اي نظير لئن اشركت

في التعريض لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى ومالي لا اعبد الذي

فطرني اي ومالكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب

سياق الاية ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين

الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح

بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين

على قبوله اي قبول الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم

لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب

قد انصفك المتكلم بيانا لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب وسمي

ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر

في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدوكم

ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي القتل والضرب

والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة

قد ذكر في مواضع جزاء هذا الشرط جملا معطوفة وقد عدل في الثالث الى لفظ الماضي فاي

نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض منه الدلالة

على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم لا يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين

واسبق المضار عندهم ان يرتد المؤمنون كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم

يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لفعل ودادتهم ان يرتدوا كفارا

ما الظفر بهم لا يحتمل من التشبيه ما يحتمله لنفع الاولين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم
لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليها لارادتهم كفر المؤمنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من كونهم تكونه
اضر الاشيا بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والتناجز عند ارتفاع العداوة
وبسط الايدي والالسن فانه يجيء انتفاؤهما لدى المصادقة فيتذكر ما بينهم من التقارب والمعاونة وهما
عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح ولما انتفاء وداده كفرهم بان يسلم المشركون ... فهو وان كان ممكنا
محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت واذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما
ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الاخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك
والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استأذنت وخرجت وهذا اي العطف
على الكلامين اي اذا رجع استأذنته واذا استأذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الاية ان كان
من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلث لا يتناول الجزاء كما في المفتاح وان كان من الضرب
الاول لم يكن في تقييد وداده الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى
ان يكون قوله تعالى وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وهو وان تعاطف الشرطية
كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع
الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على
قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد بوداده الكفر واستيفاؤه تمنيا منهما ولا شك انه
موقوف على الظفر بهم وكذا المراد بانهما يكونون اعداء لهم الا العداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا لان
الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه الى كتابا الى مشركي مكة يخبرهم باستعداد النبي
عليه السلام لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنون انهم كفار مستلمع فلا عداوة ولا وداده للردة الى الكفر واما
اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين تحقيقا تتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن ووداده الردة
الى الكفر لا يقال هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا ان حاطب الكتاب الكفر
والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه من اصحاب النبي صلعم عن الطريق ولو الشرطية
اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بفرض حصول مضمون الشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط
فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني اكرمتك معلقا للاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء

فان لزوم الثالث مثل لزوم الاولين في احتمال الشبهه وعدمها

الاكرام

الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني
لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه يحتمل ان لا المعلق يعني
الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط ويصح
فساد كل منهما ووجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف مضاف اي انها لتعليق امتناع
ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء والظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم
بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق
امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف يجمع السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المصنف
من مستقى كتابه فقد قال هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي والمال واحد فعلى بجملة
هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما
اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فيصير تحقيقه لو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم
الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض
عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز
ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاحراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف
انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء
تعدد الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب اخر فالحق انها لامتناع الاول لامتناع
الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ومدعاه حق اما الاول فلان الشرط قد يكون
اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي
مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط
ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهو موضوع ليكون جزاؤها
معلوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزومه فجعل امتناعه لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع
الاول لامتناع الثاني او ليستدل بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قال الى العباس الانسان ان ارتفع

[illegible]

التالي يجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا
لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره
جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول
انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفا السبب او الملزوم لا يدل على انتفا
المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفا الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفا
الاول نحو لو شا الله لهديكم ان انتفا الهداية انما هو بسبب انتفا المشية فهي عندهم تستعمل
على ان علة انتفا مضمون الجزا في الخارج هي انتفا مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم
بانتفا الجزا ما هي الا ترى ان قولهم لو لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لو لا علي لهلك عمر معناه
ان وجوده علة سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكر
قول ابي العلا المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا يرى ان استثنا
نقيض المقدم لا ينتج شيا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت
اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها واما ارباب المعقول فقد جعلوا
لو اداة للتلازم دالة على لزوم الجزا للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح
عندهم استثنا عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة
على ان العلم بانتفا الثاني علة للعلم بانتفا الاول ضرورة انتفا الملزوم بانتفا اللازم من غير التفات الى ان علة انتفا
الجزا في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم
بانتفا الملزوم لا يوجب العلم بانتفا اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة
اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لان
الغرض منه التصديق بانتفا تعدد الالهة لا بيان سبب انتفا الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ
المحقق ومتابعيه انما هو على ما فهموا من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا كثيرا صريحا وكم من
عائب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم مثلا رفع انتفا الجزا لانتفا الشرط في قوله نعم العبد
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ولا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان
الغرض

الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزا لازم الوجود في جميع
الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزا ويكون نقيض ذلك
الشرط انسب والبق باستلزامه ذلك الجزا فيلزم استمرار وجود الجزا على تقدير وجود الشرط وعدمه
فيكون دائما سوا كان الشرط والجزا مثبتين نحو لو اهنتني لا ثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف
الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما
نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لا ثنيت عليك فتعم هذه الامثلة اذا ادعى لزوم وجود الجزا
لهذا الشرط مع استبعاده للزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى وقد يستعمل ايضا للقطع
لكلا ايضا نحو لو لا اكرامك اياي لا ثنيت عليك بمعنى تثنى عليك على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لو
لا ولم للدخل على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفا
الجزا بناء على ان الجزا هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منتفيا في صورة
العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا يقدر ههنا انتفا الثنا المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثنا
المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزا ولهذا يحكى وذكر
من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا الوجيه اكرمته كراما مرتبطا
بالمجي بعض نظما ان المنفي في قولنا الوجيه لو لم يكرمك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط
بالمجي وليس كلما ادخل في لزوم تحقق الشي او ثبوته لم يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم
وتقييد لذلك الشي وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزا المنفي المثبت دون المنفي اذ لا عموم
للمثبت فيصح في نحو لو اهنتني لا ثنيت عليك ان يقدر انتفا المنفي عن المثبت بخلاف النفي
فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت
نفي النفي لزم الاثبات ويتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزا حتى
يكون المنفي في نحو لو اهنتني لا ثنيت عليك ثنا مرتبطا باهانة فلا نسلم ان المنفي عام
بل معناه لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبط بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه
بانتفا القيد فلا يلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه فلا عموم

في نفسه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على
صورة قياس اقتراني فيحصل انتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم الله فيهم
خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانا لا نسلم انه مهمل لان كبرى الشكل الاول لا يجب ان تكون كلية
ولو سلم فانما ينتج ان لو كانتا لزوميتين وههنا ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال
اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في الاقتراني
وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصح
نستثني نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه شرائط الانتاج وامثال ذلك فلا بد ان
يحصل تركيب القياس لا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وارد على ما هو القاعدة
سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم
يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا ولقائل
يجوز ان يكون التولي منفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء وعدم
الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد
له وانما قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر انه لا خير فيهم قلت ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع
يكون خيرا لو كان انتفاؤه بسبب انهم اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعرضوا عنه وهذا كما يقال الاخرس في فلان
لو كان يقدر لقتل المسلمين فانه عدم قتل المسلمين بناء على عدم العقل والقدرة ليس خيرا منه واما قوله تعالى
ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل الحكم تعالى بحسب اسم بعيصه بمعنى لو جعلنا
ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا فيحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط
اي لم نجعل الرسول المرسل اليهم ملكا لم نجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي
فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها اذ الفعل بعد ان الثبوت ينافي التعليق والحصول الذي هو
ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومن عجب الطرد ههنا ان استعمال
استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانا الباهلي بكم الامر
بالسقط وكما قال ابو العلاء ولو صيغ في جملة العام لم يقف من الجزع الا وطن الكرب خلال بيت

مفارقة بغداد وسوق ركابه الى ماء دجلة والمعنى اني وضعت كفي حيا بلو قصدا الى ان وضع
ركابها الهام في ماء دجلة كان امر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع
بانتفائه وتدخل لو على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك
لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا والانكار في ان امتناع عنتكم بسبب امتناع استمرار طاعة النبي عليه السلام على ما
تستصوبون وانه كلما عن لهم رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله
تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل
قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف
ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة
بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اريد بالفعل في قوله لقصد استمرار
الفعل الطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم
مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع الطاعة عنتكم باستمرار امتناعه عن
طاعتكم وان اريد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة وهو
خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد الامتناع لا
استمرار الامتناع قلت الظاهر هو الاول وللثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع
المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار
الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتأكيد فاذا
دخلت عليها حرف النفي تكون لتأكيد النفي ودوامه لا لنفي التأكيد والثبوت ولهذا
قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا آمنا على ابلغ وجه وآكده وان قولنا ما
زيدا ضربت وما بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي
يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم ودخول لو على المضارع في ولو ترى الخطاب لمحمد
عليه السلام او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا
عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على كذا اذا

اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا في قوله ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون اي في موضع المحاسبة عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم لتنزيله
المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله
الذي يعلم غيب السموات والارض والمستقبل الذي اخبر بوقوعه بمنزلة الماضي للتحقيق
فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضي
فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي وحينئذ كان المناسب اذ يقال ولو رايت لكنه
عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي
فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما
رايته ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب
للنبي عم ولو للتمني فلا استشهاد لان لو للتمني تدخل على المضارع كما في ربما يود الذين
كفروا فانه قد اشتهر ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة
بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن
تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود الذين كفروا من تاويل اللفظ

تنزيله

منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود
لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق برب
محذوفا اي رب شيء يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف في
النظم وربما جعل هنا التقليل النسبي بمعنى انه يدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان
منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها
تقلب من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدليل قوله لو كانوا مسلمين على
ان لو للتمني حكاية لودادتهم جيء به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله
ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل
يفهم منه التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين ولا

كما تقلب قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق

الصورة

الصورة عطف على قوله لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب
بايات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم متقاولين بتلك المقالات
كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة
الدالة على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات
المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد وكانه يستحضر بلفظ المضارع
تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك
وهو في الكلام كثير وقد يكون وجه حمله على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث يجب ان
يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتني حوادث لو تبقى الى
الان لم يبق مني شيء ولم يتعرض للعدول عن صيغة الثبوت الى الجملة الجملة الثانية اسمية كقوله
تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه
واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية ابتداء واما تنكيره اي تنكير المسند اليه فللافراد او لعدم الحصر
على العهد المفهوم من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر وقد يجعل منه ما اذا قصد
المنكر كما اذا قال لكم قائل هل عندي رجل فتقول نصف بقائه الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه
زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو
ان نظن الا ظنا فقال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه
يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع
في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء
القلب على ما مر وهذا على الاطلاق ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام في الخبر
معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا فيما اذا اشتغلت على ان يكون المعنى اي شيء الذي
وتعقبهم في نحو ذلك بان الاسم الاستفهام مبتدا والمعرفة بعده خبره واستدل بعضهم
على ان كون المبتدا نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان
يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة
وربما بمخالفة اصليين مستبعد عند العقل والثاني ان العام يحكم على الاحكام التي

العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لم يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان
وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلومة من وجه
والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعلوم فيستلزم بطلان ما يجيء
في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يبطل الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب
هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا
لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله لجواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة
نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص
توجب تمام الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة والوصف
المخصصات مجرد اصطلاح [illegible] لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع
لانه انما [illegible] والمفعول والحال تقييد والوصف نحو الاسم الذي فيه شيوع تخصيص [illegible]
وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثير والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست
[illegible] ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق
على كل فرد [illegible] ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان
يكون على حال الركوب وغيره وكذا طالب زيد يحتمل ان يكون من جهة [illegible] وغيرها في الحال
التمييز وجميع المعمولات تخصيص الا ان [illegible] بالوصف واما تركه
اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق في ترك تقييد المسند [illegible]
ولما [illegible] السامع حكما على امر معلوم له اي للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى
انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفا اذ ليس في كلام العرب كون المسند اليه نكرة
والخبر معرفة في الجملة الخبرية باخر مثله اي حكما على امر معلوم بامر اخر مثله [illegible] الامر المحكوم عليه في كونه
معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او اختلفا
نحو زيد هو المنطلق فقوله باخر اشارة الى انه يجب تغاير المسند اليه والمسند [illegible]
ليكون الكلام مفيدا نحو انا ابو النجم وشعري شعري [illegible] المعروف المشهور بالصفات
الكاملة وليس [illegible] على ما توهم

اذا احتيج اليه يعني قولنا زيد شجاع في [illegible] والاخر
لزيد [illegible] عطف على حكما اي او لافادة السامع لازم حكم على امر معلوم
باحد طرق التعريف [illegible] وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدا والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام
مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدا او كون المتكلم
عالما به والعلم بنفس المبتدا والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر [illegible] ان السامع قد يعلم
امرين لكنه يجهل ان [illegible] في الخارج وما يستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي
بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف العهد
او الجنس [illegible] عن تعريف العهد قول ابي نواس
وان تكن [illegible] احسن جناية [illegible] فان من [illegible] الجاني [illegible] الناصر للجاني
[illegible] بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما بحسب الاضافة
اضافتها الى الاخر [illegible]
للجاني [illegible] حتى صح التنكير [illegible] في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير
الاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه [illegible] لفظ الايضاح لكن قوله على امر معلوم
باخر مثله [illegible] معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة او
غيرها [illegible] ما ذكر النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك لا تقول غلام زيد الا
لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة للغلام [illegible] والا فهو سواء مع المعرف
والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني
غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام
فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال [illegible]
اليه فلا بد ان يكون معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين
على من لا يعرفه المخاطب اصلا [illegible] وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو [illegible]
في التقدير انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحداهما دون الاخرى
حتى [illegible] في الخارج [illegible] بحيث يعرف السامع اتصافه

الذات به وهو كما لطالب بحسب زعمك ان يحكم عليه بالاخر يجب ان يقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدأ وانها اللفظ
كان بحيث يحيل اتصاف الذات به وهو كما لطالب ان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان يقدم
الدال عليها ويجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوك واردت
تعريفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك
زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسود اغابها الرماح ولا يصح ... لها العاب
تبلل في بيت السقط ... ما اوقع ان الصواب ما اوقع نفعه لان السامع يعرف لها ... المعهود
نعته وكذا اذا عرفت زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق
واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد ... على انه منطلق
التعيين ومعقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب
في قوله تعالى اولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل
التائب محل نظر وقس على ما ذكر سائر الطرق التعريف والثاني اي لاعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر
على شيء تحقيقا اي قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا
محقق بل مبالغا فيه لكمال فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في
الشجاعة ... في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا يتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها
عن رتبة الكمال وكذا اذا احيل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما في
ما يقتضيه افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت على كونها في المقام
الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال اللام للجنس فاعم ظاهر لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع
عمرو وعلى طريقة انت الرجل اي كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو تعيل ان زيد وجنس
الامير وعمرو وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود
امتناع حمل احد المتغايرين في الوجود الخارجي على الاخر فحينئذ يجب ان لا يصدق جنس الامير
والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في
المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم
على زيد وهذا ظاهر وقلت المحمول ههنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم وكلام
ولا يلزم من اتحاد ... اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف المعرف فان المحمول هو الجنس
نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر لان حاصل
ان المعرف بلام الجنس اذا جعل مسندا فهو مقصور على المخبر عنه كان المخبر عنه بلام الجنس او غيره نحو
الكرم التقوى اي لا غيرها والامير الشجاع لا الجبان والامير هذا او زيد او هذا الامير زيدا وكان غرضه
اصطلاحي الحق كل على اسم والتسوية في الحماسة واكثر من في العرب والاعاجم في نسخة لا الجنس
يجامع لجميع ما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدونه ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد في الجملة بدون الجنس
فيلزم ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس قلنا سلمنا فان فيه دقة وبهذا
يظهر ان تعريف الجنس في المسند يفيد قصر الجنس على الاتصاف بكونه مسندا على ما مر وان جعل جنس مقصور
على المسند اليه نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والمقصور له الذي قصد به الجنس في هذا الباب يعبر بالمعرف بلام
الجنس عن الجنس المقصور وقد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار
تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول او غير ذلك كقولنا في العقيقة تحقيقا او مبالغة نحو الرجل
الكريم وهو السائر راكبا وهو الذي في حسبي لا تؤاخذ وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى
هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا قصر عليه هبة المائة من الابل اما لكونه مخاضا
او عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة الابل وغيرها في ... ليس
هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصر ههنا للجنس مخصوص من الهبة هو هبة النوع
الى المخصوص هي عنده منزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الاعجاز وهي
ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا الا وانت
بمحبوب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها
غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل
ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ منها في محبة شيء
مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى
ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم تتعد الى محبة واحدة منها لك ولا يتصور هذا في
زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية فيه ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شأنه
ان يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية حسبما في انت الحبيب ويقرب منه الحفظ هنا

القصر الا ... ان ... الجنس
وانما لا باعتبار
والثاني باعتبار العهد

١٠٩

المانع قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في رثية اخيها صخر اذا قبح البكاء على قتيل
رايت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوز الى شيء اخر والا لحسن جعله جوابا
لقوله اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر فيه فلو قلنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا البكاء وكان على
على من لم يدر باساليب الكلام لظهور ان الغرض انه يثبت لبكائه الحسن ويخرجه من جنس ما
من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وحينئذ سقط ما قيل انه يجوز ان يكون
للقصر مبالغة وان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوز الى بكاء غيره لانه لا يتجاوز الى غيره
ومعنى التعريف هنا ان اتصاف المبتدا بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان
وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية
ظاهر لا مرية فيه امر معروف كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام لا يكون للجنس فلا يثبت في
يكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر واما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد الخارجي
انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفرعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه بحيث يتم القصر
حصر حكم القصر الثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يحتمل فيه العموم
في الجملة والمعهود في نحو زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر
قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو
وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء
تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت
على امر نسبي لانه ليس المبتدا لكونه منطوقا اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له في المعنى
حين لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به في المعنى والذات هي المنسوب اليها
والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدا والمنطلق
ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة قد جعلت
على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد يسبق الى الوهم
زيد صاحب هذا الاسم مما لا صاحب اليه فيه لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو
مذهب البصريين وجوابه ان الصفة انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك
الشخص بعينه واما الجهول عنده هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وحينئذ هذا الكلام انما

لافادة هذا المعنى ولا مانع من المنطقيين بهذا التاويل واجيب عنه ايضا بان الخبر في الحقيقة لا يكون محلا
للسند فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص ولما كون بناء المسند عليه قد
تقرر عند المحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدا لا يصح ان تكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل
الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا
لغيره وجوابه ان خبر المبتدا هو الذي اسند الى المبتدا لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط
من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدا انما هو في الخبر بالتفسير لا بمطلق خبر المبتدا لا
الاسناد وعندهم اعم من الاخباري والانشائي الا ترى ان الظرف في نحو ابن زيد والفعل في
نحو اقاتل مع المسند وذلك من تحقيق نحو منك يحمل زيد منك والمسند لا يحتمل انه لا
يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدا وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما
زيد فاضربه وزيد كانما الاسد وكذا نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في
جميع ذلك تعسف للمعنوي او لكونه سببا كما مر من ان افراده لكونه سببيا مع عدم افادة
تقوي الحكم والخبر السببي مثل الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف لا انه لا
يكون الا الجملة وقد علم هذا السبب من ذاك اي متعلق به من سبب لان السبب في الاصل هو الحبل
وكل ما يتوصل به الى شيء وسبب المعنوي على ما ذكر صاحب المفتاح هو ان المسند لكونه
مسندا يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء ما بعده ما يصلح ان يسند اليه ذلك المبتدا مر المبتدا
الى المسند مثل كان صالحا لان العائد ومتضمنا له فينعقد بينهما الحكم ثم اذا كان متضمنا لضمير
يعود اليه لا يكون مسندا بالاول مما العين كما سبق فيكون ذلك الضمير المبتدا ثانيا فيكتسي الحكم
قوة ومثل هذا تحقيق التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتدا لم يخرج عنه نحو زيد ضربته
وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه ولعل ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز يعني
ان الاسم لا يعرى من العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد
اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطية له وتقدمة للاعلام به فاذا
قام ودخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة

الاعلام بالشيء بنفسه مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام
في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد يضرب وزيد ما ضرب بل وما اشبه ذلك فان قلت
انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشدة امره وكونه واحدا نفسا لكن كان ينبغي ان
يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما فصل التخصيص
مال المسند هنا جملة قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال
للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص اولا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه يفيد
وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير
يفيد الا التقوي واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف وقد ذكر
في بحث انا ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح
ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل
الفعل وبعد تسليم الثبوت لا حاجة الى التاكيد والبيان تمم البحث انه صرح بان المسند لا يكون
جملة الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك للتخصيص
جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة
بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بمشابهته فلا وجه
للاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك
فالذي جاءني [illegible] فيحمل المتردد عليه اولى وقيل [illegible] اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون
مفردا [illegible] في الاعراب [illegible] الاتصاف [illegible] من قولنا زيد في الدار
فيها او مستقر لا ثبت او استقر [illegible] عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمصنف
عدل [illegible] الجملة الى الفعل قصدا الى ان الفعل [illegible] انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل
يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يترك [illegible] لان معنى قولهم
الظرف مقدر بجملة انه يعمل في المقدر جملة لا مفردا وحينئذ لا معنى لعبارة المصنف اصلا
مع انه فيها فسادا [illegible] لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم

على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف
مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه
بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في مبحث الفصل لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور
على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا فان فيها غولا [illegible] هو المسند
الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على [illegible] الجنة
وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول
فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا او الحصول فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند
ان الغول مقصور على عدم الحصول او الكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا
فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم
مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من
قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في
قوله انا تميمي [illegible] ان معناه [illegible] مقصور على الاتصاف [illegible] لا يتجاوزه الى
الاتصاف [illegible] ليس القصر حقيقيا حتى يلزم [illegible] وديني مقصور على الاتصاف بلي ان [illegible]
[illegible] وكذا قوله لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح
من ان الاختصاص هنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى [illegible] بل على
معنى ان المختص بكم دينكم [illegible] كما ان معنى قائم زيد ان المختص بالقيام
دون القعود [illegible] لا يكون قائما [illegible] هذا المقام من الخبط والخروج من القانون
ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي هو المسند على
المسند اليه في لا ريب فيه لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بناء على
على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر كتب الله دون سائر الكتب [illegible]
لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر هنا ما يقابل القرآن هو
باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في لا فيها غول هو خمور الدنيا لا سائر المشروبات [illegible] والتنبيه عطف
على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت [illegible]

على المنعوت وايا ما كان فهو اولى الاسم لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في

الكلام خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان في مدح النبي عليه السلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى

وبعد خبره له راحة لو ان معشار عشرها على البر كان البر اندى من البحر فانه لو اخر الظرف اعني له عن

اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب ههنا اذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو في الدار

رجل لتصير المبتدأ اسبق بمجرد الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم

الحكم عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط

ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مسندا الى رجل

بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين لكونه خبرا لانهم التزموا في الظرف ما لم يلتزموا في غيرها

اذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده وارجل في الدار رجل

ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الخبر يكون الحكم على المخصص وقد مر ان التخصيص لا يحصل الا

بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان

ان جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل

على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاول نحو سعدت بغرة وجهك الايام

التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم

والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق الدنيا اي تصير مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد

الى الموصوف اعني ثلثة هو الموصوفة قوله ببهجتها اي بحسنها اي بحسن الدنيا

فيها بها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير الثلثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول

على تضمين تشرق معنى تملأ وهو شمس الضحى وابو اسحق وهو كنية المعتصم بالله والقمر

فيما سيجيء تقديم المسند لتضمنه الاستفهام نحو كيف زيد او لكونه اهم عند المتكلم نحو عليه

ما يستحقه فاهملها المصنف اما الاول فلظهور امره ولان الكلام في الجزء دون الاداة واما

الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هي المعنى المسمى للتقديم في

المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه وما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند

افادة كون المراد من الجملة التجدد نحو خرج عمرو زيد وذكر المصنف لانه كلام فيه تقديم

ويشتمل على نوع اختلال وذلك لانه قال اولا ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت

تخصيص المسند فعلا فيتقدم المسند اليه في الدرجة الاولى ويقول في الدرجة الاولى

من نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف وان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير

عود ذلك الضمير الى ما قبله فيسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا

الكلام يصح في ان يجعل المبتدأ اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة

الاولى والى المبتدأ في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث

قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه

المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ او متضمنا له واذا كان متضمنا لضميره

وكذا الضمير للمبتدأ او منصرفا اليه ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى

المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهذا الاشكال قوي وثانيهما ان

اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى الضمير المبتدأ

في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز ههنا بقوله في الدرجة الاولى والحال

ان الفعل في كل منها متقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وحل هذا الاشكال

ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف مرتبتان اسناد مترتبة في التقديم والتأخير

اوليهما اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وثانيهما اسناد الفعل الى المبتدأ بعد رجوع الضمير

ثانيا اليه اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناد الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود

الضمير اليه يدل يعرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان

الاسناد لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء اخر ولا اشكال

ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمسند فما لم يتحقق الفعل المسند الى زيد لم يتحقق

المسند اليه والمسند فاذا تحقق الضمير انعقد الحكم ثانيا واما وجه تقدم الثاني على

الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ مقدم على اسناده الى

المبتدأ بواسطة عود الضمير وهو الذي بطريق الالتزام وكلامه في بحث التقوي الحكم

يحمل على ان اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير متقدم على اسناده
الى الضمير والى المبتدا بطريق الالتزام وبتوسط الضمير فلا شك انه حق [illegible] ان احمل الامر [illegible] لانهم انما
استدل امر كلامه الشارح تعرض لما اقتضاه العقل ما لاسانيد الثلثة الا ان قوله صريحة وكذا الضمير
ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فهذا شاقض لانه جعله في ما سبق اولا وههنا ثانيا
وان كان عبارة كان مع الاسناد بين الاخيرين ثلثة ومن الثاني ما بينهما كان اول الاسانيد في
هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدا بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم على الفعل
كانت هذه الامثلة خارجة عن قوله في الدرجة الاولى بخلاف [illegible] ان المسند اليه في [illegible]
الاولى فيه الفاعل والفعل متقدم لكن يتوجه اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله وما
فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتدا الى اخره لا يصلح تعليلا للاخراج من الامثلة المذكورة
في الدرجة الاولى لانه انما يدل على ان [illegible] اسناد الفعل الى الضمير المطلوب او الى اسناده الى المبتدا
يكون لهذا الكلام مخرج في هذا المقام اصلا ما لما لا يصلح لذلك ما اورده في بحث المعنوي [illegible]
بل على ان اسناد الفعل الى المبتدا في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض [illegible]
للشارح [illegible] بان [illegible] وانت عرفت [illegible] الثبوت دون التجدد
ثم انه [illegible] بعض الفضلا وكتب [illegible] كلاما [illegible] الاسلام
[illegible] على [illegible] الاسناد في الدرجة الاولى [illegible] بواسطة
الفعل الى الضمير في نحو زيد قام [illegible] الاسناد [illegible] الدرجة الثاني [illegible] اسناده
للمسند بتوسط الضمير [illegible] المبتدا [illegible] على القسم الثاني
صريحة وكذا الضمير المبتدا [illegible] على الضرب الثاني من القسم الاول [illegible] الاسناد في الدرجة
الثانية [illegible] الفاعل [illegible] ظاهر كلامه [illegible] ولا يخفى انه
تسليم لما ادعاه الشارح [illegible] الناقض من تحقيق الاسانيد الثلثة لا ان اراد بالاسناد
الذي يقتضيه المبتدا اسناد مجرد الفعل الى المبتدا [illegible] ما ذكره الشارح وان اراد بالاسناد
اسناد الجملة التي هي الخبر فانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير [illegible]

الاسناد بواسطة الضمير [illegible] ثم او كان [illegible] الضمير صريحة وكذا الضمير الى المبتدا ثانيا
[illegible] الاشكال [illegible] للمقصود بزيادة لفظة [illegible] الاقتضا [illegible] الدرجة الاولى
بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم [illegible] من كلام الشارح ولم [illegible] لما فيه من
[illegible] التحقيق [illegible] من هذا المقال [illegible] التشنيع
على الشارح وكتب [illegible] كلاما [illegible] الاسناد [illegible] الشاهي [illegible]
[illegible] الفاضل [illegible] المكان [illegible] عليه واما
[illegible] كلام الشيخ الشارح [illegible] من وجوه الاولى ان لفظ [illegible] صريح في ان كون المسند جملة
[illegible] او [illegible] اما هو لافادة التجدد دون الثبوت والتجدد وان [illegible]
[illegible] والثبوت [illegible] او [illegible] بان
كل جملة اسمية [illegible] الثبوت [illegible] بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة
التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين [illegible] الثاني ان [illegible]
[illegible] الدرجة الاولى الى اخره [illegible] ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى [illegible]
اسناد الفعل الى الضمير لا الى المبتدا [illegible] الثالث ان [illegible] في بحث المعنوي [illegible]
[illegible] اسناد مجرد الفعل الى المبتدا بعيد لا [illegible] ان المبتدا [illegible]
اسناد الخبر [illegible] انما هو مع الخبر [illegible] في نحو زيد قام ان الفعل مسند
الى المبتدا باعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه [illegible] الفعل
[illegible] الرابع ان المراد بالاسناد [illegible] فليس في نحو
[illegible] اسناد واحد [illegible] الى [illegible] بالثبوت وان اراد به الوصف
الذي يجعل [illegible] احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى
الضمير [illegible] مقتضى الاسناد [illegible] على زيد قام
وان الاسناد [illegible] الا [illegible] المبتدا والخبر [illegible] الفاعل [illegible]
[illegible] الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي
[illegible] المحقق [illegible] اسناد مجرد الفعل الى المبتدا [illegible]

مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد وما ارادوا بعين ذلك وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد حينئذ اربعة
الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ
الرابع اسناد الجملة التي هي خبر للمبتدأ وهذا ما لم يقل به احد ولم يلتفت اليه ضرورة فان قلت فعلى
ما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ فكلام الشارح
ايضا لا يخلو عن انحراف بين ذلك فكلام المعارضين بعض الفضلاء غفلة عن تمام المقصود وما ذكره في تصحيح كلام صاحب
المفتاح وفي تحقيق اختاره منحرف عما عرفت مع التصريح بان نسبة التجدد دون الثبوت قلت
اما الاول فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير بالاعتبار
لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث
انه عبارة عن معنى آخر والاسناد الى الضمير العائد اليه يعني اذا اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تعدد
الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية ان هذا الاعتبار يحكم بان الاسناد الاسناد الى الضمير هو
كما اذا قلنا في نحو [illegible] على زيد قام انه قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلام الشارح
صريح في [illegible] الاعتبار الاول على الثاني وكلام [illegible] لا يدل الا على تأخر الاعتبار
الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ لانه الذي يسند عليه المبتدأ لكونه مسندا ومعنى
نسبة الخبر الى المبتدأ [illegible] كان باعتبار الثاني فيها تأخر عن هذا الاسناد لان هذا الاعتبار
ما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا [illegible] بخلاف الاعتبار الثاني فانه
يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير
او غير متضمن وصف له [illegible] فبهذا الاعتبار قال الشارح اذا كان متضمنا للضمير قد
ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا يعني [illegible] الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اسند
اليه ثم اسناد الفعل الى المبتدأ [illegible] بهذا الاعتبار [illegible] ذلك الضمير الذي
هو الاعتبار الثاني [illegible] اسناد الفعل الى الضمير المتقدم عليه [illegible] اسناد الجملة هو الاعتبار الاول
فح لا يستلزم كلام الشارح فلا اقتضاء الاسانيد الثلثة على الوجه المستبدع كما زعم واما
الثاني فوجهه ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الذي
هو ملك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل المسند على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى الفاعل سواء حصل

ههنا اسنادا ما كما في نحو زيد عرف وكلام ابن زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم او لا [illegible] كما
لو نظرنا في جميع هذه الصور نسبة التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه في
الدرجة الاولى ولا يخفى ما في قوله في الدرجة الاولى من نحو زيد عرف فيحصل اسناد الفعل الى
المبتدأ بواسطة اسناده الى الضمير وهو [illegible] فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم
الفعل المسند بل يجب ان يتقدم عليه كما في قام ابو زيد ويجب ان لا يتقدم كما في نحو زيد عرف [illegible] حصول
التجدد في الصورتين [illegible] في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل اليه [illegible] ذكره الشارح
بقوله [illegible] الاحتراز عن نحو زيد عرف وانما عرفت [illegible] ما ذكر الشارح [illegible] انه
احتراز عنه لا نسبة التجدد [illegible] تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب [illegible] باب المسند والذي
[illegible] باب المسند اليه [illegible] التعريف والتنكير والتقديم والتأخير
والاطلاق والتقييد [illegible] ما سبق [illegible] في البابين كما لا يخفى
على اعتبار [illegible] من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه [illegible] ذكر بعضها
بالبابين [illegible] الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند [illegible] فعلا فانه مختص بال
لان كل فعل مسند لما [illegible] لا يصح ان يكون غير المسند [illegible] ان يكون جملة فعلية [illegible]
من انه اشارة الى ان [illegible] في غير البابين كالمفعولات في الحال والتمييز والتنبيه والمصادر اليه
فليس شيء لان [illegible] ذكر في البابين [illegible] جريان شيء من المذكورات في كل
من البابين [illegible] فيه [illegible] الاختصاص بالبابين [illegible] في احد

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

ما يغايرهما [illegible] الشارح
احوال اليه ان متعلقات الفعل [illegible] من الاحوال المذكورة في البابين لكنه اراد
ان يشير الى تفصيل بعض منها [illegible] فوضع هذا الباب
بالاحوال [illegible] المفعول [illegible] على الفعل [illegible] على بعض [illegible]
ههنا [illegible] الفاعل فان الغرض [illegible] معه اي ذكر كل
من الفاعل والمفعول مع الفعل [illegible] الفاعل افادة [illegible]
اي تلبس الفعل بكل منهما [illegible] بان تلبسه بالفاعل [illegible] وتلبسه بالمفعول

من جهة من وقع عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا تقسيم بحقيقة ولان كان
سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات
مختلفة بحال الوقوع فيه وله ومعه وبغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفاعل
الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض
ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت
ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا يرى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط
ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل
للمفعول واسند اليه واذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله
ان كان اثباتا او اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير
اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن
وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل المتعدي ح في منزلة اللازم ولم يقدر له
لان المقدر بواسطة دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يفهم منها ان الغرض الاخبار
الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا يرى انك اذا قلت
فلان يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان كونه معطيا ويكون كلاما
من اثبتت له اعطاء الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا القسم الذي
منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص
فيه ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول
مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين
يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده
ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي من يوجد له حقيقة
العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه
القرينة وانما قدم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحال الذكر السكاكي
افادة المحلى للام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عليه السلام المؤمن غر

كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد
الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم اذا كر فحصت حذف
المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا الى نحو فلان
يعطي اي يعني يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور في افادة اللام
الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا
حمل المعرف باللام على الاستغراق وبيانا له بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل
وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا لا يكتفي فيه بمجرد الظن لا استدلاليا
يطلب فيه اليقين البرهاني افاد ذلك المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض
ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد
دون آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة
الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشمولها
احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل ينافي كون الغرض
ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق انه لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها
ولا تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون
الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار
عدم التعميم لا عدم اعتبار التعميم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق
المذكور اشارة الى ما ذكره في افادة الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد وبعبارة يفضي
[illegible] بل هو عين حاتم [illegible] العدم لان معنى قولنا فلان يعطي [illegible] يوجد حقيقة
الاعطاء [illegible]
ولا [illegible] نعم اذا حمل على التعميم [illegible] انه يوجد كل اعطاء [illegible]
واما انه لا يوجد بعض الاعطاءات [illegible] هذه العبارة [illegible] الظاهر بما ذكره اللام [illegible]
فليتأمل [illegible] فان هذا المقام [illegible] خبط عظيم والاول [illegible] يجعل الفعل
مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله تعريضا بالمستعين

شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي يكون ذو بصر وذو سمع فيدرك بالبصر
محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا الى منازعته
مطمعا على الصفائح المضروب عليه اي فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون الامامة
الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع من غير
تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه
واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع
اخباره دلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها
فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم
واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او
تقديره لما في التقدير من ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون
ذو بصر وذو سمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل ولا كذلك والا لم يكن الغرض عند ذكر
مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور
وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص
واما قولنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته
له باعتبار خصوص افراد الفعل وعمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول
بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل يوم مئة دينار اي يفعل الاعطاء
ثم من غير تعيين المفعول فلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار المفعول فالفرق
بين عموم افراد الفعل وعموم المفعول ظاهر بينهما وان كان بينهما تلازم في الوجود فلا تلازم
في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قيام القرينة على تعيين
القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب
يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو فلو شاء لهداكم
اجمعين اي لو شاء هدايتكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة
عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس

قوله الحزن نكر في اجابته وبحثت نفسه بسبب الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته
عليه ولكن ساحة الصبر اوسع يعني انه ... فان
تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس السامع به
واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت
ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة على غرابة تعلقها بمفعول
الى العدم وذهب اليه صاحب المفتاح من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم
يحذف مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها
ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا
البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل المراد انه يقول افناني
النحول فلم يبق مني غير خاطر يجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل
منها دمع لم يجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشيئة عليه بكاء مطلق
مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد متعدى الى التفكر ولا يصح تفسير الاول
بالثاني كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما نشا من
سوء التامل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس
من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل الغرض ههنا [illegible] في ضعفت
تعلقت ... في الدمع ... على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان
ابكي تفكرا بكيت تفكرا اي انه من باب التنازع مثل ... واكرمت ... من قبيل
ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لا ما نحن فيه ترتب هذا الكلام على ... فلم يبق مني الشوق غير تفكري
... هذا الاعتراض لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد والحسرة ...
... لا يبقى مني الشوق ... التفكر ... من عدم القدرة على البكاء الحقيقي ... بل
الدمع التفكر ... [illegible]
... المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام ... بالفاصلة

ابكيه

قال الله تعالى أمرنا مترفيها ففسقوا أي أمرناهم بالفسق فعصوا مجازا من تمكينهم وإقدارهم وإما عطف
على قوله إما للبيان أي الحذف لدفع توهم إرادة غير المراد ابتداء متعلق بتوهم كقوله أي البحتري
وكم ذدت أي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان علي إذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها
قوله من تحامل حادث وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس
بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم أهلكنا من قرية ومحل كم النصب
على المفعولية وسورة أيام أي شدتها وصولتها حززن أي قطعن اللحم إلى العظم فحذف المفعول أعني اللحم
إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده أي ما بعد اللحم وهو قوله إلى العظم أن الحز لم ينته إلى العظم بل
كان في بعض اللحم فترك ذكر اللحم ليرتفع من السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من أول الأمر أن الحز
مضى في اللحم حتى لم يرده إلا العظم وإما لأنه أريد ذكره أي ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن إيقاع
الفعل على صريح لفظه أي لفظ المفعول إظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه أي بوقوع الفعل على المفعول
حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان الضمير كناية عنه كقوله أي البحتري قد طلبنا فلم نجد لك
في السؤدد والمجد والمكارم مثلا أي قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ إذ لو ذكر لكان
المناسب في قوله فلم نجد الإتيان بضميره أي فلم نجده وهو مفوت للغرض وهو إيقاع
نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل لأجل هذا المعنى
عكس ذو الرمة في قوله ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيما أن يكون أصاب مالا فأعمل الأول
أي أمدح في صريح لفظ اللئيم والثاني أي لأرضيه في ضميره لأن الغرض إيقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية
بذلك بخلاف الإرضاء ويجوز أن يكون السبب أي سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك
مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا إلى المبالغة في التأدب معه لأن طلب المثل له صريحا
يوهم بناء على أن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده في الجملة وأيضا في هذا الحذف بيان
بعد الإبهام وإما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد
بقرينة أن المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم
لكنه يفوت الاختصار وعليه أي على حذف المفعول للتعميم والاختصار والله يدعو إلى
دار السلام أي يدعو العباد كلهم لأن الدعوة إلى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية إلى الطريق

الفعل صح

المستقيم الموصل إليها مختص بمن يشاء كما قال ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم فالمثال الأول يفيد العموم
مبالغة والثاني تحقيقا وهما وإن احتملا أن يجعلا من قبيل ما ينزل منزلة اللازم لكن الناظر
يشعر بأن القصد في هذا المقام إلى المفعول وأن الحمل على ما ذكر أحسن لأن علم المعاني ما يتعلق بقصد المتكلم
ويناسب المقام ولهذا جعل صاحب المفتاح نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللحذف
للتعميم للمفعول ومما يحتمل الحذف للمفعول به قوله تعالى وإياك نستعين أي كل أمر
فيه ويحتمل أن يراد على أداء العبادة ليلائم الكلام وههنا بحث وهو أن ما جعل الحذف فيه
للاختصار إنما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن ومتى دلت القرينة على
أن المقدر يحتمل أن يكون خاصا أو عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر أو حذف فلا دلالة على التعميم
أن العموم هنا ذكر أيضا وأما إذا لم تدل القرينة على أن المقدر عام فالحذف إنما هو لمجرد الاختصار كما سبق
بيانه وهو قوله وإما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق
في قوله بحسب المقدر بحسب المقام ولا حاجة إليه وما قال إن المعنى عند قيام قرينة
على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لأن هذا جار في سائر الأقسام فلا وجه للتخصيص
الاختصار نحو أصغيت إليه أي أذني وعليه قوله تعالى رب أرني أنظر إليك أي ذاتك وقد
عرضت هذا البحث على بعضهم فقال إذا ذكر المفعول يحتمل كل أحد يكون الاعتماد على اللفظ
من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود وأما إذا حذف
فالاعتماد على العقل ظاهرا فلا يوهم إلا ما يجوزه العقل فلا يوهم خلاف المقصود فحصل الحذف
للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار ففيه أن الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف
المقصود مع الاختصار إذ لو ترك الاختصار لأمكن أن يقال يدعو كل أحد ممن يجوز العقل دعوته
إليه إياه فقلت أي لا يفيد العموم بالذي لا يوهم خلاف المقصود بالأولى اللفظ كما ثبت
ثانيا أن الحذف ح إنما يكون لدفع الإيهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم أن التعميم
لما له مزيد اختصاص بالحذف لمعنى دفع الإيهام فالتعريض ما ليس كذلك يعني التعميم
وثالثا أن هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعو إلى دار السلام لاحتمال قصد غير العموم ولا

حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكره فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار
ومن الحذف للمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية التي
تتعدى الى مفعولين اي سموا الله او سموا الرحمن اياما تسموا فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء
بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى اسم الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء
على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم
وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح في او لانها لاحد الشيئين المتنافيين ولان
التخيير انما يكون بين شيئين وايضا لا يصح قوله اياما تدعوا لان ايا انما يكون لواحد من اثنين او
جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم
امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد
الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود
ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما
لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما
غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل
من حيث هو منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون
مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في هذه الاية وهذا اقرب الى التحقيق
لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما
والناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غيرهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا
لم يصح الترحم فليتأمل ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل
عنها الجمهور واستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى
ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك لان فواصل الاي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في
مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولهذا ذكرها صاحب الكشاف وفيها ايضا الاختصار لفظي لتحصيل
المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر

المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه ولا رأى مني اي العورة من النبي عليه السلام
ولا رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره ان مست
اليه حاجة او تعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا
شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به
وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور
والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطأ في التعيين كقولك
زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع
عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد وتقول لتأكيده اي تأكيد هذا
الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطأ في الاشتراك كقولك زيدا
عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا او غيرهما فتقول في تأكيده زيدا عرفت
وحده وكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطأ
لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة ونحو قولك لا زيدا
اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطأ فيه لا يخلو عن تمحل ولذلك
اي ولان التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد
وقوع الفعل على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا زيدا ضربت
ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير زيد تحقيقا
لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في نفيه نعم لو اقامت قرينة على ان التقديم
ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت
هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف
ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطأ في الضرب فترده
الى الصواب في الاكرام وانما الخطأ في المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب
ان يقال ما زيدا ضربت ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتأكيد ان قدر الفعل
المحذوف في المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي وان

وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفته فتخصيص لان التقدير على المحذوف كالتقدير على المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل المقدر بعد المنصوب فهو المفيد للتخصيص في
من قولنا زيدا عرفت لما قد مر من انه يكون المفيد للتاكيد ومعلوم ان ليس الاقتصار
والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد ومعلوم ان ليس
لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون
انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وقد
صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا
فارهبون وتحقيق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف
ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض فيه مجرد نفس الفعل الا ان لا يعتني بتعلقه
بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون فهو على
تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف
لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها
لي في غيرها ثم حذف جواب الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة
الاختصاص كما في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون في جزاء الشرط
تسامح بناء على انه لا تفسير لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هي هو وثم
الفاءات الثلثة فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف وابقيت تنبيها
على سببية عما قبلها اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الي الاخر والثانية
جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض
النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص وذكر الامتناع
تقدير الفعل مقدما نحو واما فهديناهم ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين
اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من
شيء فزيد قائم بمعنى انه لا يقع معرفتها قيام زيد فهذا حكم بوقوع قيام زيد

ولزم وصله لانه حصل لا زمًا لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فانه يقع فيها
شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام
وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي
اعني لزوم القيام لزيد والاولى هنا موقع الفاء لان من قصده الجزاء
فحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد المتكلم اعني زيدا مقام الملزوم في كلامه
اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف فيه
من انه يجب ما الشرط حذفه فينبغي ان يشغل بشيء اخر وحصل ايضا ابقاء الفاء
متوسطا في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام
ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول وغيره كما من المعمولات مما
يقصد تقديمها بعد الفاء لو لا نستكره اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان
في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها
الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص
بظهور انه ليس الحصر هو الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم ذلك
وانفراد الخبر بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار عن
صنيعهم الاترى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك سائل ما فعلت بهما تقول
اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا حصر وتخصيص لانه لم يكن
ثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اي ومثل قولك بزيد مررت في كون
التقديم لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا باب المعمولات
نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص
لازم للتقديم غالبا يعني ان القصد لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما
حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما اكثريا كما يقال محرك الفلك
الاسفل لازم للمضيء غالبا اي بخلاف التسامح وقولنا غالبا اشارة الى
ان التقديم قد يكون لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ

كالنوام

وهو افتقر كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه
ذلك قال اسجدوا وما ظلمناهم ولكن انفسهم يظلمون ثم قال خذوه فغلوه ثم
الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم
لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه
اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر
حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي
الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري وانكر التخصيص
بقوله وهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة
وفي لا الى الله تحشرون معناه الى الله لا الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير في
مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا ضربت وثانيهما بواسطة مثل بزيد
مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان
التقديم في نحو الله احمد واياك نستعين للاهتمام ولا دليل على كونه
للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير لما دلا عليه والاهتمام ايضا حاصل
لانه لا ينافي الاختصاص والله اعلم بقوله وبعد التقديم للاختصاص
وراء التخصيص اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى
قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى
العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد
ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان
يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطا ايضا ان يجعل التقديم
مفيدا في كلام فائدة مثل التخصيص والاهتمام وغير ذلك وغير مفيد في اخرى بان يقال
انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في
النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وقد تطوع لهذا التقدير المحذوف في بسم
الله من جزأ محذوف بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام واورد اقرا باسم

ربك

ربك فانه قدم فيه الفعل ولو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل
ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة
لانها اول سورة نزلت فكانت الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق
اقرا الثاني اي هو مفعول اقرا الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته
الى المقروء كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا
كذا في المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرا تعلق المفعول به ودخول الباء للدلالة
على التكرير والدوام كما في اخذت بالخطام وحلبت بالخطام والحسن ان اقرا الاول والثاني
كلاهما منزلان منزلة اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرا
القرآن طالبا للاستعانة او الملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا به ولا يجعل على
المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة اي يجعل باسم ربك متعلقا باقرا الثاني ويكون
متعلق الاول قوله باسم الله وتقديم بعض معمولاته اي معمولات الفعل على بعض لان اصله اي
اصل ذلك البعض التقديم على البعض الاخر ولا مقتضى للعدول عنه اي عن ذلك الاصل
كالفاعل في نحو ضرب زيد عمرا لان اصله التقديم على المفعول لانه عمدة في الكلام والمفعول
فضلة يستغنى عنه والعمدة احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغي ان لا يفصل بينهما
والمفعول الاول في نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثاني لما فيه من معنى
الفاعلية وهو انه عاط اي اخذ العطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول
المطلق ثم المفعول به بلا واسطة ثم الذي بواسطة حرف الجر ثم المفعول فيه الزمان
ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذي الحال والتابع عقيب
المتبوع ... اجتماع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد ثم البدل او البيان الا لان
اي ذكر البعض الذي يقدم اهم فيجعل الاهمية هاهنا فيها لكون الاصل التقديم وجعله
الله ... من الامور المقتضية للتقديم ... الحسنى ... هاهنا ... ذكر
مراد ... بالاهمية هاهنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه ... لكونه
مثل الخارجي ... المتكلم الاهم ... الخارجي ... وكذلك قتل ...
اذا كان ... مثل ... العالم
الناصر ...

فانه لو اخر [illegible] لتوهم ان من آل فرعون [illegible] بيكتم [illegible] لم يفهم ان ذلك الرجل كان منهم [illegible]

اعني [illegible] ظاهر [illegible] الثالث ان [illegible] حذف [illegible]

اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو فاوجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان

الآي على الالف وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سواء كان [illegible]

اصل الكلام فيما [illegible] التقديم [illegible] المرضط [illegible] الحال [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] العناية [illegible] العامل [illegible]

[illegible] الذي [illegible] المفعول الثاني على الاول [illegible]

ذكر [illegible] لا [illegible]

[illegible] قوله تعالى [illegible] الفاعل [illegible]

[illegible] المقام [illegible] السامع [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] قوله تعالى في سورة القصص [illegible] من اقصى المدينة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

للانكار [illegible] ان يكون [illegible]

[illegible] تقديم [illegible]

[illegible] الاعتبار [illegible]

انه لا [illegible] التقديم [illegible]

[illegible]

[illegible] اللفظ [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] العامل [illegible] التقديم [illegible]

تعميما

تعميما للفائدة وقد يجاب بانه مبني على ان [illegible] لا على بعض [illegible] الاسم [illegible]

[illegible] تقديم المعمول على العامل [illegible] التقديم [illegible] الفعل [illegible] المتصل [illegible]

الباب الخامس القصر

وهو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشيء وهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل [illegible] فلما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي [illegible] المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال الحاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان وآخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وعمرا وخالدا شعراء فليتأمل فهذا منشأ توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي باعتبار الكثرة الوقوع ولخروجه عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس عمرو [illegible] اذا تأملت وحمله [illegible] التقسيم ايضا حيث قال [illegible] النفي على الوصف [illegible] ثبوته وقلت ما شاعر [illegible] ثبوته [illegible] له ان عاما كقولك في الدنيا شاعر [illegible] كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فتناول [illegible] قلت الا [illegible] زيد افاد القصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف

على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف
في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف
ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف
اخر وفي الثاني تمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك
الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف
صفات اخر والمراد الصفة المعنوية اي التي هي معنى قائم بالغير لا النعت
النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما
عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق
الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا مررت بهذا الرجل
حسن وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت
والصفة المعنوية التي فسرناها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم
من وجه لتصادقهما في نحو رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم
وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ولو جوز ان يكون المراد بالصفة ههنا
هو هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا
اخوك وما الباب الا ساج وهذا ونحو ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف
على الصفة اذا المعنى انه مقصور على الاتصاف بكونه زيدا او اخاك او ساجا
فليتامل والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا
اريد به لا يتصف بغيرها اي بغير الكتابة من الصفات وهو لا يكاد يوجد لتعذر
الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها
فكيف يصح منه نص على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من
القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا
جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها

لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها
لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو ظاهر الامتناع الا ان يراد بالصفات الوجودية
لكن التعذر باق والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في
الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ثم يجب ان يعلم ان
الاقسام الثلثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي لما ستعرفه
وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا
ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا في حكم العدم فيكون قصرا
حقيقيا ادعائيا لا غير حقيقي لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان
احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف
على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير
الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتامل والاول اي قصر الموصوف
على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي
تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف
من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه واللفظ والتنوع نلا...
التفسير وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى فان المخاطب اعتقد
اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون
في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير
للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل
في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان اريد بقوله دون اخرى
ودون امر اخر انه يخصصه دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فقد
خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصافه باكثر من صفتين او ثبوت صفة

لاكثر من امر ...

لأكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر
الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية وعلى ذلك وان اراد بالاثنين ما فوق
الواحد والاثنين والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة
دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على
قوله مكان اخرى ومكان آخر فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات لا
يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب
المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت
ما نفاه المتكلم قطعا او احتمالا وهذا مما لا يتصور وكذا الكلام في الموافي قلت هذا
الاقتضاء مخصوص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا
زيد قصرا حقيقيا مع ان احدا لا يعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن
ان يجاب بان المراد هو الثاني وهذا التعريف مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي
التعبير لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه لم يتعلق بصدد التعريف بل غرضه من هذا الكلام
ان يفرع عليه التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر
بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا تردده ايضا
بين ذلك وكذا اشتراك الصفة بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ان في
استعمال لفظ او ... كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
ضربان الاول تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني تخصيص امر
من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على
الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف
ويرد... حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة
والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا
القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطع الشركة المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي

قصر

الى قصر الافراد والقلب وهذا التقسيم

من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد
العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد
اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون
زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم المخاطب او تساويا عنده اي عطف
على قوله يعتقد العكس ولفظ الا ... في ذلك اي المخاطب الثاني اما من يعتقد
العكس او من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف
واتصاف ذلك الامر واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب
بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اذا ما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين ويسمى هذا
القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان التخصيص
بشي مكان اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس فقصر قلب وان تساويا عنده فقصر
تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين المتكلم احدهما
يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص امر بصفة مكان اخرى لانه
لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قائم
لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام
متجاوزا عن القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد
اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة على الموصوف
ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شي بشي دون اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر
الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر قصر قلب فقط فان قلت
ما المراد بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا
قائم لمن يعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان الصفة
الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب وكذا في قصر الصفة
قلت معنى قوله مكان اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية

دون اخر قصر افراد و
تخصيص شي بشي م

واد الريب بالاخرى احد الصفتين في ضاد في على الصفة المذكورة لان المخاطب
يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققهما معا ليس بل العقد في
باحدى الصفتين فلا يكون من تخصيص بصفة مكان اخرى بل تخصيصه بصفة
عليه الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب في
الصفة المذكورة واثبات اخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا
كذلك لانه لو تساوى الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام
فكذا جوز ان يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد
خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي
القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين ولم يجوز
انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا لزيد بالقيام مكان القعود
لان القيام في مكان قلت نعم اريد كما يجمع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا
التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي
ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده
بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وظاهر لا مدفع له لما عليك
يكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب
به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او عزيتنا وتساويا عنده الامران
وبالثاني من يعتقد العكس او ثبتا وتساويا عنده ويكون في العكس الذي يكون المخاطب
فرضا وتساوى الامران عنده سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر تعيين وكفى
دليلا على ما بين كلام المفتاح وكلام هذه الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات
لعله هو قوله ... عنه من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف
على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما
حتى يكون في الموصوف صفة منفية في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا

من غير علم بالتعيين ... عند ما دون على كل ... احد من الصفتين صح

وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلا ... وتفاوتهما ... ويقصد به المخاطب الاول ... يعتقد الشركة او تساويا عنده

او منهما لا كون سمعها الامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان
الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي
الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لان المراد
ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام
في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود مثلا بامتناع اجتماعهما
فساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر
بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل وكذا يصرح بالنفي والاثبات جميعا
في زيد قائم لا قاعد وان اريد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها
المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهو التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا
عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير
معلوما من وجه اخر مثلا او يصرح المخاطب به ونقول ما زيد الا قاعد وانما
يصح حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر
لعدم الاعتقاد التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا يستلزم التنافي كونه قصر
قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط
واما ما في ... هذا شرط حسن وقصر القلب فيما لا يفهم من اللفظ بل ...
الايضاح ولعمري فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن
اعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان
لا يجمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط حينئذ يكون ضائعا لا دخل علم
ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه
المتكلم ونفي ما اثبته وايضا فقد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب
معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين
واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فبني على انه ...

فهم ... فاعتقد ... الا كاتب

فيه قصر التعيين وقصر القلب اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين
لا ان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما
ولا امتناعه وكل ماده تصلح مثالا للقصر الافراد والقلب يصلح مثالا للقصر التعيين
من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط
ضمير الفصل وتعريف المسند ونحو ذلك كقولك زيد مقصور على القيام ومخصوص
وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون
بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا
من طرق القصر لكن ترك ذكرهما ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند
مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا الا انهما
يجريان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قوله للقصر
منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها العطف كقولك
في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا
بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه
والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر
هو لا او بل دون سائر حروف العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح
في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره ههنا وقد اشرنا الى ذلك في
العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات القيام بناء
على تنافيهما لكن الغرض منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر دلالة
على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة وما زيد قاعدا
بل قائم وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو
وما عمرو شاعرا بل زيد ويجوز ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ
رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا القول

وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا اعمل فكذلك
اذا لم يعمل اما لان اصله العمل واما للتوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا يعرف
له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا لان
يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على
زعمهم افرد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا
يصلح لهما ولما لم يكن قصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي
والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها
افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد
المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا
وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر
القلب دون الافراد لانه قال الغرض المراد بقولهم لا في العاطفة ان تنفي عن الثاني ما وجب للاول وانما
تجيء لعلم المخاطب ان يكون قد شارك الاول في الفعل الا يرى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو
انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو وبل المعنى ان
الجائي هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم ان الجائي عمرو لا زيد لا مع من اعتقد انهما
جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما اذا قلت انما جاءني زيد لم يكن غرضك ان تنفي ان يكون قد جاء
مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي زعم انه كان من عمرو وهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو
لا مع من زعم ان زيدا وعمرا جائيان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده
فانه تكلف والكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق فلم يقيد بنحو وحده لانه الى
الفهم كلامه وانما كان انما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي الكلام اشارة الى انتهى
ان ما في انما هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على افادتها
القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا للاثبات لا ثبات ما بعدها
ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر

وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخل عليه باجماع النحاة
واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين
ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح
فيه ما والا يصلح فيه انما صرح بذلك الشيخ واستدل على تضمنه معنى ما والا بثلاثة اوجه اشار
الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة
اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة وتقريره ان القراءة المشهورة
نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا
وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم
مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر والموصول بلا
عائد بل لم يتم الكلام معنى فضلا فاذن قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة
انه انما متضمن معنى ما والا وطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصول
والعائد محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم هو الميتة وهذا
يفيد القصر لما مر في تعريف المسند من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر
الانطلاق على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثلها في قراءة
النصب قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمصنف
هنا فظاهر لانه لا بد ان يكون حرم مسندا الى ضمير اسم الله فلا وجه لرفع الميتة الا على
تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان تجعل ما
موصولة والعائد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة
لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان تكون
كافة وان تكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة
وحرم مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى لتبقى
ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات

ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف نحو انما زيد قائم
فهو لاثبات قيامه لزيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو
انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى
الحكم المذكور بعده في كلام القصر مخصوص بظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال
ان المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده للموصوف او لاثباته على صفة مع نفي ما سواه
وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك
انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يعدل عن الاتصال
الى الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقدم على العامل والفصل
بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية هنا سوى ان يكون فيه الفصل
لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد بصحة هذا الانفصال بقول الفصحاء
وصرح باسم القائل ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد
التمثيل قال الفرزدق انا الذائد من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي
الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحريمه وانما يدافع
عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير
واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب
غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وليس ذلك معناه
بل معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان
يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان تكون ما
موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع عن احسابهم انا لان قوله انا
الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والدفع
عنه وليس يصح ان يقال انا الذائد المدافع انا مع انه حينئذ لا ضرورة في العدول

عن لفظه او لفظ ما هو اعم في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى
ضمير المتكلم قلنا الاصل ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند
اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة
هو المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة
انفصال الضمير الواقع بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قام ابوكم مثل
ما قام الا ابوك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي
وهو انه لما كانت كلمة ان لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة
ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تأكيد الحكم على تأكيد وذلك لان قولك
زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا في قولك زيد جاء
وضمنا في قولك لا عمرو لان نفي المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا انتفى عن
عمرو تعين لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على تأكيد اثبات لا تأكيد على تأكيد
قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتأكيد قطعا واما الاول فتأكيد ايضا بالنسبة امام
الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه مناسبة
ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه
تأكيد على تأكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقائم ومنها اي من طرق القصر التقديم
اي تقديم ما حقه التأخير كخبر المبتدأ ومعمولات الفعل عليه كقولك في قصره
اي قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان يكون مثالين لان هذا المثال لا يصلح
مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم
يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد انك مع الغير
كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما
به وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق

الا بعد اشتراكهما في ان المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ
وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته
المتكلم وخطأ في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على
احد الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين والخطأ تعيينه واما في قصر التعيين
فالصواب ايضا كونه لاحدهما والخطأ تجويز كل منهما على التساوي وتختلف من وجوه فدلالة
الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تأمل الذوق السليم في مفهوم
الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك
ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما للمعاني
التي تفيد القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي
طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان في العطف عليه هو
المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك النص عليهما الا كراهة الاطناب
كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول
فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فمعناه لا غير النحو فهو
قائم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام
لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات وفيه بحث لانها
والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس
او نحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح
لهذا المقام بنحو لا عمرو ولا بكر واعترض عليه بان هذا ليس من ترك النص بل ترك
النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو ولا العالم الا هو للقوم
والصحيح ان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بان يحذف المنفي و
يقام مقامه لفظ اخر متناول له ويكون العطف عليه نحو لا غير وقد يكون بان يحذف

العاطف والمعطوف جميعا ويقام مقامهما لفظ اخر يؤدي معناهما مثل ليس عمرو
وليس الا او حسبك لانتفى العطف لمثل ما ذكرنا دقيق فاتمم الى الوطف النفي على
وفي الثالثة الباقية على المثبت فقد دل دون النفي نحو ما زيد الا قائم وانما هو قائم النفي
هو فانه لا نص فيه على النفي عن الغير والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف
ان النفي بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم لا قاعد ولا يقال
وانما يقال طرق العطف كما في المفتاح لان الكلمة تختص بالادون بل لا تجامع الثاني
اعني النفي والاستثناء لا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع
مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لان
شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون ذلك
المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان ينفى بها ما اوجبته
للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي و
الاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع
حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا قائم ولا مضطجع ونحو ذلك واذا قلت لا قاعد
فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت ما يقوم الا زيد
فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي
قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكان له
يجوز كون منفيها قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت للاحتراز عنه بغيرها من كلمات
النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدة الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى
الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع
ابى وكف وعجز ونحو ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان
الاحتراز بتصريح المصنف لنقضها بقوله ومن كلمات النفي واما ما ذكره تعزيزا للوهم فهو

مرتفع

مرتفع بالتامل في قولنا داب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم منه انه
لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير للكريم لا للشخص
فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نقل نفيها ذلك المنفي ومعلوم انه
يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان
بها فان بعضهم قد اخذ هذا الوهم منها بان زعموا انه احتراز عن ان
يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان
يكون الثاني تاكيدا للاول ونحو جاءني الرجال والنساء لا هند ولا زينب
ولا غيرهما على ان يكون زينب لا هند تجامع بلا العاطفة الاخيرين اي انما و
التقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو في التمثيل نحو زيد
ضربت لا عمرو وانما حسن لان النفي فيهما اي الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي
والاستثناء فانه وان لم يكن النفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود
كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحا في النفي لم يكن المنفي بلا العاطفة
منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل
على ان النفي الضمني في حكم النفي الصريح يصح ان يقال لا اله الا الله وما من اله الا الله وما من احد ليس له
الا وهو يقول ذلك وامتنع ان انما من اله الا الله وانما احد يقول ذلك
لانه لا تراد الا في النفي وكما بين هذا المعنى لا يمتنع فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن
المجيء لا عمرو ولا شئ وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه
الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوقع
للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فيكون صريحا في النفي فيكون لا نفيا للنفي
وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالشارح بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو وجه
ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا عن ان المنفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي
الضمني كما في انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو ولا

ضمنا او لا صريحا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ما زيد الا القائم
لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا قبلها بكلمة
النفي اللهم الا ان يقال ان التفريغ في الاستثناء مشعر بان النفي للعموم ايضا فيكون كل البعض
به اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فليتأمل قال السكاكي
مجامعة اي النفي بلا العاطفة الثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا
بالموصوف لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون
فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة
الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في
نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة في الوصف المختص
كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتاكيد
ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على القصر
من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجي فيه النفي يتقدم ثم تأتي بعد نحو ما جاءني زيد
جاءني زيد وما اخر نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما يتكرر عليهم بسط وتعيين
لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاءني الا زيد لم
عمرو وما زيد الا قائم لم يقعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان
انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف الثالث
اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم الذي
استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان
يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وفيه نقله
عن دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان موضع انما ان تجي لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره
او لما ينزل هذه المنزلة واما ما والا فلخبر ينكره او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا
كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطأ لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى
لازم الحكم فكان مراد الشيخ ان تجي لخبر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكر حتى ان انكاره

على خطائه او يجب عليه
ان لا يصر م

بقول ما دليل تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما
يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى
الظاهر فاشار الى خلاف الاصل في الاصلين فقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد
ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا
على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي
لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي حال كونه قصر افراد نحو وما محمد
الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون
وهم الصحابة كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري
عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة
انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو
الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبي عم فيما بينهم حتى
كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا اي ويستعمل له الثاني
حال كونه قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد
اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا جاهلين
بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين ان الرسول
لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين هذا
القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشر يكون منافيا للرسالة في الواقع و
ان كان هذا الاعتقاد خطا منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد
الوصفين اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية
بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه و
قالوا ان انتم الا بشر اي ان انتم الا مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة

التي يدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافي بين
البشرية والرسالة حيث وادعوا ان المخاطبين مقصورون على الرسالة الغير المجامعة للبشرية
فقد اعتقدوا كونهم مقصورين على البشرية البحت قالوا ان نحن الا بشر مثلكم وكأنهم سلموا
انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين
ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي الماشي معه وارخاء العنان اليه
والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور
وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء
الرسالة فالرسل عليهم الصلوة والسلام كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق
ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة وهذا لا يصلح
جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فليكون على
وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو ان استعمل
في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يقرون به
فالاول اوفق بجواب المتن فليفهم ومما ينتقل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول
قصر القلب في قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى ما
انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فالظاهر ايضا انه
قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم صادقون قطعا و
ينكرون كونهم كاذبين لكن جعله صاحب المفتاح على انه قصر افراد يعني الذي سماه
المص قصر تعيين بناء على نكتة وهو ان الكفار نزلوا المخاطبين في تيقنهم على
ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم
ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند
السامعين فقصروه على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك

فقوله ما انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الان وفي قوله ان انتم الا تكذبون م

لصاحبك

لصاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل في حكم لا ينكره المخاطب كقولك لصاحبك انما هو
اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك
رقيقا مشفقا عليه ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج
لا على مقتضى الظاهر لان لا تسلم بشفقته على اخيه فكانه اخطأ كمن زعم انه ليس باخيه لكنه
غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلته لادعاء ان يكون معلوما
للمخاطب فلا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله
تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه
ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا
بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي
هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لذلك الحصر وتصدير الكلام
بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به مصروفة ثم
التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون ثم
اعلم ان هذه الطرق الاربعة مشاركة باجمعها كلام وثلاثية كما تشترك الثلاثة
الاخيرة في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في انه لا يصح فيها
على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثانيها كما تشترك الاخيرين في صحة الجمع
مع لا العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات
للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي
نحو زيد قائم لا قاعد وعلى العكس نحو ما زيد قائما بل قاعد وتعقل الحكمين
معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر قبل تمام الامر بخلاف العطف واحسن
مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان
الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتأمل منهم كطمعه منها اي كطمع

الظرفي الهمام قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما يرى بالقلب
اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم
انه ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه
ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ
والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل و
المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما او الا زيدا و
ذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل
وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام
الا في الدار الا زيد وما ضربته الا تاديبا وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين
الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل
وما جاءني احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا
ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما مر في الا مثلا
ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على
المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر الصفة على
الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا
او قلبا او تعيينا ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اي حال
على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون
المقصور عليه والاداة بحالهما وهو ان يكون الاداة مقدمة على المقصور
عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرا زيد في قصر الفاعل على
المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد عمرا في قصر المفعول
على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر

لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يمت حي سواك ولم
يقم على احد الا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه
قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند
الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو والحاصل
فلا بد في تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز
ذلك مع قلته لانها في حكم التامة بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما
احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن حالهما بان يؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما
نقول ما ضرب زيدا الا عمرا ما ضرب عمرا الا زيد بتقديم الاداة والمعمول على الفاعل
لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود
والضابط ان المقصور عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كان متاخرا عن
المقصور كما هو الشايع او متقدما عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما
ايضا مما منعه بعض النحاة لانه تقديم القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود
لان التقدير في ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب الا زيد
عمرا ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا هذا عند من يجوز استثناء شيئين باداة واحدة
بلا عاطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى منه مذكورا والمستثنى بدلا منه
نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا لضعف اداة
الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهو حرف فلا يستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما
انما يجوز على ان لا يعمل الاستثناء مفعولا ويجعل للمقصور فعل مقدر
ويجعل عمل ما قبل الا بعد المستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان
يكون المعمول الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد
او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى

رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فان ضاحكا مفعول رايت والعامل في الموت
لم يبق فليطلب بيان ذلك من كتبهم وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نريك اتبعك
الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا
باب الامير في البيت الاول اي لا اسمي باب الامير والنواح في البيت الثاني
مرفوع بمضمر اي قامت النواح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل
ولعباد الضمير لايخفى من تعسف نعم يصح هذا في ما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب
ومن هنا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب زيد الا عمرا يريد عمرا منصوب بمضمر كانه
قيل لما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضربه
عمرا قال المص فيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا اذ قولك
من ضرب لابهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا قلت
زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى ياتي بالجميع وعلى
هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد
فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان
فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلا ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين
يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاءه القصر في الفاعل
والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام ووجه الجميع اي
اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول
وغير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي يترك فيه المستثنى منه فرغ
الفعل الذي قبل الا له وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر
هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما ليتناول
المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولهذا يلزم التخصيص من غير مخصص قال الشا

المفتاح ولكنك تعلم انا في علم النحو نقول تانيث الضمير في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة
واحدة بالرفع وفي ترى المبني للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع
مساكنهم وفي بقيت في بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر
اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه اشكال وهو
انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا فلا تحذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل اصلا
فالحق ان يقال تانيث الفعل مجازي الكتاب ولعل صاحب المفتاح نظر الى
الحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند
النفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر
العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فاتني
فاسم كان ضمير عائد الى ما نحن عليه وكقوله ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فيمن قرا بالياء فان فاعله ضمير عائد الى الحاسب لامتناع حذف
الفاعل فعلى مذهبه يكون ههنا مثلا في قولنا ما قام الا هند بل لا ضمير
العائد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى
منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضمير العائد اليه وما ليس في اللفظ والتفات
العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب
احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال
وفي نحو ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي نحو ما صليت الا في المسجد
في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يحتاج تقدير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى
منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة
اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفي صفته

العام

يعني في كونه فاعلا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عداه على صفة الانتفاء واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ جملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس الشيطان عن بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لان قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه مضمون ما عملها الا على تاويل العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني ادم من غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا وجعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفي انما يوخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرو فالقيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالباس واما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء قدم او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرو زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان يفهم التقديم مفيدا للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد وقال ابو الطيب اسامينا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة ونحو الجواب ان

جملة

قوله
اباشجاع بفارس عضد
الدولة فناخسر شهنشاها

الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا الحكم كذلك وغير كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة افرادا وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين عند اعتبار المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لاشتراطها بكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي

على الصفة

الباب السادس الانشاء

قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما والمراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون التمني من احوال اللفظ لان المقصود الذي يجري اليه الامر في الانشاء ضربان طلب كالتمني والاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب ولعل وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء والطلب يستدعي قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الطلب في الانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض من جميع انواع الطلب ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان الطلوب

الانشاء

حصول امر في الخارج فاذا كان الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان
باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب شيء على سبيل المحبة
واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال و
يطلبه فهو قد يكون ممكنا تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت
الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه
والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار
الى ما يستعمل في التمني مجازا وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا
شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا
الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول
عن ليت هو ابراز التمني لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه وقد يتمنى
بلو نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على ان
لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في
جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني فكانه فرض بلو عين الواقع
كذلك طلب بليت ونحوه مما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي يجيء بعدها فعل
فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل
التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي فاجع اي اود لو كان لي ومال الى الاستقبال
لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا و الا
بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني
حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء
في ضمن الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني
ان الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد

علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه
اي من معنى التمني المتضمنتين هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمت
على معنى ليتك اكرمته قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو
هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى الحث على القيام
ومع هذا فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله
المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول ومعنى
التمني مفعول الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه
لانه قال المركبة من لو مع لا وما المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل و
لو معنى التمني وهذا ما يشعر بان ما يقع في بعض النسخ لتضمينهما الذي على ما ينبغي وكذا
قوله ليتولد ايضا محصول كلام المفتاح حيث قال ليتولد منه اذا قيل هلا اكرمت
زيدا فكان المعنى ليتك اكرمت زيدا متولدا منه معنى التنديم واما لم يجعل تركيبهما اولا
لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني بناء على مقتضى المناسبة وان
هل ولو قد يستعملان للتمني ويتمنى بهما ما مضى ما يناسب التنديم وما يستقبل ما يناسب
التحضيض واما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منها
موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه
كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان
نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول وبسبب بعده عن الحصول
اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فتولد منه التمني لما هو من
طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه كما في الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله
ثم لانتقال العمل التمني يقرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع

ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة
ويجب ان يعلم ان التمني ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول
صورة في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع النسبة بين الشيئين او لا وقوعها
فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما
ومن واي وكم وكيف واين وانى ومتى وايان بعضها مختص بطلب التصور
وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم القبيلين وبدا بالاعم
ما دام الهمزة اعم فقدمها المصنف فقال فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة
او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد
قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او السلب وتطلب تعيينها او التصور اي
ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الاناء ام عسل فانك
تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك
ام في الزق فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب
هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي وتطلب بالاستفهام تفصيله
ولهذا اي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب تصور الفاعل ازيد قام كما قبح
هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت
وذلك لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب
حصول الحاصل وهو محال على خلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين
الفاعل والمفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قام فلا اذ لا نسلم
ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل غايته انه محتمل لان يكون
على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق ويكون

تقديم زيد للاهتمام ونحوه وقيل عليه انه يحمل هل زيد قام بان هل بمعنى قد لا بانه قبيح
مختص بطلب التصديق والمسؤول عنه بها اي الذي يسال عنه بالهمزة هو ما
يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من
المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب
التصديق بنفس الفعل منه وان قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب
المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فقل هذا يحتمل ان
يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب
القرائن ونحو قولك اانت كتبت هذا الكتاب الذي كنت كتبته سؤال عن وجود نفس
الفعل وعن الكتب هذا الكتاب لم استرب فيه سؤال عن تعيين المسند فيه ويظهر
ان كلام المص لا يخلو عن تعسف والفاعل في اانت ضربت اذا كان الشك في
الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا ضربت اذا
كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر
المتعلقات نحو افي الدار صليت واليوم الجمعة سرت واتاديبا ضربته واراكبا جئت
ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الاعجاز ومما يدل ذلك انك تقول اقلت شعرا قط
ارايت اليوم انسانا فيصح ولا يصح ان تقول اانت قلت شعرا قط واانت رايت
انسانا اذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور
اذا كانت الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه
الدار وما اشبه مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل الشعر على الجملة
ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بواحد دون ذلك
حتى يسال عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل
قام زيد وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد

والتصور دل ولهذا اي لاختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام ام عمرو لان وقوع
المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت
اصل الحكم فهي لا تكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل لا تكون الا
لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام
فيقبح ولا يمتنع لما سيجيء فان قلت التصديق لازم للتصور فكيف يصح طلب التصور مع
حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة
القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير التصور اللازم
على التصديق لان التصور يوجد ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع
لاحتمال ان يكون زيدا منصوبا بفعل محذوف يفسره الظاهر اي هل ضربت زيدا ضربت
لكنه يقبح لعدم استعمال المفسر الظاهر وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم
لمجرد الاهتمام على التخصيص وفيه نظر لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم
هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجد الحبيب التي على تقدير الاهتمام دون
الاختصاص فلا فائدة دون ضربته اي يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر
زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ابعد لان الاصل تقديم العامل على
المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل وذكر بعض المحققين من النحاة انما لم يحسن
الفعل في الكلام لا يدخل على الاسم وان تخصص بالمفسر الظاهر فلا يحسن
هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك
اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم
والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في
قوله تعالى وفي قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال

ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم
المظهر المعرف ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر انه
قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل
فتخصيص للوجه القبيح البعيد الا ان شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم اللزوم
وذلك لجواز ان يكون قبحه لعلة اخرى وان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم قطعا
فغايته ما في الباب انه لا يتم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لانه فيلزم عدم قبحه
وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل
بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالعزيين ونترك الهمزة لكثرة
وقوعها في الاستفهام واقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من
لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخوله
على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا
كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت انما الفرق انها اذا رات الفعل في حيزها
تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم
بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع
بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك
كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار ثبات
الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة وذلك
لان هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان
التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال
لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال
في ان يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة

وبالحال على انه للمراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في
هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب
اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع ومن ههنا يظهر فساد ما قيل
انما امتنع ذلك من جهة ان المستقبل لا يقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب
مقارنة الحال بحصول مضمون العامل وقوعا واتفاقا وههنا ممنوع الى يوم القيامة
قولنا سيجيء زيد راكبا وسأضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي
سأغسل عني العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا والعجب من هذا
ان بعضهم لما سمع قول النحاة يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال
لما سنذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف
الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه
وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد تقييد الفعل المستقبل ولعمري ان
التعرض لمثل هذه المباحث مما لا ينبغي ان نشتغل به لكنا لما وجدنا الفاضلين
ان يقعوا فيه من غير تامل وياخذوه مذهبا ولاختصاص التصديق بها اي لكون
هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال [illegible]
بمعنى لا تبعد عنه وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص
بما كونه زمانيا اظهر وما موصولة وكونه مبتدأ وخبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي
بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما
يدل عليه حيث يدل بعروض له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال
لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها
بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت والانتفاء والنفي والاثبات
انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الذوات التي
هي

مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل و
لهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر
من فهل تشكرون ومن فهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل محذوف و
لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية بحصوله من ابقائه على اصله
كما في تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي فهل انتم تشكرون لانها داخلة على
الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان
هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معها اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال
العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن
هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيوجد
في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى
به ان يدخل على الفعل كما هو اصلها وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود
الشيء او لا وجوده كقولنا هل الحركة او لا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء
او لا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او لا وجوده
وقد اعتبر في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شيء واحد فكانت مركبة بالنسبة الى الاولى
فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام مشتركة
في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فيطلب
بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى
وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي
حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد
ذاتياته من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي لشرح الاسم
والتي لطلب الماهية يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود

المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب و
جود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم
لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين
المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب
باسم فهم فهما ما ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا
يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان
لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن
لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذوات
موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها
في اثناء العلم انما هي حدود بحسب الاسم ثم اذا ثبت وجودها وبرهن عليه صار
تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كما ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الحد
الواحد جاز ان يكون بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص
احد في وقتين. ومن العارض المشخص لذي العلم اي ويطلب بمن الامر الذي يعرض لذي
العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه
وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخيصه واما الجواب
بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا وعم ابن فلان واخو فلان وما اشبه ذلك فانما يصح
من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخيص بحسب اعتبار الاوصاف في الخارج في شخص وان
كانت تلك الاوصاف في نفسها كليات وقال السكاكي يسال بما عن الجنس تقول
ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السوال
عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ موضوع
وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث

[illegible]

سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا
والذاكرات وبمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه
نظر اذ لا نسلم انه للسوال عن الجنس فانه يصح في جواب من جبريل ان يقال ملك بل الجواب ملك
يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد التشخيص والتعيين واما ما ذكره السكاكي
في قوله تعالى حكاية فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففساده ظاهر بجهة
من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعيينه
وتشخيصه على ما ذكرنا ويسال باي عما يميز به احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين
خير مقاما اي نحن ام اصحاب محمد عم فان الكافرين والمومنين وهم اصحاب محمد عم قد
اشتركا في الفريقية فسالوا عما يميز احدهما عن الاخر والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون
ما اضيف اليه اي ويوضحه قوله في المفتاح بقول القائل عندي ثياب فتقول اي الثياب
هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية وقيل انها اذا اضيف الى
[illegible] اليه كقولهم بم ينفصل الجواب باسم مختص للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى
كلي فجوابه كلي مميز لا غير وعلى الجملة هو طالب التمييز ويسال بكم عن العدد نحو سل بني
اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك والغرض
من هذا السوال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار ومن آية مميز كم
بزيادة من قالوا واذا فصل بين كم ومميزها بفعل متعد وجب زيادة من لئلا
لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الحزب وذكر بعض المحققين من النحاة ان تمييز كم الاستفهامية
لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول
سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسال بكيف عن الحال وباين
عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل
ويستعمل في مواضع التفخيم مثل يسال ايان يوم القيامة وانى تستعمل تارة بمعنى كيف و
يجب ان يكون بعده فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال ومن اي شق اردتم

يجوز ان يكون انى في موضع الحرف وله غير انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى
لك اي من اين لك هذا الرزق الآتي كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون
مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا قد ذكر بعض
النحاة ان انى بمعنى كيف هي الاشهر في الاستعمال ومن ظاهر كلامه في قوله من اين او من
اي من اين او من جهة كقوله تعالى انى لك هذا اي من اين فقال اللهم الا ان يجعل
بمعنى من اين سوى كانت من جهة ... فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها يختص
بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاستفهامية وبعضها
مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق على ما مر في الاستفهام
ولهذا لا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام
هل تستوي الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله اماذا
كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن
باللبن وام ههنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام
كما في قوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين ولا يكاد يبين وعلى هذا يحمل
ما قيل في قوله تعالى اكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون من
ان ام اذا كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والآخر يلي الهمزة وههنا
ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع
ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في
الجواب انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذ لم تكذبوا فاي شيء كنتم تعملون ثم
هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام
بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اي نوع من انواعه
مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول
الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ونحوه السقط الام وفي تعلقا ...

مقام

يستفهم

لم

وما لنا

وما لنا ان لا نكون ... والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين
تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير
قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما
يعرفه والجائه اليه وهو الذي قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء
المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل واانت ضربت
في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ايوم ... والانكار
وعليه يحمل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية اانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم
اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان
كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم اانت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان
التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل وقد اعترض المصنف بانه يجوز ان يكون
الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام
هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه
ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا
مدبرين ثم لما رأوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى
يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا حلفه وذمه الاصنام وقد روي انهم
ذهبوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اسرعوا اقبلوا
عليه كفوه وقولنا بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي التي تجيء
للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فان هل تكون للتقرير
بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه نحو كم
من زيد وماذا صليت بفلان ومن الذي قتله ونحو ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر

وغيره وكذا كم

نعلم

التفصيل

الهمزة يعني اذا كان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا
وهو مثل قولك اذ ايضربك لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك و
العوا من الزند ط
اين تذهب ربما انكر من الزند وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار بما يليها كالفعل في
قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكون مانعا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل لم
ليس من تصور فيه الفعل على ما يسبق الي الوهم احتاج الي ذلك وكالفاعل في قوله
تعالي اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في
قوله اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالي
اصناما الهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلذا اولي الفعل الهمزة وكالحال في قولك اراجلا
اسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا ضربت يحتمل الانكار على المفعول و
على نفس الفعل بحسب تقدير المفسر ونحو قوله تعالي ابشرا منا واحدا نتبعه لانكار الفعل
فيقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم الموضوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل
الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على التقديم لمجرد التقوي
وجعل صاحب المفتاح قوله تعالي افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية
حكم الانكار نظرا الي ان المخاطب وهو النبي عم لم يعتقد انه يكره ولا انفراده به
وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الي انه لفرط شغفه بايمانهم وبالحرص
علي ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال الهمزة للانكار بمعني حرف النفي وقد مر
ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف حمله السكاكي على التقوي دون التخصيص
لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف
النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان
كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشرنا فيما سبق الي هذا التفصيل
ثم قال فلا تحمل نحو قوله تعالي آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان ينكر من اشد
الاذن م

دون

دون غيره ولكن احمل علي الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا
التركيب يمكن حمله علي التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعني وهذا خلاف ما
ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم وكانه بني هذا علي مذهب
القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار اليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي
له ونفي النفي اثبات وهذا المعني مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب علي الاقرار
بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا في نحو قوله تعالي الم
نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد
يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير [illegible] لا يجب ان
يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالي
اانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى من هذا
الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم قوله والانكار كذلك دال علي ان صورة انكار الفعل
ان يلي الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار
الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا تضرب ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد
تعلقه بغيرهما فاذا انكر تعلقه بهما فقد نفاه من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله
تعالي آلذكرين حرم ام الانثيين ام ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم
من اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل
نحو افي الليل كان هذا ام في النهار وافي السوق كان هذا ام في المسجد وغير ذلك والانكار
اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان
واقع فهذا الاستفهام تقرير بمعني التثبيت وانكار بمعني كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله
تعالي [illegible] فانه للتقرير مع شائبة من الانكار بادعاء انه علي وتقييد
ذلك او لا ينبغي ان يكون نحو اتعصي ربك او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افأصفاكم
واتخذ من الملائكة اناثا اي لم يفعل او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم

وتمامه
ام الجوزاء [illegible] وساد
ربكم بالبنين م

تلك العادة او الحجة اي الزمكم على قبولها ونقركم على الاهتداء والحال انكم كارهون يعني لا
يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر
وهل يحدث الضرغام فوقنا بيومه اذا ادخل الطعام لعامه وقد يكون استفهام
الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى ماذا عليهم لو امنوا بالله واليوم
بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للانكار والتوبيخ والاخر
مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلواتك تامرك ان نترك ما يعبد
اباونا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رض ولقد نجينا بني اسرائيل
من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا
من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كلام
ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقتها تولد منه بمعونة القراين
ما يناسب المقام ولا تنحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا تنحصر ايضا فيما بينها في
اداه دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي ان تقتصر
في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف واستعمال
الروية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير كف
على جهة الاستعلاء واحترز بغير كف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على
طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه
عنه نحو كف نفسك عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت
معنى م فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب
على وجه الاستعلاء وقيل هو مشترك بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين
كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هو مشترك بين الوجوب و
الندب والاباحة موضوعة لكل واحد منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة
وهو الاذن والاكثر انها حقيقة في الوجوب فقط لما تكرر الدلائل مفيدة للقطع

من ذلك كلام المصنف ولنا ان نقول هو ما هو الظاهر عند العقل لقوة امارته فالاظهر ان بني
صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا في هذا ان
اي ان الصيغة ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل غير المخاطب في الامر
الثاني ما يختص به ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة
والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو عند المخاطب العاده من اسماء الافعال والا
والثاني لعلها استعمالها في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماها
النحويون امرا سواء استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا
اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا بل اسم فعل
الباب موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي على طريق طلب العلو وعد الطالب نفسه مستعليا سواء
كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب
اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب
المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر و
مثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يمد
كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لان حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا
نسلم ان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة
في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل
انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ومثالهما فليتامل ويمكن ان
يجاب بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يدل
ذلك في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد يستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل
استعلاء مما يناسب المقام بحسب القراين وذلك بان لا يكون لطلب الفعل اصلا
او يكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالاول كالاباحة
نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لان الانذار ابلاغ

مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو
فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ
ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في
التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى
اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون
حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو فاصبروا او لا تصبروا
والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كأنه توهم ان ليس يجوز له
الاتيان بالفعل فأبيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كأنه
توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك
وسوي بينهما والتمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح
وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف وقوله بصبح
ظلامك بصباح اي بالصبح ثم قال ليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي فيه
نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري اظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس الغرض
طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا عما
عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولاستطالته تلك الليلة
كأنه لا يرتقب انجلاءها ولا يرى له طماعية فيه ولا توقع فلهذا حمل على التمني دون
الترجي والدعاء اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء
[illegible] بقوله والدعاء نحو رب اغفر لي فانه طلب الفعل على سبيل التضرع والالتماس
كقولك لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايها الاخ
وكون الالتماس في العرف اسما للطلب على سبيل نوع من التضرع [illegible] ثم
الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء
ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين

وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر
الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي
احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهوم الامر الا الطلب
استعلاء والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على شيء منهما

النهي

ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو
لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة تسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعمل كما
سمي افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور
وعدم التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر
والنهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان (الساكن)
كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك
لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب (او طلب الترك كما هو مذهب)
البعض فانه قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده (البعض)
او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان ففي الجملة قد يستعمل النهي
في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا (غير)
يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او
يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع
فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا
كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام
والثبات على ما التبس عليه من الفعل والترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا
تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام
والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان مضمرة

مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين
بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك
وفي النهي لا تشتمني يكن خيرا لك اي ان لا تشتمني يكن خيرا لك وقد ذكر في تحقيقه
وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب
حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في
الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها
علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان الغاية متقدمة في الوجود العلمي
ومتأخرة في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعني
كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب وذكر
السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط
والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول للثاني فالجزم في السبب الحامل
بان المقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم
عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب
مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله وهو توقف
غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح
توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره
وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور
لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشي ظاهرا هذا اذا
كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء ومقصودا بها وقصد به
السببية بخلاف قولك ابن بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان
تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل للذين امنوا يقيموا الصلوة

قل

فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه
وان كان متوقفا على شي اخر نحو ان توضأت صحت صلوتك واذا لم يقصد السببية
فلا جزم للمضارع عليه بل اما حال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او صفة نحو اكرم رجلا يحبك
او استينافا اي جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك واما العرض وان عده العرض
النحاة من احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابها المضارع كقولك الا
تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة
بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام
لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة
الاستفهام الحال عن النزول على المخاطب وطلبه منه وهذا في الحقيقة همزة انكار
اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فالمضارع تقدير الشرط المثبت بعده
عقلا ويشترط ان الشرط فيما تصحبه المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون على حسبها
فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار اي
ان لا تكفر تدخل النار يعني ان تكفر او لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز
تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي غير هذه المواضع لقرينة
كقوله تعالى ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق فالله
هو الولي بحق لا ولي سواه ويتحقق انه الولي والسياق لان قوله ام اتخذوا
انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ
من دونه اولياء وح يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما
يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله تعالى هو المستحق للعبادة قلت ليس كل
ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع سليم حسن قولنا لا تضرب
زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا
يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا الاستفهام الانكاري بمعنى النفي لم

بتصل وان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت وانه لا يقع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط في الكلام كثير ويستغرق في غير الايجاز انشاء الله ومنها اي من انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فايا وهيا للبعيد وقد ينزل البعيد مقام البعيد لكونه نائيا او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادي به لمرتفعه لانه بلغ من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا ينبغي ما هو حقه في السعي فيه وان بذل وسعه واستفرغ جهده وكانه غافل عنه بعيد واي والهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فقيل حقيقة في القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان المخاطب مع ... على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها النبي بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته وبعد فهمه عن ... نحو يا ايها الغافل واما للاغتياظ شانه يتعيد له عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا واما المراد الاغراء وحثه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادي بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في موضع النصب نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف والتصلح نحو انا المسكين

النداء

ايـ

ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او المجد بيان المقصود بذلك الضمير لا التفاخر ولا التضاعل نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرا ايها القوم فكل هذا موضوع بصورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكيف التصريح بأداته فقوله ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المص في تقديره اي مختصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف نحو معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب ليس منقولا من النداء لان المنادي لا يكون ذا لام نحو ايها الرجل منقول قطعا والمضاف يحتمل الامرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة ويكون منقل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا بني نهشل لا ندعي الفرق بين ان ينصب بني بفعل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبر هو انه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم فاذا نصب امن من ذلك فقال انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا وكذا ومما تستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله للفرات ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التحسر والتحزن كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا وغير ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك وقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك بي صبري وعمري واحلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحزن كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقوله يا محمداه كانه يدعوه ويقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام من الجزء

لزم

قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان
يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه
كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم رغبته في شيء يكثر تصوره اياه فربما
يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة
الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو
ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر
المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة
في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب
اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا
مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا
من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر والخبر في هذه الصورة مجاز لاستعماله
في غير ما وضع له ويحتمل ان يكون كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع
الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في
الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها
التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه او لقوة الاسباب المتاخذة
في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات **تنبيه** الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في
الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر
فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتامل في الاعتبارات
ولطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التأكيد وكذا المسند اليه
اما مذكور او محذوف او متكلم او مخاطب او معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل
مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما مقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة
وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبار المناسب في كل منها هو ما في الخبر ولا يخفى عليك اعتبار ذلك بالاحاطة بما سبق

استعجال
بجعله

الباب السابع **الفصل والوصل** الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك
عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان العدم انما
تعرف بملكتها واما في فصل الباب فقدم الفصل لانه الاصل والوصل طار
عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي
لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور
على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته
والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات
مع فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا
او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته
فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان
يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي حكم الاعراب
الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت اي الثانية عليها ليدل
العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من
كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك وجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من
الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه
اي كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى
والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب او يعطي
ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك
هنا كعطف المفرد فانه يشترط في كون عطف المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جامع نحو زيد
كاتب وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط وقوله ونحوه الظاهر انه اراد به ما يدل على
العطف الدال على التشريك كالفاء وثم وحتى ونحوها واذا وجد كان العطف مقبولا
سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي
او ثم يعطي اذا كان يقصد منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه لا يدل

السابع
بعد جملة
ذكر
محل المفرد
بكونه
وانما ... بالواو لان الكلام ... مختص بالواو ... الفاء ثم وحتى

المعنوي لابد له من جامع ولهذا عيب على أبي تمام قوله لا والذي هو عالم أن النوى صبر
وأن أبا الحسين كريم إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى سواء كان نحو لا أو
لا غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر أو
عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لأن وجود الجامع شرط فيهما
جميعا وقوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه بدليل البيت السابق
وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت
ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله
ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على إلف سواك تحوم وإلا أي وإن
لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم
من العطف التشريك الذي ليس بمقصود نحو وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم
إنما نحن مستهزئون الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على إنا معكم لأنه ليس من مقولهم
يعني أن قوله إنا معكم جملة في محل النصب على أنه مفعول قالوا فلو عطف الله
يستهزئ بهم لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا فلو عطف وهذا باطل
لأنه ليس بمقول قول المنافقين وإنما قال على إنا معكم دون إنما نحن مستهزئون
لأنه بيان لإنا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني أي وعلى تقدير أن لا يكون للأولى
محل من الإعراب إن قصد ربطها بها أي ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى
الواو عطفت به أي عطفت الثانية على الأولى بذلك العاطف من غير اشتراط
شيء آخر نحو دخل زيد فخرج عمرو أو ثم خرج عمرو إذا قصد التعقيب أو المهلة وذلك لأن ما
سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة ومفصلة
أي وهي هذه العاطفين لا يتفاوتان في عطف الجمل واو وإما وأم وعطف الجمل
منها في عطف المفردات وليس أو في مثل قوله تعالى كلمح البصر أو هو أقرب
وقولهم إنه الفعال [illegible] للعطف [illegible] الإضراب بمعنى
بل وحكم [illegible] قد عرف فيما سبق

وبالجمل مثلها في المفردات إلا أنها قد عرفت فيما سبق بل في تكون لا لأنه أترك الغلط بل لمجرد الانتقال
من كلام إلى آخر أهم من الأول بلا قصد إلى إهدار الأول وجعله في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى
بل هم في شك منها بل هم منها عمون أما في الفاء وثم فالفاء تفيد كون مضمون الجملة الثانية
عقيب الأولى بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما
قبلها من غير قصد إلى أن مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى
ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين فإن مدح الشيء أو ذمه
جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو وكم من
قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا لأن موضع التفصيل بعد الإجمال ولأنه في
أن يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم أن كونها للتراخي لأجل مهلة
لا ينافي كون الثاني لم يترتب ما حصل تمامه في زمان طويل إذ كان أول أجزائه متصلا
كقوله ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة فإن الاخضرار عقيب المطر
لكن يتم في مدة ولو قال ثم يصبح نظرا إلى تمام الاخضرار جاز وثم للتراخي مع الترتيب كما
في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الأولى وعدم مناسبته
لها نحو ثم أنشأناه خلقا آخر وخلق الأرض ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد أن يعدلوا بخالق
السموات وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الآية
لبعد التوابين الإيمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا إليه لبعد
طلب المغفرة بالكلية إلى اليأس وهذا في التنزيل كثير وقد تجيء لمجرد
الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار بعد كقوله إن من ساد ثم
ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما أدراك ما يوم الدين ثم
إذا عرف هذا فنقول إذا عطفت بحرف من هذه الحروف
جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو
فإنها لا تفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي وعند

و التوبيخ الانقطاع م

ثم ما أدراك ما يوم الدين

بقيت الاشكال فان قلت الواو انما تفيد الجمع بين مضمون الجملتين في الحصول
نصا لانك اذا قلت جاءني زيد شبع منه عمرو واو احتمل ان يكون في ذلك يتبع رجوعا
عنه فهو لك بعنو وابطالا له كما في كذا لا بل الاعجاز قلت هذا القدر مشترك
بين الواو وثم والفاء المشترك في مجرد الحصول غير مناهيه فتعين ما عن العطف
فيه على الاخير هو الذي يكتفيه الاعراب والا اي وان لم يقصد ربط الثاني
بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا
خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشارك في الاختصاص بالظرف
لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف ونحوه يفيد الاختصاص فيلزم
ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان يجزيهم وخذلانهم وما سولت لهم انفسهم مختصا
بانهم مخصوصين لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل
لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية ونعت ان
العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل
هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على جملة ثبوت
تقيد المعطوف بذلك القيد قلت اذا الشرطية بعينها الظرفية استعملت استعمال
الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرات القران يفيد معنى لا اقرا القران الا
اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد
الاختصاص مع ثم المسند اذا كان مقيدا ما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد
المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولك ان جئتني اعطك
واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابات فان قلت اذا
عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقبل فعل كل بالجزاء

كقولك ان تاتني اعطك واكسك والثاني ان لا يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف
عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع
الامير استاذنت وخرجت اي اذا رجع استاذنت واذا استاذنت خرجت فلم لا يجوز
ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه حينئذ يصير
المعنى واذا قالوا ذلك استهزا الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء
الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا
مستهزءون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدعوى على انفسهم والتسليم عن ترهم لم يكن
عليهم مواخذة كذا في ذلا بل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم
اي وان لم يكن للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ولكن قصد اعطاؤه
للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون
ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او شبه احدهما اي احد
الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام
ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع
المطلق والجمع بين شيئين يقتضي مغايرة ومناسبة بينهما ومصححه ان يكون بينهما
مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل ان احوال عطف الجملتين اللتين
لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة
الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع
الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط
بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول
فلعدم والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم الفارق
المتقوي الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة وقال

في المقام

لان الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة

اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي بان تكون احدى الجملتين
خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها
فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ
وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاول
ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت
كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدره لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وبمعنى
قيل الضمير للسفينة وقيل للحرب والوجه ما ذكرناه فلما كان ارسوا انشاء لفظا
ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض
تعليل الامر بالارساء بما هو اوله والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الارساء
علة للمزاولة كما في اسلم تسلم فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير
وهو ان لا يكون للاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال في
قوله ارسوا في محل النصب على انه مفعول قال فكيف يصح قلت المدعى
انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاولاهما من الاعراب كمال الانقطاع
او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كون
الجملتين اللتين يكون لاولاهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا مثال لمجرد
كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يكون يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع
كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف
لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان فيه مما له اعراب واما في محل
نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن مستهزءون مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى
اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان تكون احداهما خبرا معنى والاخرى
انشاء معنى وان كانتا خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله
اي ليرحمه الله فهو انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه

على اختلافهما والصوريتان لا جامع بينهما كما سياتي في بيان الجامع فلا يصح زيد طويل
وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية
موكدة للاولى اي لاجعلها اي بيانا لها او اما النعت فلما لم يتميز عن عطف
البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس
هل المعنى مما لا تحقيق له في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت
المنعوت ثم جعل الثانية موكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط
نحو ... لانه اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه
في افادة التقرير مع الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى
فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا على تقدير ان
يكون جملة الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم مستقلة وذلك الكتاب
جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وهذا في
اخرجا رجة عن المقصود فانه لما بولغ في وصفه اي في وصف الكتاب والتي
في قوله يبلغ غير متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى
في الكمال وقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل المبتدا اذ ذلك وتعريف الخبر
باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه بالاشارة يدل على كمال العناية
بتمييزه وانه ربما جعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد درجته وان تعريف
المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة نحو حاتم
الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب
في مقابلته ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل
اي الكامل في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجال جاز
جواز طا اي عند بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل
التامل انا اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى جزافا اي من غير ان يكون صادرا

[illegible]

عن زيد وبصيره فانتفعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله
لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب اي لما جاز ان يتوهم
ان قوله ذلك الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا نفيا له ذلك الكتاب
نفيا لذلك التوهم فوزانه اي وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه
والثاني نحو هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب في الهداية
بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام والتفخيم وكونه التي بناية
حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين
وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله
كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسب الهداية يقال لكن عملك بحسب بحسبها اي
ذلك اي على تكثره وعدده وتقديم الجار والمجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت
في درج الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة
النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا
داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان
هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا لقوله
ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان
مقررا لكنهما مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا فيه
ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق
لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له بمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب فتعيده هو ذلك الكتاب
مرة ثانية لتثبته او بدل لانها عطف على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني
من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير
وافية بتمام المراد كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا شبهة غير الوافية اوفه
والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون

الكلام مع اوفيا بتمام المراد بعض الما يكون فيها يعني بشانه نكتة ككونه اي ككون
المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فينزل الجملة الثانية
من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل
والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا
بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف التاكيد
وهذا المعنى مما لا يتحصل في الجمل سيما التي لا محل لها من الاعراب تحقق التاكيد
فالاول وهو ان ينزل منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله والمقام يقتضي
اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم
بانعام الخ اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته اي دلالة الثاني عليها اي
نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه
وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الاول
الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال
نحو قوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما اي ان لم ترحل
فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي
بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن
عندنا اوفى بتاديته اي بتادية المراد لدلالته عليه اي على المراد لانه لا تقيمن على الحقيقة
وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون فان
قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه
موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته
عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقيمن عندنا
بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال

لانفهم عنه ای ولاجا بو ادکفه عن الاقامة بل مجرد اظهار کراهة حضوره

التاکید بالنون ادل علی کمال اظهار الکراهیه لاقامته بالمطابقة وقریب منه

ماقیل لانه لم یرد بالمطابقة دلالة اللفظ علی تمام ما وضع له بل دلالته علی

یفهم منه قصدا وصریحا بخلاف ارحل فان دلالته علی کمال اظهار الکراهة

لاقامته لیست بالمطابقة مع انه لیس فیه شیء من التاکید بل انما یدل علی

ذلک بالالتزام لقرینة قوله والافکن فی السر والجهر مسلما فانه یدل علی انه اراد

من امره بالرحلة اظهار کراهة اقامته بسبب خلاف سره العلن وزعم صاحب

المفتاح ان دلالة ارحل علی هذا المراد بالتضمن وکانه اراد بالتضمن معناه اللغوی

لان ارحل معناه الصریح طلب الرحلة وقصد فی ضمن ذلک نفی عن الاقامة اظهار

لکراهتها وظاهر ان کمال اظهار الکراهیة لاقامته لیس جزءا من مفهوم ارحل حتی

یکون دلالته علیه بالتضمن ویمکن ان یقال انه مبنی علی ان الامر بالشیء یتضمن

النهی عن ضده فقولک ارحل یدل بالتضمن علی مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار

کراهة اقامته بحسب العرف کما مر وفیه تعسف وفیه انا ای وزان لا تقیمن عندنا

وزان حسنها فی عجبنی الدار حسنها لان عدم الاقامة مغایر للارتحال فلا یکون

لا تقیمن تاکیدا لقوله ارحل او بدل کل وغیر داخل فیه ای عدم الاقامة

داخل فی مفهوم الارتحال فلا یکون بدل بعض مع ما بینهما من الملابسة فلا

یکون بدل اشتمال والکلام فی ان الجملة الاولی اعنی ارحل منصوب المحل بکونه

مفعول اقول کما مر انا معکم واسد بینه یعجم وفی ای بسوا بوا اوهاوقعا فی محل

النالین اعنی الابدال والبیان النائی او فی بادیة المراد یدل علی ان الجملة الاولی

فیهما وافیة بتمام المراد لکنها کالعوض الوافیة اما فی الابدال فلما فیهما من الاجمال واما فی

البیت فلما فی دلالتها علی تمام المراد من القصور اوبیانا عطفا علی موکدة ای

الثالث القسم من کمال الاتصال ان یکون الجملة الثانیة بیانا للاولی فیتنزل منها منزلة

استماله

لهام

لتبین

عطف البیان من متبوعه فی افادة الایضاح فلا یعطف علیها لخفائها ای المقتضی

للجملة الاولی بالثانیة خفاء الاولی مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس الیه

الشیطان قال یا ادم هل ادلک علی شجرة الخلد وملک لا یبلی فان وزان

وزان قوله قال یا ادم وزان عمر فی قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حیث جعل

یا ادم بیانا وتوضیحا لقوله وسوس الیه الشیطان کما جعل عمر بیانا وتوضیحا

لابو حفص ولا یجوز ان یقال انه من باب عطف البیان للفعل لا انا اذا قطعنا

النظر عن فاعل الفعل لم یکن قال بیانا وتوضیحا لوسوس فلیتامل وقد یعطف

الجملة التی تصلح بیانا للاولی علیها تنبیها علی استقلالها وتغایرهما اللاولی نحو

قال یسومونکم سوء العذاب یذبحون ابناءکم وفی سورة ابراهیم ویذبحون

ابناءکم بالواو وفیه طرح الواو وجعل بیانا لیسومونکم وتفسیر للعذاب

حیث انهما جعل الذبح لانه اوفی علی جنس العذاب وزاد علیه زیادة ظاهرة

کانه جنس اخر ویمکن ان یکون قطع الجملة عما قبلها لکونها بیانا وتقریر الغرض مفرد

کقوله تعالی عذاب یوم کبیر الی الله مرجعکم فانه تبیین عذاب یوم کبیر

مرجعکم الی الله وهو قادر علی کل شیء فکان قادرا علی ان یاتی ما اراد من عذابکم ولما

فرغ عن کمال الانقطاع والاتصال اراد ان یشیر الی شبههما فقال واما کونها ای کون

الثانیة کالمنقطعة عنها ای عن الاولی فلکون عطفها علیها ای عطف الثانیة علی الاولی

موهما لعطفها علی غیرها مما یؤدی الی فساد المعنی ویسمی هذا بکمال الانقطاع

لیشتمل علی مانع من العطف وهو ایهام خلاف المراد کما ان الجملتین ان اتفقتا وخرا فی

التقصیر اللتین لا جامع بینهما لاتصالهما لا مانع لکن بعضا دون لان المانع

من الخارج ربما یمکن دفعه بنصب قرینة ویسمی الفصل لذلک قطعا

مثاله وتظن سلمی انی ابغی بها بدلا اراها فی الضلال تهیم فان بین الجملتین

أعني قوله وتظن سلمى وقوله أراها لمناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لأن
أراها بمعنى أظنها والمسند إليه في الأولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف
أراها على تظن لئلا يتوهم أنه عطف على قوله أبغي وهو أقرب إليه فيكون
هذا أيضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستئناف كأنه قيل
كيف تراها في هذا الظن فقال أراها تهيم في أودية الضلال ومن هذا
القبيل قطع قوله تعالى الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية أعني قوله تعالى وإذا
خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم فإن عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا
أو جملة إنا معكم وكلاهما فاسد كما لا يخفى أو قطعه أيضا للاحتياط كما في هذا
البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لأنه لم يتبين امتناع عطف الجملة على الشرطية
لا يقال إنه تركه لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور أنه
لا جامع بينهما لأنا نقول الأول ممنوع فإن عطف الشرطية على غيرها وبالعكس
كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو أنزلنا
ملكا لقضي الأمر وقوله تعالى فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا
يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين أعني يستهزئ الله
بهم وتقاولهم بهذه المقالات أوقات الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا
بين المسند إليهما لكونهما متقابلين يتميز كل منهما بالآخر بل لعل الأصل أن علة
قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة إنا معكم بما ذكر لا لعدم الجامع بينهما
فليفهم وأما كونها أي الثانية كالمتصلة بها أي بالأولى فلكونها أي الثانية
جوابا لسؤال اقتضته الأولى فتنزل الأولى منزلته أي منزلة السؤال لكونها
مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها أي عن الأولى كما يفصل الجواب
عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية
للقطع أن يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فتنزل ذلك السؤال

السؤال عليه بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع
عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا لنكتة
كإغناء السامع أن يسأل أو أن لا يسمع منه شيء أي مثل أن لا يسمع من السامع
شيء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه ومثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه أو مثل القصد إلى
تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف أو غير ذلك فليس في
كلام السكاكي دلالة على أن الجملة الأولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكأن
المصنف نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها متصلة
بها إنما يكون على تقدير تشبيه الأولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة إلى
ذلك لأن كون الجملة الأولى منشأ للسؤال كاف في كون الثانية جوابا كالمتصل
بها على ما أشار إليه صاحب الكشاف حيث قال وإنما قطع قصة الكفار يعني قوله
تعالى إن الذين كفروا سواء عليهم الآية عما قبلها لأن ما قبلها مسوق لذكر الكتاب
وأنه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان أن الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين
تباين في الغرض والأسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعطف بخلاف قوله تعالى إن
الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم ثم قال فإن قلت هذا إذا زعمت أن الذين
لا يؤمنون جار على المتقين وأما إذا ابتدأت الكلام بصفة المؤمنين
ثم عقبته بكلام في صفة أضدادهم كان مثل قوله إن الأبرار لفي نعيم قلت قد مر
لي أن الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستئناف وأنه مبني على تقدير سؤال
فذلك إدراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى وإن كان مبتدأ في اللفظ فهو
في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك أي لكون الثانية جوابا
لسؤال اقتضته الأولى استئنافا وكذا الجملة الثانية نفسها أيضا تسمى استئنافا كما
تسمى مستأنفة وهو أي الاستئناف على ثلاثة أضرب لأن السؤال الذي تضمنه

الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم
وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك لان العادة
اذا قيل فلان عليل ان يسال عن سبب علته وموجب مرضه لا ان
يقال هل علته كذا وكذا لاسيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه
الحزن والسهر لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم ان السوال عن السبب المطلق
دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص
لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل
النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان
السوال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يوكد وهذا
الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان المخاطب اذا
كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بموكد فعلم ان المراد بالاقتضاء
على سبيل لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك فان العبادة — الاستحسان
حق له فهو جواب سوال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له واذا
قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر عن
موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري بحكم
الاستيناف وجواب للسوال عن مطلق السبب اي لم تامرنا بالعبادة وهذا
ابلغ الوجوه واقواها فتتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات
واما عن غيرهما اي غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما
قال سلام اي فماذا قال ابراهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام
حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على
الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت

سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة اعني جماعة عاذلة
للمرء او عاذل بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف
كما هو شان اكثر الغمرات والشدائد استانف بكر بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله
صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسوال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في
هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السوال عن غير
السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشتمل على
خصوصية كما في الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما — تقسيم
السوال عن تخصيصه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه هذا
تقسيم اخر للاستيناف وهو ان منه ما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه اي
اوقع عنه الاستيناف واصله المفعول بلا واسطة والاصل استونف عنه الحديث
نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي
على صفة ما استونف عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية
موصفات من قصد استيناف الحديث عنه اي صفة تصلح لترتب الحديث عليه
وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما ياتي باعادة صفته اي اعادة ذكر
ذلك الذي يعرف من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك
والسوال المقدر فيهما لماذا احسنت اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا
اي الاستيناف المبني على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب
الموجب كتقدم الصداقة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على — للحكم
الوصفات الوصف علية له واما اذا اعيد المستانف عنه في الكلام السابق
بصفات ثم ذكر في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى
زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من القبيل الثاني
عليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت اذا كان السوال

في الاستئناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة ما استؤنف
عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما
في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل انني في غمرة البيت سواء
كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت
حكم ثم قدر سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لذلك
لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان
سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه
لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس جميع صور الاستئناف منحصرة في هذين
القسمين ولهذا قال ومنه دون اما فليتامل وليس يجري هذا في
سائر الاستئناف فليتامل وقد يحذف صدر الاستئناف فعلا كان او اسما
نحو يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال
اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على
قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو زيد ويجعل الجملة
استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستئناف
كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي زعمتم ان اخوتكم
قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء
الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي موالفة في الرحلتين
المعروفتين وبعده اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا
كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف
كله واقيم لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون
قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف
كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فلو

في البيت استئنافا فان كل في الاول يصلح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم الف
بالنسبة اليكم ثم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استئنافا جوابا له وبيانا للسبب فاقيم
مقام السبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فكان جعله في الوجه الاول مؤكدا للمحذوف
المحذوف او بيانا له او بدونه وذلك اي بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اي
نحن على قول اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اي هم نحن فحذف المبتدأ
والخبر جميعا من غير قيام شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل
شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا
وايدك الله فقولهم لا رد للكلام السابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس
الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن
ترك العاطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء
على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة للانشائية
الدعائية على الاخبارية المنفية التي دل عليها كلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع
نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط اي واما الوصل للتوسط
بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم ان اما بكسر الهمزة فوقع
في خبط عظيم وانما هو بالفتح عطفا على اما السابق وقد علم مما مر ان الوصل
اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فيقول اما الوصل
لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان خبرا او
انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ويكون بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وربما
يذكر بعيد هنا لان الجامع بينهما يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور
انما يتحقق اذا كانت كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كانت
كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا انشائيتين لفظا او يكون الاولى
انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كانت كلتاهما انشائيتين معنى فقط

بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس
فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو
خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين وقوله
تعالى وكلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له الا مثالا
واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف
تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط كقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني
اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وقولوا للناس حسنا
فقولوا عطف على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى
لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا وكما تقول تذهب الى
فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال
فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر
في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا فهو
عطف على لا تعبدون فيكون مثالا للقسم الاخر وهو ان يكونا انشائيتين معنى
فقط بان يكون كلاهما خبريتين لفظا او تقدر صريح الامر على
الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله
تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطف على تؤمنون قبله في قوله
يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون
بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب
بالاول هم المؤمنون بخصوصهم بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني
هو النبي عليه السلام وهما وان كانتا انشائيتين لكن لا يصح عطف الامر
لمخاطب على الامر لمخاطب اخر الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد
قم واقعد يا عمرو على ان قوله تعالى تؤمنون بيان لما قبله على طريق

[Margin: وهو في القرب بعيد ... [illegible]]

الاستئناف كانهم قالوا كيف نعمل فقيل تؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه
فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او
على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر نقل الزجاج فابشر اي سر وبما اتفقت الجملتان
في الخبرية معنى فقط والثانية انشائية في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد
الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى
الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه
اي اخذ عليهم لان الاستفهام للتقرير فان قلت فقد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء
على الاخبار من غير ان يحمل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل جعله عطف
الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث قال
في قوله فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد
بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد
بالعطف هو جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد
والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا هو الحق لكن من
يشترط اتفاق الجملتين خبرا او انشاء لا يسلم صحة ما ذكره في المثال ولهذا
قال الصفار ان قوله تعالى وبشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله
اي فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل
مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية وكان امر النبي
عليه السلام بان يؤدي معنى هذا الكلام لا لفظه كالامر فيه قوله تعالى
وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا او هذا كما تقول لغلامك وقت
ضربه زيدا قل لزيد اما تخشى ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع
النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما
والمسند جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في

[Margin: نقرا والمومنين على ... معطوف على جملة وصف]

[Margin: [illegible]]

الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة
الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء
والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما
ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو
قصير لمناسبة بينهما اي شرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة
والصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون لاحدهما انتساب الى الآخر
وملابسة بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي بدون المناسبة
بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا
متحدين ايضا ولهذا حكم السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي
ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد و
عمرو مناسبة او لم يكن فانه لا يصح لعدم التناسب بين الشعر
وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث
عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان
يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير او النقيض للخبر عن الاول
فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول السكاكي الجامع
بين الشيئين لما نقل المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بجعله محتملا
لما ظاهره انه اصطلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره
السكاكي ثم ننبه على ما في كلام المصنف من الاختلال فنقول من القوى
المدركة العقل وهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم
وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان
يتأدى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا
وكادراك الشاة معنى في الذئب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور

الجامع

هذا

نقله

المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتأدى اليها
صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات
الظاهرة كالحكم بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه
باحدى الحواس وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل
والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم
بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شأنها ان يكون
عملها منتظما بل النفس تستعملها على اي نظام تريد فان استعملتها بواسطة
القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها
او مع القوة الوهمية فهي المفكرة اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي انه
يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل او
من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون
بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل اجتماع
الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل
الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف والحال
او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثيرا ما يطلق
التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية او تماثل
هناك اي في تصوريهما تماثل ثم اشار الى سبب كون التماثل جامعا يقتضي
بسببه العقل اجتماعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين عن التشخص
في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل لا يدرك بذاته الجزئي من
حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه
المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن المشخصات صارا متحدين في
فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما قال عن التشخص

الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة انه
متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا بد من ادراك الجزئي بنفسه لانه يدرك
الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية كما يحكم على الجزئيات بالكليات كقولنا زيد
انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه الكلي بالذات والجزئي بالآلة
وكذا حكمه بان هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت [illegible]
عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز ان يصدق بعض
كلية حاصلة في العقل مثل ان يعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل
اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو و
غيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج
مختصة ببعض منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف
صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة
والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد ظهر بطلانه
والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما و
سيتضح ذلك في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن
تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة
يستلزم حصول الآخر فيه وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول
فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه
فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل منهما بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل
والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر
[illegible] والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال
الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين
ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين

لا التضايف بين الاقل والاكثر يعم المحسوسات
والمعقولات بل باعتبار ان ما يعرض له الاقل
والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون
معقولا ١٢

منه

مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الا ان يقال اي
تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا
تعقل جسم من الجبال ليس بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات
صور معقولة لا محسوسة فان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان
يكون محسوسا وان يكون معقولا وما يصدق عليه العلة والمعلول كالنجار والكرسي
فانهما محسوسان وان اراد العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبتين
فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع
الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة واعلم ان الوهم يحتال في ذلك
بخلاف العقل فانه اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما
شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه
يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف
انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس واحد هو اللون وكذلك الخضرة والسواد
ولذلك ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويحتال في الجمع بينهما في المفكرة
حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحاق
والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلاثة من نوع واحد
وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها
من نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في
ابي اسحاق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين و
جوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض
في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل
العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي عليه السلام
في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان

لم يعرض له ما ينافيه ولا يجحد مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شأنه
الايمان اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون امرا وجوديا كالايمان لكونه
وجوديا مثله وما يتصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمتضاد
والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار
اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان
على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد
او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فانهما شبيه التضاد
باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية
الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض
فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات
فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير
والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار
اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا متضادين لكونهما غير
المحلين للوصفين اي الاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود
والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل
نحو السماء والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا
الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو
الاسود والابيض جزء من مفهوميهما بخلاف نحو السماء والارض فان الارتفاع
لهما خارجان واما الاول والثاني فان كان الاولية والثانوية جزئين
من مفهوميهما لكنهما ليسا متضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد
من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين
سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما

اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضر احد المتضادين او الشبيهين بهما
الا ويحضر الآخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي
ليست اضدادا له فانه قلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر البياض وكذا السماء والارض
يخطران ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الآخر وليس عنده
ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على وهمي ونعني بالجامع الخيالي امرا بسببه
يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك
وهو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى
ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة
في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم صور لا انفكاك بينها اصلا في خيال وهي في خيال آخر
مما لا يجتمع اصلا وكم صورة لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر مما لا يقع قط ولصاحب
علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابواب الفصل والوصل وهو مبني
على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب
في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة
حكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع
العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون
مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا
التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة
وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض بان السواد والبياض مثلا محسوسان
فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات واجاب تارة بان الجامع كون كل منهما مضادا
للآخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض
معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذاك
وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل

وشبه التضاد فانهما اذا اضيفا الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات
كانت كليات فكيف يصح جعل بعضهما على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع
الخيالي هو تقارن الصورة في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعل صورة مرتسمة في الخيال
لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من
تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار
مفرد من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده
واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد
ثوبه فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس
والفرد ومرارة الارنب مخففة ثم قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع
للجملتين واما ان هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى امتناع العطف
فيما الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد حكم فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب
بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبار
جميعا والمصنف رحمه الله لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد
اصلاحه احد غيره الى ما ترى فذكر مكان الجملتين الشيئين ثم قام قوله
اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او
في قيد من قيودهما وظاهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
او تضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد
مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا
التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يكون بين تصوريهما مهما
حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد
الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه ذكر هذا الكلام على
السكاكي وحمل على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا

السهو

المعنى مما لا يلتفت اليه لفظ ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب
الكلام فليتامل في هذا المقام فان تحقيقه على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق
ومن محسنات بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما الوصل
اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك
لكونهما مطلقتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما
والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد
قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما
فصله بقوله كذا للاحتمال لكونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدأ وقام خبره وان
يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد وهكذا اعلم ما يعني
على ان يقدر اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احديهما اسمية والاخرى فعلية
ولعمري ان كلامه في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه
الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة
اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا ولا يحصل التناسب
بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا ليس على اطلاقه لما
ذكره النحاة في مواضع في نحو زيد قام وعمرا اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة
عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي
هي خبر المبتدأ والعمر محل وفاء اي واكرمت عمرا عنده او في داره وليعلم ان كل
سهو في المثال ذكر الضمير لان غرضه التمثيل لجملة اسمية خبرها جملة فعلية
وتصحيح المثال انما يكون بعطف الضمير باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم
السامع والذي يشعر به كلام المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة
زيد قام لا قام لاتحادها وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى

تنبيه ردهم ان ذلك كان صحيحا فالمناسب على هذا التقدير

اي يؤتى في الخبر الثاني اسمية الا فعلية
يشق المناسبة الاسمية الا ان يؤتى
الثانية فعلية صرفة لا
المناسبة الفعلية كما دون
الا بعض المحشي لانه
يحصل التناسب
على هذا
بعض الفعلي
١٢

فعليتهما والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين
وهذا يحصل التناسب ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه
الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا انه يقع مثلا ان يراد في احديهما التجدد وفي
الاخرى الثبوت مثل زيد قائم وعمرو قعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى
المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله ففريقا
كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد
بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا
لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ثم ذكر تذنيب شبه تعقيب باب
الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى
بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء وكان هذا تتمة لباب الفصل والوصل
وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية
على راي ومضمون الجملة مطلقا على راي والجمهور ان الحال التي ليست مما يثبت
تارة وينتقل اخرى كثيرا ما يقع الجملة الفعلية ايضا فلم اشترط في المؤكدة كونها
بعده
بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما اخر غير المؤكدة والمنتقلة وليتم دائمة
او ثابتة فالجملة الحالية المنتقلة ليست محلا للواو ولشدة ارتباطها بما قبلها فلا
يبحث عنها هنا الا عن المنتقلة فنقول اصل المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة
بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني الطارئة
عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين
عواملها فيكون مغنيا عن تكلف تعلق اخر كالواو واستدل المصنف على
ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ
فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى

المبتدا من حيث انك تثبت بها المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتدا فانك في
في قولك جاء زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب تثبت الركوب
لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت بها لتزيد معنى في اخبارك عنه
بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع بخلاف
الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا ووصف له اي ولان الحال في المعنى وصف
لصاحبها كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان
على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه
بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت
من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود
والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها
نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك
الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان
كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا
نحو قولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة
صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف و
الدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كقوله سبعة وثامنهم كلبهم وكقوله تعالى
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك
مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب
المفتاح اوجه في قوله الا ولها كتاب معلوم حال عن قرية لكونها نكرة في سياق
النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف
كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو

لكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون
الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير
توقف على التعليق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة
على التعليق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم
ابتداء بل تثبت اولا حكما تتوصل به الى الحال وتجعلها فضلة ليثبت
على سبيل التبع له فتحتاج اي الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث
هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو
صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة
والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة
اليه بزيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوع له فالحال
لكونها فضلة تحقق تمام الكلام احوج الى الربط وقد صدرت الجمل التي اصلها
الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها [illegible]
الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة
فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه
لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفي في
هذا الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء الكلام بدونها
ثم اعلم ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولكل مقام
فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون حالا عن ضمير صاحبها او لا تكون
فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها التي تقع حالا عنه وجب الواو
لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم

الجملة

عند ظهور الملابسة على قلة ولما بين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ما
اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما
اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا
او منكرا مخصوصا لا مبتدا او خبرا ولا نحو [illegible] وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال
لان خبر المبتدا هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه
حال بالواو فاي اذا كانت الجملة مع الواو وما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة
حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز
ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع
لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه
حال مثبتا ولا المصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح استثناؤها بقوله
الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون
ويتكلم عمرو حالا من [illegible] زيد لما سياتي من ان الربط فيه يجب ان يكون بالضمير فقط
فان قلت قوله كل جملة الى آخره شامل الانشائية وهي لا تصح ان تقع حالا سواء
كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها
بوقت حصول مضمون الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول
مضمونه وهو الخبر دون الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا اي الجملة
لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية
حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل
الشرط خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط
فتكون الواقعة موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية
لتصدرها بالحرف المقتضي لتصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشيء قبلها الا

لكنه

والجملة حينئذ تكون قد اكتملت جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال

الجملة

الا ان يكون له فضل قوة وهو بين اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ
لعدم استغنائه عن الخبر يصير الى نفسه ما وقع بعده مما يصلح فيه ادنى صلوح
لذلك وكذا النعت هو لما بينه وبين المنعوت من الاشتراك والاتحاد المعنوي
حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو
الداخلة على الشرط الذي لولا الواو لاحتيج الى جواب بما قبلها من الكلام وذلك اذا كان ضد
الشرط المذكور اولى بالملزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء
من ذلك الشرط كقوله اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب
صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور
وقال الجبري انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم
يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين وان كان بالصين وقال
بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط
اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله
فانت طلاق والطلاق اليه وقوله ترى كل غر فيهم وحاشاك فانيا
وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد ادم ولا فخر والا
عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها
فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان تكون مثبتا او منفيا فبعض
هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران او بعضها
يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان
كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو
وجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد
ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب

فعلها مضارعا او ماضيا
والمضارع اما ان يكون ثم

الحالية

ويتوصل الجملة عليه بسبب وقوعهما موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة
لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما تقوم بالغير وهذا
معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت
الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها
بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت
يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفرد فيمتنع فيه
دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة
غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا والفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات
تدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال
يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا
في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو
زمان التكلم وقد علم ان حقيقته اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل
والحال التي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل
المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا
فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن
اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا
مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النثر والنظم اشار
الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه
وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم نجوت و
ارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم فتكون
الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون
اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه

اي الجملة

شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله
واصك ونجوت وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا
مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت
عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض
ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ
المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني بعض مرت هذه اذا كان الفعل في
الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران
جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو فهو
كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان
لا للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا
فلا يصح عطفه على الامر قبله فيتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة
ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد
واما مجيئه بغير الواو فما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي اي شيء — لنا
ثبت لنا فالمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا
وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون
الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول — لا على الحصول
ان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الحال
المعتبر هو الطارئة والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا او لم او لن لانهم صرحوا
ويشترطوا في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين وسوف
ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال
وان تباينا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجيء زيد غدا يركب حال بهذا
المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم

استشعروا

استشعروا التصحيح الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في
الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المنفي
بما يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما
وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك قال الشيخ عبد القاهر
في قول مالك بن رفيع اقادوا من دمي وتوعدوني وكنت وما ينهنهني — اعني
الوعيد ان كان تامة والجملة الداخل عليها الواو في موضع الحال وخبر
غير منهنه بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو
مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير ان كان
الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله اخبارا انى يكون لي
غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون
الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعنى به المضارع المنفي
بلم او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى امثلة
ذلك بقوله وقوله انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا
بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم ان تدخلوا
الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن
الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى وجه حسن
الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على
الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة
لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على
المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة حتى
قد تقرب الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان
المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون الحال العا

لا زمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا متقارنين كما
اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما تقرب الماضي الى الحال المقابل للاستقبال
وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل
كما في قولنا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر هنا
المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا
كان العامل مستقبلا كقولنا سيجي الامير يقاد الجنايب بين يديه لعدم
المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال في
هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله ولفظة قد انما
تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي
والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحال وقالوا جاءني
زيد في السنة الماضية وقد ركب كما في اشتراط دخول الجملة الحالية عن حرف
الاستقبال فنظر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد للحكم استحسان لفظي
ولكن اما يوجد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة
لكن تصديره بلفظ قد يكثر منه سوء الاستبعاد كقول ابي العلاء
اصل في غربه وقد امتنت حمايم موسى بعد ايات التسع والمحلة
يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي
زمان التكلم وانهما متباينان تحقيقا وبهذا يظهر بطلان ما قال السكاكي
من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا الا ان كانت
الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد مضى
منها جزء الا انه ملتبس بما يستلزم فلا بعضا جزء منها حتى بالماضي وتلبسه بما
ورد وامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما
الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهرا لكونه

ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي واما جواز
الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي
دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لاستغراق النفي من حين الانتفاء
الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل
بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم على زمان التكلم
مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون
زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالنفي
او بان الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق
اي عند عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم
يضرب زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على
افادة التجدد دون ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا
كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما
ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا
ان يكون النفي والاثبات المتعلقان بزمان واحد في طرفي نقيض ولو كان
النفي كالاثبات مستندا لجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير
الجزئين فاكتفي في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصد في
النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا
كان الامر موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل
ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام ان
الاصل في النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى
سبب بخلاف استمرار الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار
وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود والوجود

الحادث لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى و
جود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم فالمراد
ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يتوقف عليه والامر مفتقر الى سبق
على الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود
والحاصل لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصلت من اطلاقه الدلالة على المقارنة
وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه منفيا فهذا
اذا كانت الجملة فعلية واذا كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي
ترك الواو لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها
مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته
فوه الى في ورجع عوده على بدئه فهو من فوه وعوده على الابتداء اي رجع
على ما ابتدأه على ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي والمشهور
ايضا ان دخولها اي الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على
عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط نحو فلا تجعلوا
لله اندادا وانتم تعلمون اي انتم من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه
وبينها من التفاوت نحو ذهب كثير من النحاة الى ان تجرد الاسمية عن الواو
ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية ضمير ذي الحال
وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاءني زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء
زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا تترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل
وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير المفرد في ان لا تستانف لها الاثبات
وهذا مما يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت
ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا
في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات

لان اعادة ذكره لا يكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت
المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو
يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للمبتدأ اثباتا وعلى هذا
فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله سبيل
الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى
فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله
اذا اتيته يوما وان تساله وجدته حاضراه الجود والكرم فلانه بسبب تقدم الخبر
وهو في المعنى من قولك وجدته حاضره او يحاضرا عنده الجود والكرم
وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو
كما جاء الماضي على ارادة قد هذا كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان جواز ترك
الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع او مسرع او جاءني عمرو وزيد يسرع امامه او مسرع او في
في نحو جاءني وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في اخر ابكك اذا قلت جاء وزيد السيف على
كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك
وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على استيناف كلام وابتداء
اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية
لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام صاحب
الكشاف حيث ذكر في قوله بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على
حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو
العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس كلام فصيح
واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله بعضكم لبعض عدو انه في موقع
الحال اي متعادين يعادي بعضهم بعضا وقد رام مثل المفرد وهذا
خلاف جاءني لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلم يحكم بالخبث

جاءني زيد موضع

تعالوا

زيد هو فارس

والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز من انك اذا قلت جاء زيد يسرع
فهو بمنزلة جاء مسرعا في انك تثبت به مجيئا فيه اسراع
وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاءني زيد بهذه
الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه
على كتفه كان المعنى على انك بدات فاثبت المجيء ثم استانفت خبرا وابتدات
اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى
فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو حال لا
يخرجها عن كونها مجتلبة لضم جملة الى جملة كالفاء في جواب الشرط فانها
بمنزلة العاطفة في انها جاءت لتربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة
في نحو جاء زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان من شانه ان يرتبط
بنفسه والجملة في نحو جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او و
سيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال
الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اي في تلك الحال تركها اي
ترك الواو نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد
اي اذا لم يعرف قدري اهل بلدة او لم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبكرا
مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلام الليل غير منتظر
الواو لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال الشيخ
فاعلا الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدا
وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل
اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وفاقا للمصنف ولعله انما اختار
تقديره باسم الفاعل لرجوعها الى اصل الحال وهو الافراد ولهذا كثر فيها
قليلا ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو كقوله وان امرا
اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير

بالمضارع بالمضارع لانه لو جاز التقدير به لامتنع مجيئها بالواو هذا كلامه وفيه نظر لانه كما
ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان تذكر مناسبة تقتضي اختيار
الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت والا فلا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع
يوجب امتناع الواو لجواز ان يكون التقدير على تقدير الواو وهو للماضي الا ترى انه
اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو
من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا على الابتداء
والظرف خبره فتكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد واقائم زيد
ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او بالمضارع وان يكون حالا مفردة
مقدرا باسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخيران مما يمتنع
فيه الواو فمن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة
متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس
وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ
قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدا
يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني
كانما بني حوالي الاسود الحوارد وجدا ذا غضب فقوله بني الاسود حال
وقع حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو
في وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل
الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن
والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فقوله برداك حال ولو لم يتقدمها
قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني وقوع الجملة الاسمية يجوز ان
الاحوال يكونا من المترادفة وهي ان يكون صاحب احوال متعددة صاحبها واحدا وهو الكاف
في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون الثانية حالا من
صاحب الحال المتاخر الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله

برد اكتفي بالحال عن الضمير في سلما وقال بعضهم ان كان المبتدا ضميرا ذي الحال
يجب الواو والا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا او غيره نحو قوم
الي في واهبطوا بعضكم لبعض عدو واوجرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم
فلا يحكم بضعفه مع خلوه عن الواو ويكون الرابط في اول الجملة وهذان البيتان
هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره
ورفيقه بالغيب لا يدري

الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة

قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية التي
يكون تعقلهما بالقياس الي تعقل شيء اخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة
الي كلام ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الي كلام انقص منه
لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين
والتحقيق ان الاتيان بمقدار كذا من الكلام ايجاز وبكذا اطناب
اذ رب كلام موجز يكون موجزا بالنسبة الي كلام ويكون هو بعينه مطنبا بالنسبة
الي كلام اخر وكذا المطنب فكيف يمكن على التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذاك
اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف
هو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا لهم عي وفهاهة
اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات
اي هذا كلامهم الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات
الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية
والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق في الايجاز اداء المقصود
باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه
نسبيا يرجع تارة الي ما سبق اي كون عبارة المتعارف اكثر ويرجع تارة اخرى
الي كون عبارة المتعارف الرديء يرجع تارة الي كون المقام خليقا بابسط
مما ذكر اي من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط

على ما سبق الي بعض الاوهام يعني لانه قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة
المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الحال
كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف
وهو قولنا يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض
الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل
مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف
والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما
فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما في يا رب قد حذف
حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم
فانه اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام
لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله رب
اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه
لان قياسه الذي هو فيه كما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين عموم من وجه
كذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتامل وقد توهم بعضهم من كلام السكاكي
ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف و
الاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح بان
الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاحه
لانه لم يطلق على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه بحث
لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعذر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية
الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما
وجوابه ان المراد بعدم تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر
من الكلام ايجاز وذلك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن

ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي في تفسيرهما من البناء على المتعارف والبسط
الموصوف بان يقال الايجاز الكلام قد يكون بكونه اقل من المتعارف وقد يكون بكونه
المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف كيفية متعارف
الاوساط وكيفيتهما لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف لكل مقام اي مقدار يقتضي من
البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب
المعاني والفكرة على تاديه المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك بحسب
المقامات انما هي من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهالة والبلغاء فلهم في فهم
المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية بينوا على الاوضاع بحسب تفهيم
الوضع على المعاني المقصوده وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف
اوضح بالنسبة الى البلغاء اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة
الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من
البسط على ما يبين من ذلك في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة والاقرب
الى الصواب او الى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له
او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا عليه والناقص اما ان يكون وافيا به
او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا لفائدة فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة
اثنان مردودان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له
اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه اي عن اصل المراد واف او بلفظ زائد عليه
لفائدة فالمساواة ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا
عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن
الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف به كقوله
اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهل
ممن اي عيش من عاش كدا اي مكدودا متعوبا اي الناعم في ظلال النوك خير من اه

العيش

العيش الشاق في ظلال العقل يعني ان اصل غرضه ان العيش الناعم في ظلال النوك
خير من العيش الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا
نظره وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف ان العيش الهنيء يراد به العيش الناعم انما هو عند
الجهلة الحمقى دون العقلاء المتاملين في عواقب الامور فيحمل مطلق العيش في
ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء
المتفكرين في امورهم واشار بالطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل
والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش العقلاء العارفين
لعله حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار ويبنى على ذلك لفظ الصلة
واحترز بفائدة من التطويل وهو ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة
ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله اي عدي بن الابرش يذكر غدر الزباء بجذيمة
بن الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد قولها كذبا ومينا
والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد التقطيع وا
لراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة
وفي قددت وفي قولها للزباء وعن الحشو المفسد اي واحترز بفائدة عن الحشو
المفسد ايضا وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو قسمان
لان ذلك الزائد اما ان يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى
في قوله اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا للشجاعة
والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث
والمعنى فيها للضرورة والمعنى انه لا فضل في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر
عدم ه على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء
فان الشجاع اذا تيقن بالخلود وعدم الهلاك هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك
لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال
الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص

عنه بل بمجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال اذهب ان
لي صبر ايوب وعمر ابن ابي عمر نوح وكذا في الباذل ماله فانه اذا انتفي الخلود شق على
بذل المال لاحتياجه اليه دائما فيكون بذله له افضل واما اذا انتفي الموت فقد
هان عليه بذله وبهذا قيل فكل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقي ولا
الاكل وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق
لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس الا عند
التحرز عن الامور التي من شأنها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب
ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة
الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل فلا يكون
حشوا مفسدا وغير المفسد كقوله اي عن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في
قول زهير بن ابي سلمى واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان
قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي ولا يجعل امثال هذا شاهد
من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك
انما تقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبته يا هذا
لقد كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه
انه قول لا يعضده برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ
المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه
مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير وقيل
قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم **المساواة** قدمها لانها الاصل
المقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول النابغة
يخاطب ابا قابوس فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى
هو اسم الموضع من الناي بمعنى البعد عنك واسع اي ذو سعة وشبهه بالليل
لانه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت المهرب هاربا وان ابعد في

الحرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولا ان له في جميع الافاق قطيعا الا وهو
يرد الهارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان الا يرجى في المستثنى منه وفي
البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر تقتضيه رعاية
القواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان
اطنابا بل عيا يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الاية والبيت ناقصا عن اصل المراد
على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الربط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء
الايجاز ضرب يسمى ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان
معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان
ذلك داعيا له الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من
الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت
حذف الفعل الذي به يتعلق الظرف قلت لا يسد الظرف مسده ووجب
لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر لكان تطويلا والاصح ان يقال
حذف شيء مما يؤدي به اصل المراد وتقدير الفعل انما هو بمجرد رعاية امر لفظي
وهو ان حرف الجر لا بد وان يتعلق بفعل اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة بفعله
على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل
بقلة حروف ما يناظره اي اللفظ الذي هو يناظره من قولهم القتل انفى للقتل
منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره هو في القصاص حيوة لان
قوله لكم لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل
فحروف في القصاص حيوة احد عشر اذا اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل
انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز
يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحيوة وكلام قولهم الكتابة
فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص
اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي

[illegible]

هو القصاص حيوة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع
من الحيوة الحاصلة للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل لما فيه من العلم بالاقتصاص
من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل
وسلم هو من القود واطراده اي يكون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا لان
الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل
ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس
انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي خلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار
بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب
الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان
يكون التكرار مخلا وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز
على الصدر وهو لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز
على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى اخر في استغنائه
اي وباستغنائه قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم
فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة
المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ويرجح ايضا بما فيه من الغرابة
وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته
عن تتالي الاسباب الخفيفة المنقص لسلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس
فيه ما يجمع بين حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد وبخلوه عما يشتمل
عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشيء يستلزم نفسه في نظير
لان ذلك اغراب بتحسنه [illegible] وبتقديم الخبر على المبتدا للاختصاص [illegible]
لان تقديم الخبر على المبتدا النكرة لا يفيد الاختصاص ولجواز الحذف عطف
على اعجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما
ما ذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان

اي [illegible]

[illegible]

او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسال القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول
الرجز انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع
الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا الامور اي كشفها اي جزء الكلام
وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما
قبله من المجرور بمن او في كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولهم ما في القوم دون هلك
[illegible] لاسيما اذا [illegible] اضافة تعين الظرف الى الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف
التنوين لانه محكي كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا
غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما
يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية
اذا اعتبر مع ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه
او صفة نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة ونحوها
كسالمة او غير معيبة وما يؤدي هذا التقدير بدليل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها
فانه يدل على ان الملك كان لا ياخذ المعيبة دون العيب او شرط كما مر في ابواب
الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما
خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من اية
من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني
حذف جواب الشرط للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان
يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما يسهل امره عنده ويرى
ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون
المعرضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص على ضرب واحد على نوع من العذاب وكذلك

اي انكشف امره او جلا امره

اذا قال الشيخ اذا رايته شابا او سكت بحالت الانكار له بما لم تحل من لواني بالجواب مثالهما

اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف ليذهب به الوصف

لتخيف نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ

الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا روسهم عند ربهم

قوله تعالى حتى اذا جاؤوها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب

اي والحذف وغير ذلك كالمذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب

السابقة وكالحال نحو اكرمه بين اي منه والمستثنى نحو جاءني ليس الا

المضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا غلام وكجواب القسم

والعرو ولبثت عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين ناديناه وكالمعطوف

مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق

وقاتل بعد بدليل ما بعده وهي قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا

بعد وقاتلوا واما جملة عطف على جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق

الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه

شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اي فانا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا

اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اذ التقدير فضرب بها فانفجرت فيكون قوله فضربها جملة

محذوفة هي سبب لمذكور هو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس

امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس

فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف

جزء جملة هو شرط كقوله فالله هو الولي اي ان ارادوا وليا بحق فالله هو

الولي والفاء في قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان

تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا

وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل انما انفجرت على التقديرين والتمحل في تشبيهها

قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا او غيرهما اي غير السبب

السبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستيناف فانه على حذف المبتدأ والخبر

في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما اكثر اي والحذف وقد ما اكثر من جملة نحو

انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اي فارسلوني الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا فاتاه

فقال له يا يوسف ومنه بيت السقط طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا

وما لي طربن فاحزنت اسكنها وهو لا تنكروهم اعاودها فلا نعرف الى ان قضيت

من كرى معاودتي وقد ما فعلت او الحذف على وجهين ان لا يقام شيء مقام المحذوف

كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر فانه قد

كذبت الرسل من قبلك فتقدم على تكذيبه فالاصح وقوعه جوابا للشرط بل هو سبب

الحزن والصبر فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها

ان يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف في نحو حرمت

عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال

دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف التناول

لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها ونفعه بالتناول ولم يقدموا الاكل

ليشمل شرب البانها فانها ايضا حرام وقوله منها ان يدل العقل فيه تسامح لان ان تدل

الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف

وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على

امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف بان الامر او العذاب

اي احدهما ليس المراد بل يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فلقائل

ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان
العقل دل على ان فيه حذفا مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على
ذات شخص بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر
في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وفي شانه حتى
يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب
المفرط لا يلام صاحبه عليه لقهره اياه وغلبته اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته
عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له فتعين ان يقدر
في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي ومن ادلة تعيين المحذوف الشروع في
الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو
الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار
والمجرور لا بد له من فعل يتعلق به على ما تقتضيه القوانين النحوية ويدل
على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ
له اي يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام
او القعود بسم الله اقوم او اقعد وقس على هذا كل فعل يشرع فيه ومنها
الاقتران اي ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام بالفعل كقولهم
للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس
المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء الالتيام
والاتفاق يقال رفات الثوب ارفاه اذا اصلحته مما وهن منه والاطناب
اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما مبهمة
والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد او ليتمكن في النفس فضل تمكن

لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا
او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور
بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا
حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها
اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضروري
بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى وكانهما لذتان لذة الوجدان ولذة
الخلاص عن الالم ثم لا يتعين ... وتكرير ... ومما يحتمل ذلك ما في قوله تعالى
هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظلل من الغمام فاستعمل العذاب ياتيهم
من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث لا
يحتسب كان اشد فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة
من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث وبالجملة من اسلوبهم لم
يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح
لشيء ما له اي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء والايضاح
وهذا الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة
وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك
الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله واذ يرفع ابراهيم القواعد
من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي ومن الايضاح بعد
الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ
محذوف اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد اي
رجلا زيد كان اطنابا ابهم في الفاعل اولا وفسر ثانيا ووجه ...

قوله

اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب وتعم
الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن
نعم سواء ما ذكر من الابهام بعد الايضاح ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا
الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه
حيث حذف المبتدا الذي هو محل الاستئناف او ايهام الجمع بين
المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان
الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي تهتز النفس منه ويحصل لها
تاثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع لان الجمع لا يتحقق الجمع بين المتنافيين
الا بان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان
واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام التوشيع
وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب
ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل
ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا
توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف فكانه جعل التعبير عن المعنى
الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص
بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعني بذكره ان
يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف او الابدال فلو قال
بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزيته
الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي من جنس العام تنزيلا للتغاير
في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراده

العام

العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مباين له
لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح
به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر
على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل
وميكائيل وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى
الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله اصبروا وصابروا لان
المصابرة باب من الصبر ذكر خصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة
اطنابا لا تطويلا كتاكيد الانذار في قوله كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون
فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه
وان لا يهتم بدينه سوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون
الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره تاكيد للردع
والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول وفيه تشبيه
نقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك لا تفعل وذلك لان ثم للدلالة
على التراخي في الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار
التراخي والبعد بين تلك الدرج ولان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك
اذا تكرر الاول بلفظ عن واسمه وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين
ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والانقطاع
عن سنن الفصل ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي امن يا
قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها
زيادة التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خط

للسماحة مضجعا أو بأنه يعني كيف فاز بجوده وقد كان من البر والحمد متوغلا في
تكرير ما قد بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابط كما
في قوله تعالى ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا
إن ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون أنني
إذا قلت أما بعد أني خطيبها وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين
يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني
وإما بالإيغال من أوغل في البلاد إذا أبعد فيها واختلف في تفسيره فقيل
هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها أي قول الخنساء
في مرثية أخيها صخر وإن صخرا لتأتم أي تقتدي الهداة به كأنه علم في رأسه نار — أي جبل مرتفع
فإن قولها كأنه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية لكنها
أتت بقولها في رأسه نار إيغالا وزيادة للمبالغة وكتحقيق أي وكتحقيق التشبيه وفي قوله
أي قول امرئ القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا أي خيامنا وأرحلنا الجزع
الذي لم يثقب شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد
وبياض شبه به العيون لكنه أتى بقوله لم يثقب إيغالا وتحقيقا للتشبيه لأن
الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون وقال الأصمعي الظبي والبقر
إذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فإذا ماتا بدا بياضها فإنما شبهها بالجزع وفيه
سواد وبياض بعد ما ماتا والمراد كثرة الصيد يعني مما أكلنا كثرت العيون
عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يشعر بطلان ما قيل إن المراد
أنه قد طالت مسايرتهم في المفازة حتى ألفت الوحوش رحالهم وخيامهم
وكذا توهم غير المقصود في بيت السقط فسقيا لكأس من فم مثل خاتم من الدر

غالبا
لم يهمم بتقبيل خال فإنه لما جعل الفم كأسا وصفها بمثل خاتم من الدر وكان الكأس
مما يكرع فيه كل أحد من أهل المجلس حتى كأنه يقبل دفع ذلك بأن وصفه بأنه لم يقبله ملك
متكبر وكيف غني ونقلي هذا يختص الإيغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم
الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا
المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون فإن قوله وهم مهتدون مما
يتم المعنى بدونه لأن الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث على الاتباع
وترغيب في الرسل أي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم
لكم خير الدنيا والآخرة وإما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها
أي معنى الجملة الأولى للتوكيد على التعقيب فالتذييل أعم من الإيغال من
جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره وأخص منه من جهة أن الإيغال قد يكون
بغير الجملة وبغير التأكيد وهو أي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج
المثل أي لم يستقل بإفادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم
بما كفروا وهل نجازي إلا الكفور على وجه وهو أن يكون المعنى وهل نجازي
ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله وأما على الوجه الآخر وهو
أن يقال الجزاء عام لكل مكافأة يستعمل تارة في معنى الإثابة وأخرى في
معنى المعاقبة فلما قال جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل
يجازي إلا الكفور بمعنى وهل يعاقب فيكون هذا من الضرب الثاني
لاستقلاله بإفادة المراد وضرب أخرج مخرج المثل لاستقلاله بإفادة المراد
مضروب أخرج مخرج المثل بأن يكون الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها
جاريا مجرى الأمثال في الاستقلال وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق
وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى و

جعلنا البشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون وكل نفس ذائقة الموت فقوله
افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة
الموت من الضرب الثاني وكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل
ينقسم قسمة اخرى ولفظه ايضا تنبيه على ان هذا التقسيم للتذييل مطلقا
يعني لما علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى
الى قسمين اخرين لا كما قاله ايضا المتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني
كما توهمه نظرا الى الاستدلال بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل اما ان
يكون لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الاية
فان زهوق الباطل منطوق في قوله زهق الباطل واما لتاكيد مفهوم
كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال عن اخا لعمومه
بوقوعه في سياق النفي او من ضمير المخاطب في لست وهذا احسن من ان
يكون صفة لاخا لانه لا يعرف بالتامل يعني لا تغفله على اسقاط موقعا الخصال
كونك ممن لا يلمه ولا يصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال اي الرجال
المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال نصف البيت دل بمفهومه على
نفي الكامل من الرجال وهو تاكيد لذلك وبتقرير لان الاستفهام فيه
للانكار اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان
الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن التوهم وفيه توقي عن ايهام خلاف المقصود
وهو ان يوتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يوتى بشي يدفع
ذلك الايهام وذكره مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط
الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى ديارك
غير مفسدها اي حال كونه غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى اعني قوله صوب

الربيع

الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل لان نزول المطر قد يكون
سببا لخراب الديار وفسادها فاتى بذلك بتوسط قوله غير مفسدها
والثاني نحو قوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المومنين
اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المومنين لتوهم ان
ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا التوهم
واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمومنين ولهذا عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف
كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى
للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المومنين خافضون لهم
اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين اهله
مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان
من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو في وقت يزين الحلم الاهل وهذا
انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المصنف انه
تاكيد للازم ما فهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين — في الايضاح
لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يعين الحلم يكون مهيبا
في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما
زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم انه لا يكون حليما حين لا يحسن
الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبا به
والذي يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما فسر به كلام المصنف
وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما في حال العين فيه الحلم يوهم
انه في تلك الحالة ليس مهيبا لما بين الهيبة وطلاقة الوجه وعدم اثار الغضب

الحلم

والمبالغة في ذلك الوهم بتوليه مع الحلم في عيون العدا وهيبته بعينه انه مع تلك الحالة
التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدا والتمكن مهابته في صدورهم تكيف في غير تلك الحالة
واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة
كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه اي في وجه وهو ان يكون الضمير
في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله اي يطعمونه
على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد وكقوله
في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون
الا بالليل للدلالة على التقليل وانه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو
ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من
الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام وليس المراد بالكلام هو المسند والمسند
اليه فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال
الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا كالتنزيه في قوله
ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة
لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون
عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه
والدعاء في قوله اي وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه
ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان اي مفسر ومكرر فقوله
وبلغتها اعتراض فقوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيها اعتراضية
ليست عاطفة ولا حالية ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واتخذ الله
ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب مثل الاصل انا ها

تقليل له

نحرج منه او يكون ذلك

بعض النحاة وبرتبته ما ذكره

تنبيه

بيان امر الحيض من كلكم
... اسم الله ...
الفارضين ... لكن ...

والواو وجه هو فايدة مما تاكيد لوجوب اتباع ملته ولو جعلها عطفا على الجملة قبلها
لم يكن لها معنى ومثلها ما ذكره في قوله والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى
انه اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى وقوله اني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض
كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال في
قوله ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال
اي عبدتم العجل من بعده وانتم واضعون العبادة في غير موضعها او اعتراض
اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله اي وكالتنبيه في قول الشاعر
واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من المثقلة
ضمير الشان محذوف يعني ان المقدور ات البتة وان وقع فيه تاخير ففي
هذا تسلية وتسهيل للامر فقوله واعلم فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم
ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء اي ومن الاعتراض
الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا اي كما ان الواقع هو في اكثر
من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب
المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين
اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله
فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فاتوهن من حيث امركم الله يعني ان
الماتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي من الاتيان
طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تاتوهن الا من حيث يتاتى منه هذا
الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير
عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض احد لطيف كما مر من زيادة التاكيد في امر

تخصيص

وان ه

من

على وهن كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن
وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك الي المصير فقوله ان اشكر لي تفسير
لوصينا وقوله حملته امه اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا و
تذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قوله اي
وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض
للمطابقة مع جهنما وللاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة
كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو
لنا فنكارمه فان كون الهجر مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في اليأس
راحة وقال قوم قد يكون النكتة فيه اي في الاعتراض غيرما ذكر حتى دفع الايهام
بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه
بعض القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا اخر كلام لا
لا يليها جملة متصلة بها بان لا
يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في اخر الكلام او يليها جملة غير متصلة
معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى
في اثناء الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر
لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون النكتة
دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فبقي اشتراط ان لا يكون
لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بعض التذييل وبعض صور
التكميل وهو ان يؤتى بجملة لا محل لها من الاعراب بحاله كما في قول الحماسي
وما مات منا سيد حتف انفه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المراد

الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم
فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه هنا دال على ان
الجملة في التذييل يجب ان يكون لا يكون لها محل [illegible] وهذا مما لم
يشعر به تقييد لجواز ان يكون جملة ذات محل من [illegible] فتعقب بجملة
اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها لانهما او [illegible] ويكون بالاعتراض
منها تاكيد الاولى اللهم الا ان يقال لعله في هذا اشتراط على الا
والاعتراض يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد
لها من محل من الاعراب وبعضهم كونه اي وجوز الفرقة الثانية القائلين بان
النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالا
عند هم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او
غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض بعض التتميم بعض صور التتميم وبعض التكميل
وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه
على ما ذكرنا ظاهر ولما علم ما ذكره في الايضاح حيث قال وفي قدر يشترط
في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا
يشترط في الاعتراض ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا
في احد الموقعين اي في اثناء كلام او بين كلامين متصلين ومن التكميل
ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من
جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان
لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز
كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم
اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط

اعتراض

فلا حاجة الى قوله ولا محل لها من الاعراب لانه يتميز عن التكميل بما كان واقعا

في اثنائه الى تمييز سواء كان محلها الاعراب او لا يكون اللهم الا ان يقال ان

الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب

قوله جملة كانت او اقل من جملة او اكثر منها لان ما هو اقل من الجملة لا يبعد ان يكون

لها اعراب حتى الجملة بكلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون

اما بالايضاح بعد الابهام وكما بكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون

العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون فانه

لو اختصر على قوله يسبحون بحمد ربهم لم يكن ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره احد من اثبتهم فلا حاجة

الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار

شرف الايمان فانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان

وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر فيما سبق ظاهر بالتامل فيما ذكر من الامثلة

التي اوردها المصنف في هذا المقام وقيل انه تذييل وقوله تعالى

يقولون بافواههم تحقيقا لذلك تحقيق نظر لان هذا داخل في التتميم

انه اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على هذا القول عري منه

ويجري على التتميم من عنوان يكون [illegible] من عالم القلب ومنه ما في قوله تلك

عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لان الواو قد

الاباحة فان الواو يجيء للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا يرى

انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه حينئذ

يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى

اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله

والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر على قوله والله يعلم

الكـ

انك لرسوله لان سياق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة وحسنه

دفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض

عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب

باعتبار كونه ناقصا عما [illegible] المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام

بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له اي لذلك

الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن

اي ظهر سؤدد اي سيادة وعلاء ولو برزت في زي عذراء ناهد الصبية

الحلة البكر والناهد المرأة التي ارتفع ثديها اي ارتفع وقوله اي قول

الشاعر الاخر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العليا في جانب الفقر اراد

بالعليا [illegible] اعني الواحدة وبالفقر المحض يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب

الي من الغنى الذي [illegible] يصف بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى

هذا البيت [illegible] في اصل المراد [illegible] هذا البيت اطناب بالنسبة اليه

ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجاز التقصير السابق وان يكون مساواة وان يكون

اطنابا [illegible] هذا الاطناب وقريب منه اي من هذا القبيل

[illegible] وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس

قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد

لا يجترئ على الاعتراض علينا [illegible] وصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع

الناس في المهمات الى رايهم [illegible]

[illegible] محض القول [illegible] علم المعاني [illegible]

[illegible] وصلى على النبي محمد واله [illegible] التوفيق في اتمام [illegible]

لده المعنى

البديع

الفن الثاني علم البيان قدمه على علم البديع لشدة الاحتياج اليه

ظهر علم البلاغة ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع
علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة
التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حقق في
تعريف علم المعاني فلم يقل بعلم بالقواعد اذ كما في الاعتقاد بها على ما تقدم
بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم مدلول الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال
واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة
او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم واراده بتراكيب
بعضها اوضح دلالة عليه من بعض ولو عرف شخص له ملكة ايراد معنى قولنا زيد
جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه
لو اورد معاني متعددة بطرق مختلفة بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض
الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح
الدلالة احترازا عن ان يورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون
الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا
حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح خفي بالنسبة الى ما هو اوضح
منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها اوضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة
الى ذكرها الخفاء وبالتقييد المذكور بالمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن
معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف
في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالة الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان
بما ذكره ههنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في الايضاح والمفتاح
دلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل
الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود ههنا فالدلالة

هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني
المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط و
العقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فقاصرا
الدلالة على اللفظ احترازا عن الدلالة غير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون
للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون
للوضع مدخل فيها اولا فالاولى هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة
والتضمن والالتزام والثاني اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الدلالة الطبيعية كدلالة
اخ على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ به ذلك عند عروض الوجع له او لا
يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هو التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم الانضباط
الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام وللمصنف ترك التقييد
لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم ثم ان اهل العلم عرفوا الدلالة اللفظية
الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع
احترز بقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع
وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى ليلا يخرج عنه
التضمن والالتزام واعترض عليه بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى
المصدر المبني للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان بمعنى المبني
للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى وايا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة
وتفسيرها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند
الاطلاق للعلم بوضعه واجيب بانا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ
انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة

يجب ان يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال ويفهم المعنى من اللفظ اي انتقاله منه مركب لا يكفي
استفهاما فيهما منه الا بواسطة تسلسل دلالة اللفظ مستفهم منه المعنى الاولى الوضعية قولنا اللفظ يفهم
منه المعنى كما انه متصف بالدلالة وهذا مبني على ان العلم حصول الصورة التي في العقل او غير
ذلك فنقول دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان
على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان
على الضاحك ويسمى الاولى بعض الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع
اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المختصة الى الوضع ويسمى كل من الاخريين
الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول
الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم
اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخص
العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ويخص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ
والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج
لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الكل والجزء واريد به
الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له
مع انها ليست مطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له يصدق عليها انها
دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست تضمنا بل مطابقة وكذا اللفظ
المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام
يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد
به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة اللفظ على الخارج اللازم
مع انها مطابقة لا التزام وحينئذ ينتقض تعريفات الدلالات بعضها ببعض قلنا الجواب
انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على

على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحها وشهرتها فيما بين
القوم وعنوان المطابقة دلالة اللفظ على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته
على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يعتذر بانه لا حاجة الى هذا القيد لان
اللفظ لما كانت وضعيته كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع
اي اذا اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك فهو دال عليه والا فلا والمشترك اذا اريد به
احد المعنيين لا يراد به احد المعنيين للمعنى الاخر ولو يراد ايضا لم يكن تلك الارادة على
قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين واللفظ ابدا لا
يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان
جزءا فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان تكون تابعة
للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا
عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ اولا ولا نعني بالدلالة سوى هذا والقول
بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير
من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن فهم الملزوم وانه
اذا قصد باللفظ الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا
والتزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان
يراد باللفظ الواحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم
المطابقة ... اجمع ذلك لكنه مما لا يضر في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الكل
والجزء اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة لا تضمن وانما اخذ يصدق على
تعريف الاخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه
شرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي
بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التامل

والقرائن والكنايات نسبة الخارج الى الموضوع له كسبب سائر الخارجيات الموقف لاله اللفظ عليه وقد الذي
بلا مرجح يكون توجيها او لا اعتقاد المخاطب بعرف او غير ذلك ولو كان كذلك اللزوم مما يثبته اعتقاد
المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات
وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم
الذهني ووجه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم
معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قرائن الاحوال والاظهر ان
مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم
عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات و
الكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح
والخفاء والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتاتى
بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك
المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ
لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده
يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون كلام
يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او
اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك
المفهومات كان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان
لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل
واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا
هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه الذي اليه يشير بقوله والا
انه ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم من ان لا يكون عالما بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالا

او يكون عالما ببعض منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا
يكون كل واحد منها دالا او يحتمل ان يكون بعض منها دالا دلالة اقل وايا ما كان لا يتحقق
فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم
بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة موقوف
على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع
انما يتوقف على فهم المعنى مطلقا لا على فهمه من اللفظ و تقرير الفرق بينهما يقال ان فهم المعنى
في الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع فلا يتوقف على فهم المعنى في الحال بل في ذلك
الزمان السابق … وقيل لا نسلم انه اذا كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح
من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها في العقل
بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها يكون عسر الحضور
الى التفات اكثر ومراجعة اطول لكثرة ما يفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ
مع سبق علمنا بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ
على الحس والمعاني على العقل والجواب ان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء ان يكون
ذلك بالنظر الى نفس الدلالة لا ترى ان دلالة الالتزام كذلك لا بالنظر حيث انها دلالة الالتزام قد تكون
واضحة كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط
بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب قطعا عند العلم بالوضع ومشروط بعدم
… العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطوها انما هو من
جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطوها ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات
ويتاتى بالعقلية اي والايراد المذكور يتاتى بالدلالات العقلية لجواز ان تختلف
مراتب اللزوم في الوضوح اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ولزوم اللوازم للملزوم

في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشيء واحد لوازم متعددة بعضها
اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى
الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وخفاء
وكذا اذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح منه للبعض فيمكن تادية
ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان
المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصوله
في الذهن حصوله فيه سواء كان بلا وسط او بواسطة واحدة او بوسائط متعددة
وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا
زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه كثير الرماد وجبان
الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك العبارات التي بعضها
اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فلما انه يجوز ان يكون المعنى جزءا من شيء
وجزءا من شيء اخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة
الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان
عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون
الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم
الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة
لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على
ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير
التفات الى الاجزاء كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس مثلا قد يخطر بالبال ومعنى النوع
بالبال ولم يلاحظ النسبة سيما في هذه الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر

وفيه نظر لانه يلزم منه ان لا يكون الجنس ذاتيا كما عرف معنى الذاتي فتدبر

الشيء بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هنا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى
الواحد ما يؤدى به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبيا وما ذكرت
هنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد
بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد
باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني الافرادية
لكن لما ساعدنا القوم في التقييد فنقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه
التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان يكون بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو
جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة
على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي
بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع
نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له اي ما هو موضوع له ذلك اللفظ لا بعض اللازم ما وضع له
عند سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم
ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم يقم قرينة على عدم ارادة ما وضع
له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية
كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال
من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والملزوم
انما هو الدال على اللازم الذي لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب
في المجاز ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح الا في التقليل من اقسامه على ما سيجيء
وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه جزء معناها لان المراد في المجاز هو اللازم
فقط والكناية على عدم ارادة جميعها والجزء مقدم على الكل بالطبع فيقدم بالوضع ايضا

[illegible]

اللزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم
على الكل طبعا اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع
ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان
اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اي
للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة المبنية عليه فانحصر المقصود من علم
البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان التشبيه في علم البيان بسبب
الاستعارة المبنية عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لـ
كثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة
وعموم فوائده واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في ترتيب وتعريف علم البيان على
ما اختاره السكاكي وانت خبير بما فيه من الاضطراب والاوجه ان يقال علم البيان
علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم تشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات
الى الاشارات الخفية التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا باب التشبيه الاصطلاحي
الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص
من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره فقال التشبيه
التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك
اتى هنا بالاسم المظهر ولم يأت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فان اللام في التشبيه
الاول للعهد وفي الثاني للجنس ومما يقال ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت
عين الاولى فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك
دللت فلانا على كذا اذا هديته له على مشاركة امر لامر في معنى فالامر
الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه وظاهر هذا التفسير يتناول مثل
قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك فالمراد هنا ما لم يكن

ايضا المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بحيث لا
يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو
انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا او لقيني منه اسد على ما
سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة امر لامر في معنى مع ان شيئا منها
لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان
اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المص هو الدلالة
على مشاركة امر لامر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد
وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد
عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة
التخييلية كاثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر
عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيجيء ان شاء الله تعالى فدخل
فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه
نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول
المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر
كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي
بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة
انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان
يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة
تحقيق وتفصيل في اخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر هنا في اركانه اي البحث في
هذا المقصد اما عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه اعني المشبه والمشبه به
ووجهه واداته او في الغرض منه او في اقسامه واطلاق الاركان على الاربعة

المذكور اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى فكان
جزء واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة
المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة المذكورة طرفاه اما حسيان قدم البحث
عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه
ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به
اما منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات
فالمراد بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا من قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس
وهو الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر
في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وفي
كلامه نوع تسامح لان الصوت الضعيف والهمس والنكهة وكذلك البواقي المدرك
بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر
وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما
لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست
التشبيه م الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما كونهما
جهتي ادراك كذا ما سمي تخيلية او مختلفان بان يكون المشبه عقليا والمشبه به
حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي لانه عدم
الحياة عما من شانه ذلك والسبع حسي والثاني مثل العطر يشبه بخلق كريم فان
العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهي كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال
بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان العلوم العقلية مستفادة
من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك
الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا

نعم وهو غير جائز بدون ذلك كيف لا وقد يحاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور و
كان م المسك بالطيب فيقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كما
مر في القلب واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فيجب ان يقدر المعقول
التشبيه م محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح حينئذ التشبيه ثم لما
كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة ولا بالقوى العاقلة مثل
الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي
تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطالب لانه لو جعل كلا قسما لكثرت
الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى تفسير الحسي والعقلي بقوله
الخمسة والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم
والذوق واللمس فدخل فيه اي في الحسي بسبب زيادة قولنا او مادته الحسي الخيالي وهو
المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما
في المشبه به في قوله وكان محمر الشقيق هو ورد احمر يقال له شقائق
وهو م النعمان وفي وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حماه وكثر فيها
اذا تصوب اي مال الى السفل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم
وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح
الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند
المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة به لكن مادته التي تركب هو منها كالاعلام
والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالحس وبالعقلي ما عدا ذلك اي
المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل
لا يكون م فيه الوهمي الذي لو ادرك لم يدرك الا بها ... خلاف الخيالي فانه منتزع
منه ولهذا قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحد الحواس المذكورة ولكنه بحيث

لو ادرك لكان مدركا بهما او بهذا القيد يخرج عن العقلي كما في قوله اي كما في قول امرئ
القيس أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال يقول أيقتلني ذلك الرجل
الذي توعدني في حب سلمى والحال ان مضاجعي سيف منسوب الى مشارف
اليمن وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا احدده ووصف النصال بالزرقة
للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها
مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس
المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال الثابتة فيه من طرق الحواس ولا بالوهميات
المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقهما في بحث الوصل والفصل وذلك
لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدت الى الخيال عن الحس المشترك اذ لم يقع بها
احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤوس الشياطين ليست من المعاني الجزئية
بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم
تدرك الا بها وليست ايضا مما يتعلق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في
هذا المقام ان من القوى الادراكية ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانها تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كانسان له
جناحان او رأسان او لا رأس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها
منتظما بل النفس هي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا
الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد
بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول شيء يهلك
الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما
للسبع وما يدرك بالوجدان اي ويدخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة

وتسمى

وتسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فان المفهوم من اطلاقهما خلاف اللذة والالم
العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحلم وتحقيق
ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك
والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي و
عقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها او كمال كتكيف
الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملائم بالابيض والمخصوص بالملاحة وفي
السامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذا
البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فكادراك القوة العاقلة كالاوهام وكمالاتها
والمجردات اليقينية ونيلها فانه تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية
وقس على هذا الالم واللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة
وكذا الالم وهو ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلعلهما عبارة عن الادراكين
المذكورين والادراك ليس مما هو يدرك بالحواس الظاهرة فدخلا بالضرورة فيما
علم بالعقل باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات
المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع
والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي
وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد فيه
في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني
مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما
وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على
اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد
والنور في الشمس والمراد بالتخييلي ان لا يوجد ذلك في احد الطرفين او في كليهما الا

[illegible]

على سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في قول القاضي التنوخي
وكأن النجوم بين دجاه هي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليل وروى دجاها والضمير لليالي
او النجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور
في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء
اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك الامر
اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت
البدعة وكل ما هو جهل تجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق
ولا يامن من ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة
فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور اذا اريد التشبيه
لان السنة والعلم تقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي
كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة
وكل ما هو علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنفية البيضاء والاول على خلاف
ذلك اي تخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد
الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له
سواد صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي كتشبيه النجوم واظلام
النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب اي ابيض في اسوده فيما سواده محقق او
بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما اسوده
محسوس بحس الابصار فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون محقق
كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التاويل وهو تخييل ما ليس
بمتلون متلونا وعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن
لاحت بين الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة

هي التي تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به
فساد جعله اي جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في الطعام وعدم
كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان المعنى مما لا اشتراك فيه المشبه اعني النحو
لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول
مثلا فان وجد في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به ذكره
في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو فكان فاسدا لا ينتفع به بل استضر
لوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح
فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر
فالمعنى ان وجه التشبيه فيه هو كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى
الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد الا براعاة احكام
النحوية من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يحصل الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه منه
وهي التغذية ما لم يصلح بالملح واما من جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا
فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما لا يفسد
الكلام وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك
بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها
عن غيرها كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل
ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين والخارجة تكون
معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي هيئة متمكنة
في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة باحدى الحواس الخمس كالكيفيات
الجسمية اي المختصة بالاجسام مما تدرك بالبصر وهي مرتبة في العصبتين المجوفتين قوة
اللتين تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والهيئة

احاطه نهاية واحدة بالجسم كالدائرة وعلى نهايتين كشكل نصف الدائرة او ثلث نهايات
كالمثلث او اربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل قار الذات في نفسه
بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك
عن المنفصل وبالقار احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة
وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق
وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركة
والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة
عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج وجعل المقادير والحركات من الكيفيات نظرا الى ان المقدار
من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا
تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة فكان المراد بالمقادير ما يوصف بها من الطول والعرض والتوسط
وبالحركات من السرعة والبطؤ والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمقادير والحركات كالخلقة في
المتصف بها المتحيز باعتبار الخلقة التي عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء
الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت
الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح
باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن
الاصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع
الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع
للقارع والمقلوع للقالع ويحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا ويختلف في
قوته وضعفه ويحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته كما في الماء وبالآلات
المسكة او في ضيق المنفذ او ضيقه او سعة الثواقب كما في المزامير للتموج يختلف

ونقلا

ونقلا او بالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من
الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض
والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مودعة في زائدتي
مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء
لها الا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى
محلها كرائحة المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة سارية في البدن
كله بها يدرك الملموسات الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة
هي اوائل الملموسات التي بها يتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن
بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من
شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق
المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية
تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة
ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع
والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء واللين وهي كيفية تقتضي
قبول الغمز الى الباطن ويكون الشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا
يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبوله الغمز الى الباطن من الرطوبة وعدمه
من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين ولكون هذه الاربعة الملموسات
من مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط
لو لم يعقه عائق والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب
المركز لو لم يعقه عائق وكل منهما في الحقيقة مبدأ لدافع محسوس حتى
مع عدم الحركة كما يجد الانسان من الحجر اذا اسكنه في الهواء فانه يجد فيه

مه اتفق هابط و لا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف
واللزوجة والكثافة الهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في
غير الكتب المذكورة في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية
اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء
اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وقيل هو ان يكون
سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة
كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم العلم قد يقال على الادراك المفسر بحصول
صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك
الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما
نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة
والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام والحلم وهو ان يكون
النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه وسائر
الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وعرفت بانها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية
ويقرب منها الخلق وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية الا
ان للاعتبار مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة
والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما
حقيقية والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في
الذات بل يكون معقولا بين شيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها
ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب كذلك
قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له الا بحسب اعتبار
العقل كالصورة الوهمية المشبهة بالمخلب او الناب للمنية وفي كلتيهما اشارة

صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي منحصر بين عقلي حقيقي كالكيفيات
النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم
عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي
لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتلاء من السكاكي بالاطلاع
على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر في احاطته باسرار كلام
العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع
التشبيهات وتحقيق اللطائف المودعة فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد و
اما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من متعدد واما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه
حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل
من عدة امور وبينه سيعرف لفظ المفتاح وفيه نظر سيعرفه وكل منهما اي من الواحد
وما هو بمنزلة الواحد حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه
اما واحد او غير واحد وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور
ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة
الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الامور بل في الهيئة او الحقيقة الملتئمة
وكذلك المتعدد كذلك اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه
عقلي والمتعدد دالا على ترتيب منه ما هو بمنزلة الواحد انها اما حسي او عقلي او
مختلف لكونه لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من اجزائه
لم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه متى
كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به الا حسيين لانه
لا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي
يعني ان وجه التشبيه امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوجد من العقلي

وبعضها عقلي كالامر العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك
بالحس لا يكون الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان
يكونا حسيين وان يكون احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل اذ لا امتناع
في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي و
لذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح
فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو
اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السوال ان كل
وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي
يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الشركة فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي
بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو
جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه
التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الوجه
بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر وان كانت
الحمرة الكلية المشتركة بينهما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما
جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه التشبيه بان يكون هو
عقلي لان المصنف قد بعد لهذا التحقيق الى التسامح كما نرى في قوله الواحد الحسي
شرع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه
اما واحد او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي
او عقلي او مختلف فصارت سبعة اقسام وكل منها فطرفاه اما حسيان او عقليان
او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس يصير ثمانية وعشرين لكن يجب كون
طرفي الحسي حسيين فيسقط تسعة اقسام ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من

والحسي شيء ...

اثنى عشر من الواحد الحسي تسقط ... من المركب الحسي كذا وكذا ومن المتعدد كذا وكذا ومن المختلف كذلك ... الساقط ...

المبصرات

المبصرات والخفا اي خفاء الصوت من المسموعات وفيه تسامح لان الخفا ليس بمسموع وكذا
في قوله وطيب الرائحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من
الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق
بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعرى عن الفائدة والجراءة هي على وزن الجرعة
الشجاعة ويقال اجترأ الرجل جراءة بالمد وانما اختار الجراءة على الشجاعة لان الشجاعة
على ما فسرها الحكماء مختص بذوات الانفس الناطقة لوجوب كونها صادرة عن
روية فيمتنع اشتراك الاسد بخلاف الاصل فيهما اعم والهداية اي الدلالة الى
الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه
معقولان فان الوجود والعدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن
الفائدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو
ان تثبت لهذا معنى من معاني ذاك او حكما من احكامه كاثباتك للرجل شجاعة الاسد
والعلم حكم النور في انك تفصل بها الحق والباطل كما تفصل بالنور بين الاشياء
فاذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو والعدم سواء لم تثبت
بينهما شيء بل انما نفيت وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها
ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء
فوجوده شبه بالعدم فاذن اثبتنا الا ان نعمل على هذا الظاهر ولا مضايقة فيه
والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه
به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور
يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق كريم فيما
المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر
وفي بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة

الصوت

اي م

الجراءة

بينه

هذا

واستطابه النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان
تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر
بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان
في كونهما طريقين الى الادراك ويقرب من هذا ما قيل ان المراد بالعلم هو العقل و
لو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل
والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار
حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين
لكنه ينقسم باعتبار اخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد
والاخر مركب فان قلت ما معنى التركيب والافراد ههنا ولم خص هذا التقسيم
بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب
المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين
في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا وجه الشبه ضرورة ان
وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا مركب من الحيوان والناطق
بل المراد بالمركب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء
واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك
ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه يكون
به هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى وحينئذ لا يخفى عليك ان
التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة
اشياء لكل منها دخل في تحقيقه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور
لان تركب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان تقصد الى متعدد ثم تنتزع
منهما هيئتين ثم تقصد الى الاشتراك في هيئة تعمهما وتشملهما يكون
اما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا [illegible] كما ذكره في المفتاح من ان وجه الشبه [illegible]

انما يكون

واحدا بمعنى واحد بهذا المعنى اما يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدا او لا يكون في حكم الواحد [illegible] ح

اما ان يكون اذا كان وجه الشبه مركبا حسيا فيما اي في التشبيه الذي
طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت
وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية حين نورا الملاحية بضم الميم عنب ابيض في حبه
طول وقد جاء تشديد اللام كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اسرار نوره م
البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في
قوله كما الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى الصغار م
الصغار وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي تقاربها حال كونها على الكيفية
المخصوصة منضما الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة
اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب
والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في رأي العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا
في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اي مقداره في
القرب والبعد وعبر عنه صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف جمع بينهما فكأنه
اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض
المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات و
بالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا
التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان
لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وتسمية المقيد مقيدا ح
قد يكون مفردا وانه لا يقتضي التركيب وفيما اي والمركب الحسي في التشبيه الذي
طرفاه مركبان كما في قول بشار كأن مثار النقع يقال اثار الغبار اي هيجه فوق
رؤوسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي تتساقط بعضها في اثر بعض والاصل
تتهاوى فحذفت احدى التائين فمن جعله ماضيا لم يؤنث لكون فاعله الكواكب

فقد أخل بالكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما نطلع عليه في أثناء شرحه
وقوله من الهيئة بيان لما في قولنا الحاصل من هوى بفتح الهاء أي سقوط أجرام مشرقة
مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى
وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في أسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه
بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب
ولذلك وجب الحكم بأن أسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في تشبيهه تفرق
يتوهم أنه كقولنا كأن مثار النقع ليل وكأن السيوف كواكب ونصب الأسياف
لا يمنع من تقدير الاتصال لأن الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها ألا ترى أن ليس لك
أن تقول لو تركت الناقة ولو ترك فصيلها فتجعل الكلام
جملتين ومما ينبه على ذلك أن قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل
والكواكب مذكور على سبيل التبع ولو كانت مستبدة بشأنها لقال ليل وكواكب تهاوى
لم تقتصر على أن أراك لمعان السيوف في أثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر
عن هيئة السيوف وقد سلت من أغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب ولهذه
الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لأنها لا تقع في النفس إلا بالنظر إلى أكثر من جهة واحدة
وذلك أن للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الأيدي بها للضرب اضطرابا
شديدا وحركات سريعة ثم إن لتلك الحركات جهات مختلفة وأحوالا تنقسم بين
الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وإن السيوف باختلاف هذه الأحوال
تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم إن أشكال السيوف مستطيلة فنبه على
هذه الدقائق بكلمة واحدة وهو قوله تهاوى فإن الكواكب إذا تهاوت اختلفت
جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل ثم إنها بالتهاوي تستطيل
أشكالها فأما إذا لم تزل عن أماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله

أن أسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه أنه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به
معنى الإثارة لكون الواو بمعنى مع ههنا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمرا وبكرا إن بكرا
في حكم الصلة للضرب وليس المراد أن أسيافنا معمول للمصدر على ما يسبق إلى الوهم والمركب
الحسي فيما طرفاه مختلفان أي أحدهما مفرد والآخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق
بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حمر مبسوطة
على رؤوس أجرام خضر مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه
كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق
في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما أي وجه الشبه الذي
يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة أي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة
من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها تركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على
وجهين أحدهما أن يقترن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف
عبارة الشيخ في أسرار البلاغة حيث قال اعلم أن مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا أن
يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين أحدهما
أن تقترن بغيرها من الأوصاف والثاني أن تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالأول
كما في قوله أي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز أو أبي النجم والشمس كالمرآة في كف
الأشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركة السريعة المتصلة مع
تموج الإشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كأنه يهم بأن ينبسط
حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له يقال بدا له إذا ندم والمعنى ظهر له رأي
غير الأول فيرجع من الانبساط الذي بداه إلى الانقباض كأنه يرجع من الجوانب إلى
الوسط فإن الشمس إذا أحد الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية
لهذه الهيئة وكذلك المرآة إذا كانت في يد الأشل الوجه الثاني أن تجرد

ان يقترن بالحركة غيرها من م

الشمال وبعضه م

المركبة عن غيرها من الاوصاف فهناك ايضا يعني كما لا يعتبر الاوصاف فكذا في
الثاني لا يعتبر اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات مختلفة بان كان يتحرك بعضه
الى اليمين وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان
وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا كحركة الرحى والسهم لا تركيب فيهما
لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف
قار بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا
مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في حالتين
اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة وقال الشيخ
كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه
ان يعز ويندر وكلما كانت التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها ابعاض
الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر
في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل
فكانها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب
في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب
يقعي اي يجلس على اليته جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة
لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول
المفتول عن الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه
يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة
من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار
الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مصلوب
كانه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم

او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبه المصلوب بالمتمطي المواصل
تمطيه مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فروعي الجهات الثلث ولطف بحسب التركيب
والتفصيل بخلاف تشبيه المتمطي فانه من قريب التناول يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه
امرا جليا والمركب العقلي وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في
قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر
بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص
وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل
بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه
من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمام
يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء
من هذين الوجهين ويحكى ابرقت السماء اذا اصابتنا ذا برق وفي الاساس ابرقت فلانة اذا
تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف
الجار واوصل الفعل فلما راوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه
من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان
المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة للقوم العطاش
ثم تفرقها وانكشافها وبقائهم متحيرين اي بواسطة اتصال بعضها ببعض باعتبار ان يكون وجه التشبيه
المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت مثل في ان يظهر للمضطر الى الشيء
الشديد الحاجة اليه امارة في وجوده ثم تفوته ويبقى بعد ذلك بحسرة وزيادة ترح فان قيل
ليست هي التي تدخل في التشبيه لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور
الغمامة ثم انكشافها بل هو مثل السابق في ان التشبيه بالوجه العقلي قلنا فان قيل
هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصيب ويخطي ويكدي تشبيها واحدا
لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف

العقلي م

وجه الشبه م

ابرقت م

بالجمع بين الصفتين وان احديهما لا تنفك عن الاخرى قلت الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان
تثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء موئس وكون الشيء ابتداء لآخر امر زائد على الجمع
بينهما وليس في قولنا هو يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى
امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت
تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو
لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كما ذكره المصنف عن علماء
البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل
الاستعارة بالكناية على ما ستعرفه ان شاء الله تعالى ثم قال وعند هذا ذكر ان
التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب
فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده
قبل الحذف فاذا قلت زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات
نسق مخصوص بل لو قدمت التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة
لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد علم ان وجه التشبيه ثلاثة اقسام
واحد ومركب ومتعدد وعلم من الاولين تفرع الثالث وهو اما حسي او عقلي
او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد
العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل
اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طائر بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي
وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشأن اي شرفه واشتهاره
الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه
اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبيه كا
بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس
التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للآخر

وقد نقله

[illegible]

ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح
الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد
وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام
فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية باحد فتمليح والا فتهكم
وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او
مثل او شعر نادر وان يكون قولنا هو حاتم مثالا للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما
هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم
اشارة الى قصة حتى تعين قصته قال الامام المرزوقي في قول الحماسي اتاني عن ابي انس وعيد
فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل الابيات قصد بها الهزء والتمليح فان
قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو
التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل والحاتم وحينئذ لا تمليح ولا تهكم
لانا اذا قلنا للجبان كالاسد في التضاد اي في ان كلا منهما مضاد للآخر لم يكن من
الملاحة والتهكم في شيء وايضا فيثبت الملاحة الى التعليل بقوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا
له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح
بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح
ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد
الجراءة والجود بواسطة التمليح والتهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المحققة
فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التمليح او التهكم
هكذا ينبغي ان تفهم هذا المقام وادواته اي ادوات التشبيه الكاف وكأن وقد قال
الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا
نحو كانك قائم لان الخبر هو المخبر عنه والشيء لا يشبه بنفسه وفيه انه للتشبيه مطلقا

للبخيل

هن

اداة

[illegible]

ومثله مثال على حذف الموصوف المقدر اي كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك فلت وكانى قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناه كشبه ونحو وما يشتق من لفظ المماثلة والمشابهة وما يؤدي معناهما والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا نحو زيد كالاسد او تقديرا نحو كالاسد وقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضماير لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلناه من قبيل المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير كون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والوقت مقدر كقولهم اتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به هو كون الحواريين انصار

مقدر يلي الكاف كما ترى في كصيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصارا مثل كون الحواريين انصارا فتوهم بعضهم من ظاهر قوله وقع التشبيه كذا وكذا ان المرادين الاول منه والثاني مشبه به فجزم بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الاول حسن لان يكون نظيرا لقوله او كصيب وبان نسبة التشبيه بالقول مما لا وجه له وهذا غلط منه لان مراد القائل انه وقع في الظاهر بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف وفيه مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا البعض وهو ان معنى كلامه فاوقع التشبيه اي تشبيه كون المؤمنين انصار الله على اللام للعهد بين اي دائر بين كون الحواريين انصار الله على ما فهم ضمنا يستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح بعنوان المشبه كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصار على ما فهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد الاول لا الثاني اذ لا معنى للتشبيه كونهم بقول عيسى وقيل المراد بالحواريين في قوله وقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنين لانهم حواريو محمد عليه السلم اذ حواري الرجل صفوته وخلصاؤه وقد يليه غيره اي غير المشبه به الكاف وذلك المشبه به فذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال على الكل وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها

اي اللام في السبيل للعهد اوقع التشبيه ... المعهود ... كون المؤمنين انصارا

هو م
مومنين م
محمد م
عليه م

كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل
اعني الحال والقصة العجيبة الثاني نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه
من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه
حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها
وما يتعقبها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد
الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف
محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله او كصيب
قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا معنى ان يرجح عليه بخلاف قوله او كصيب
فان الضماير في قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب
الكشاف لولا طلب هذه الضماير مرجعا لما كنت مستغنيا عن تقدير مضاف مثل
ذوي صيب لان المعنى على الكيفية المنتزعة من مجموع الكلام سواء ولي حرف التشبيه
مفردا يتأتى التشبيه به ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الآية
كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل
لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها
بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم
في الدنيا وسرعة انقضائهم وموتهم عنها وتركها خالية هذا كلامه
فان قيل اذا لم نطلب الضمير مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه
الاصلح الى تقدير مثل الاسلاك ان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب
بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار
على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة
المذكور كما في قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما احتج

والقناء دم

مفرده

القصة

٢٠٠

باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه
ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا كما انزلناه
الذي استوقد قلنا نعم وقد ظهر بما ذكرنا ان هو الى ان تقدير قوله كماء
كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا وقد
سهوا ايضا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا
ان قرب التشبيه وادعي انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما في علمت من
الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا
ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن
دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن انه
هو هو بل يظن ويتخيل او في كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه نظر
للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك فانما يدل عليه علمنا
بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه
سواء ذكر الفعل او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه
من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى
المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه اي المشبه بان يكون امرا
وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي
قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه
اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة
بل صار اصلا براسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان
يتناهى بعض افراد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه
ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله بحال المسك

الذي هو من الدماء ثم انه لا يبعد في الدماء لما فيه من الاوصاف الشريفة التي
لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه
ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا
استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فهو كالمسك
تشبيه بالمسك وليس مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او
حاله عطف على امكانه اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاو
صاف المشبه كما في تشبيه ثوب باخر في السواد اذا علم لون المشبه به دون
المشبه والا لم يكن لبيان الحال او مقدارها اي مقدار حال المشبه
في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود
بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه
اي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من
على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه
ما لا تجده في غيره لان الف النفس بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات
وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم
كاطول ما يتوهم او كانه لا اخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله
ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزاهر وكذا اذا قلت في
وصف يوم بالقصر يوم كاقصر ما يتصور او كلمح البصر او كساعة لا تجد له ما
تجد في قولهم ايام كاباهيم القطا وفي قوله ظللنا عند باب ابي نعيم
بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذلك
عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يجد
فيه من الانس ما يجده في قوله اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن

المشبه
ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه الشبه في
به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف ظاهر
هذه العبارة ان كل الاغراض الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان
امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه و
دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي
الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين في السواد
لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه
اتم بل هو يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به في وجه الشبه لا
ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما كان و
ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول
واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه
به لزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك
قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية والاشهرية
لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان
السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد ولان الهيئة
المركبة من الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة اتم ولا
هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان
التشبيه بها لتادية هذه الاغراض اوفق وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي
لانه قال ان حق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى
حالا معها والا لم يصح ان يكون المشبه به مسلما لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه
ولا لزيادة تقريره فلا لانه في معرض التزيين والتشويه لامتناع تعريف المجهول

بالمجهول وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الابلغ او في معرض الاستطراف كما في
تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع
وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف
المشبه لحضوره به كالممتنع لشاهنته اياه او للوجه الاخر اي نقلا لندرة
حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه الى المشبه
لمثل ما ذكر اي ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة
وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون اعرف واخص
واقوى في صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل
ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب لسياق الكلام وبالجملة فلا
لابطال دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع ان
التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للترغيب او التشويق
او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان والاستقباح او الغرابة
والندرة لتحصيل الغرض واما في وجه التشبيه الذي هو الجهة المشتركة فلا
وحينئذ لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي هو
التشبيه اعني الامر الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال
يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه
بيان حال المشبه او بيان مقدار لكن يجب في بيان مقداره ان
يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه
لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه اذا كان الغرض
الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع او ان يكون مسلم
الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او كون

او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذ اقصد استطرافه او ترغيبه مرغ
معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه
اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة
قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما في تشبيه فحم
فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما استطرف
المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة وللاستطراف
وجه اخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر
الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور
المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية ولازوردية تزهو وقال الجوهري
زهي الرجل فهو مزهو اي تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو
زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يعني ان تزيد بها الازهار الحمر
الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار في اطراف كبريت
لان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة
بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج
فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد وو جه
اخر انه اراك شيئا لبناث غض يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم
يستولي عليه اليبس وبني الطباع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد
ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به احدر وقد يعود
الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه
في وجه التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه التشبيه مشبها
به قصدا الى ادعاء انه زائد في وجه التشبيه كقوله اي قول محمد بن وهيب
وبدا الصباح كان غرته وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال

في وصف البنفسج

وذلك

وغرة الصبح لبيانه

غرة الشيء لا غرة واكرمه وجه الخليفة حين يمدح فانه قصد ان وجه الخليفة اتم من
الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة
حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه
كاملا في الكرم يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني بيان
الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة
بالرغيف ويسمى هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا الذي ذكرناه من
جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في
وجه الشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض الى المشبه او ادعاء كما
في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه الشبه وهذا
الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبه
بالزائد على ما قررناه فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير
قصد الى كون احدهما ناقصا والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان او
لم يوجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها
ومشبها به احترازا عن ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي
اسحق الصابي تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب
فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل وانث
السماء والباء في بالخمر للتعدية وليست زائدة على ما وهم ام من عبرتي كنت اشرب
لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة
والاخر ناقص فيلحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع
بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه
الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير
من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط ونحو

التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها
به لانه ازيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة جملة القول انه متى لم يقصد
ضربا من المبالغة في اثبات الصفة للشيء والقصد الى ايهام في الناقص
انه كالزائد اقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون
او جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده او قريب منه في الاصل
فان العكس يستقيم في التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم قلت امتناع
ترجيح التساوي يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا
قلت التساوي بينهما انما هو في جهة وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما
مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب غير قصد
الى الزيادة والنقصان لكن لما استوى بالنسبة الى الامر الذي قصد اشتراكهما فيه
كان الاحسن ترك التشبيه المبني في الاغلب على كون احدهما كاملا والاخر
ناقصا والاخر كاملا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي
الغرض منه واما النظر في اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين و
اخر باعتبار الاداة واخر باعتبار الغرض فقد ذكر هذه الاربع على الترتيب السابق
واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه
به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اي المفردان غير مقيدين
كالخد بالورد او كتشبيه كل من الرجل والمراة باللباس للاخر في قوله تعالى هن
لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس
او لان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر
للعورة فان قلت اين التقييد في قوله لكم ولهن قيد في المشبه به قلت لا اذ لا مدخل
له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان كقولهم
لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي

المقيد بان الحصل من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون
رقمه على الماء لان التشبيه وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو
موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد
يكون بالاضافة وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اي احدهما بالمفعول او بغيرهما
غير مقيد والاخر مقيد كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل فان المشبه وهو الشمس
غير مقيد والمشبه به وهو المراة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه اي
كتشبيه المراة في كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما
تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق ٢
تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة
حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف
حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض تشبهها
بنظايرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت
شيئا واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل
جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا
درر نثرن على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق
تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب
سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها
الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله وكانما المريخ والمشتري قدامه في شامخ
الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل
المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يتكلف يمكن ان
يعتبر لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف
وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية فان الصحيح

ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد
شي يصلح ان يشبه به وهو القول الحق والمذهب الجزل وان جعلتهما مفرقة
فلا بد من التكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا و
اظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار واظهاره
الايمان بالاضاءة وانقطاعه او في الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما
يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد و
البرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام
بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت
نشرن على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب
من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر
نابت على راسه شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى
التامل فان المشبه به في قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون
رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق او الشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور
المعدودة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي
من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود
المنور وتشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل وجعل التشبيه في قوله نحو قوله
والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كانها بوتقة احميت
يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم
وقوله وكانما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه
والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب
وعكسه وكان ما ذكره المص اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه
الشاة الجبلي بانه وقع في الاول الى ما يحصل فيه الامور المتعددة المختلفة

خلاف الثاني ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام
يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال
تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور
اي تتصور بحذف التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا
مشمسا ذا شمس لم يسترها غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها
انضر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر
شبه النهار المشمس الذي اختلط بازهار الربوات فنقصت باخضرارها
من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر والمشبه مركب
والمشبه به مفرد ولا يخفى ما فيه من تسامح وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين
وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف
او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي قول امرئ القيس يصف كذا ذكره
العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا
بعضها لدى وكرها العناب والحشف هو ارداء التمر البالي شبه الرطب
الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي
اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولهذا
قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ و البلاغة
حسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق
وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اي قول المرقش
الاكبر يصف نساء النشر اي الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير
واطراف الاكف وروي اطراف البنان عنم هو شجر احمر لين وان تعدد
طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ
الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي

البحتري
وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري
بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد
اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام
او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور شبه ثغره بثلثة اشياء وفي قول الحريري
يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب تشبيه الثغر بخمسة
اشياء وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر
غير مذكور لفظا ولا تقديرا الا ان لفظ كانما في بيت البحتري يدل على
انه تشبيه لا استعارة وسيجيء في هذا كلام ان شاء الله ومن تشبيه الجمع
قول الصاحب بن عباد في وصف ابيات اهديت اليه اتتني بالامس ابياته
تعلل روحي بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان
ونيل الاماني وعهد الصبى ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجع القيان
وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه باعتبار
وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل
والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي
التشبيه الذي وجهه وصف منتزع من متعدد امرين او امور كما مر
من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف
الاشل وتشبيه الكلمة بالبدر والتشبيه في قوله تعالى مثل
الذين حملوا التورية الاية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت
الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي
حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من
عدة امور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان
وجه التشبيه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب

الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو
عايد الى التوهم وكذا قوله مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وما اشبه
ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف فيجري يجعل
التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من
امور واذا لم يكن التشبيه عقليا لم يقال انه تضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا
او ضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال
ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقران والحيوة للعلم واما غير
تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل فعند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا نحو م
من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه
الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم اخر
للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل
ظاهر وجهه او فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو زيد ما مر م
كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم كالحلقة المفرغة لا
يدرى اين طرفاها اي متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا ممر م
وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع
تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة
بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب كالدملج فان موضع الانفراج منها يكون
طرفا ومقابله وسطا وذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب
حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ
وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك انها سئلت عن بنيها ايهم افضل
فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم
افضل هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها وقال الشيخ عبد القاهر

انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم وايضا منه اي من المجمل وقوله منه
دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات
مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر
فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو
زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين
فيدم لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف
المشبه به وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة
لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة لا يعلم من الطرفين مشعر بوجه
التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم يبد
منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول
ابي تمام في الحسن بن سهل ستصبح العيس بي والليل عند فتى كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب
اي لم يتت م صدفت عنه ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان جئته
اي م وافاك اي اتاك ريقه يقال فعله في ريق شبابه وريقه اوله واصابه ريق المطر وريق
كل شي افضله وان ترحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فايضة
عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه
وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب وعدمه
وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك
فلان كثيرا ما يصيب لوي في وصل مواهبه الي طلبت منه او لم اطلب كالغيث وكانه
ترك لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر
وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون
المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا مستلزما له والى هذا اشار بقوله

وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه
اي الشيء الذي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل
في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة
وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من المطعومات
قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا بعد ان يكون التشبيه في وصف اعتباري
كميل الطبع وازالة الحجاب ونحوه ان يكون توهمهم التحقيق في وجه الشبه حيث
قسموه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا حاملا من تسامحهم هذا
يعني ان ذلك التسامح ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما
تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي قطعا حملهم
ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه منقسما الى الحسي والعقلي ليصح قولهم
وجه التشبيه ههنا هو الحلاوة التي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح
العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة
لا يزيد على وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي
من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو
هذا دون ذاك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم
وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في
تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه الشبه وذلك لان وجه التشبيه
في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئيات المحسوسة لكن لما لزمها
في الوجود ان تكون جزئية محسوسة لازمة لها فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه
في مثل هذا حسيا وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب
مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق

جعل

[illegible]

لظهوره

نظر لظهور وجهه في بادي الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا
من بدأ فمعناه في اول الرأي فظهور وجه الشبه في بادي الرأي يكون لامرين لكونه امرا جمليا لا تفصيل
فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان
اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق ولان المفصل يشتمل على المجمل
وهي اخص ولهذا كان العام اعرف من الخاص ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك
المجمل بالنسبة الى التفصيل ولذلك ذكر قبيل النوع الاول حجابا
لبعض النفوس وكذا يذكر في تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغيرها
الثانية في المرة الاولى او قليل التفصيل عطف على امرا جمليا اي ولكون وجه الشبه قليل التفصيل
مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه
والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة
الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فانه في وجه الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل
لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه اي
حضور المشبه به في الذهن مطلقا لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس فان المتكرر على الحس ما
يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا
كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا
ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اي في
كان قليل التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على
الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة
في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا
من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كانه امر جملي
لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب عطف على
قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه

الابعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفا وجهه في بادي الراي وعدم الظهور يكون
لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة
الحاصلة المذكورة على ما سبق وقد مر ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي للمراة
الدائم الاضطراب الا بعد ان يستانف تاملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي او لندور
حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج بنار الكبريت
واما مطلقا اي ندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا
خياليا كاعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا
كما مر [illegible] من الاسئلة المذكورة او لقلة تكرره اي المشبه به على الحس كقوله
كالمراة في كف الاشل فان المراة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما ينقضي الرجل دهره ولا
يتفق له ان يرى مراة في يد الاشل والحاصل ان ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه
فرع الطرفين ونعني ما يستقل اليه بكونه المشترك والجامع بينهما فلا يدرك بحضرة الطرفين او لا يسرع
ما لم يكن [illegible] في تشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه
الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد
لشيء واحد او اكثر يعني ان تعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل
ذلك في امر واحد او امرين او ثلثة او اكثر فلذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تاخذ
بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرء القيس حملت ردينيا كان سنانه
سنا لهب لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة
اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة معناها ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا
فواحدا او تفصيل بالتامل بعضها من بعض وان بك في الجملة حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان
تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على اوجه احدها ان تاخذ بعضا وتدع
بعضا كما فعل امرء القيس في اللهب حيث عزل الدخان عن السنا وجرده والثاني ان تنظر في
المشبه [illegible] كلها وتطلبها في المشبه به [illegible] كما في تشبيه الثريا بالعنقود [illegible]
والشكل واللون والمقدار [illegible] في الوقت [illegible] كما في العنقود للملاحية مثل

ذكر [illegible] ان شئل الحماسة في الحبس كانه عين الديك تاركا لا تفصيل فيه الى شغف الخمرة بل الى
ما ليس في كل خمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا
فدقائقه لا تكاد تنضبط ثم كلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه
ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الاية فانها عشر جمل [illegible]
الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب
المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا [illegible] عليه [illegible]
ولان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه او الاشتياق اليه
موقعه في النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الما على الظما
بعدم الظهور في بادي الراي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على بعض
فان المعاني الغريبة فيما تشكل من بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر
وهل احلى من الفكر اذا صادف [illegible] ان يصل الى المطلوب [illegible]
والخفا المردود في التعقيد هو الخفا الذي سببه ترتيب الالفاظ واختلال
الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله
غريبا ويخرجه من الابتذال كقوله لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء
فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحيا [illegible] اخرجه من الابتذال الى
الغرابة لاشتماله على زيادة [illegible] ان كان من [illegible] ابصرت
في البيت [illegible] وان كان من التشبيه [illegible]
التشبيه [illegible] في الحسن والبها الا انه ليس صريحا ومثل قوله
ان السحاب لتستحي اذا نظرت الى نداك فقاسته بما يهمي وقوله اي قول الوطواط عزماته مثل
النجوم ثواقبا لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن اشتراط
[illegible]
[illegible]

فسرع من تنويع التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة وباعتبار الغرض

باعتبارها اذ اما مؤكد بحذف حروف الاداة مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب

ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون

وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو

الوقت بعد العصر الى المغرب ويوصف الاصيل بصفرة الشمس فيه وذكر الوقت بعضهم صفرة اصيلي اي

اصيلي كالذهب نظرا الى هذا ذهب الاصيل ترتيب من لجين الماء قال الشاعر ... بها ذا للرواق

ووجهي كالعجينا مناسب فذهب الاصيل من قبيل لجين الماء وعبث الريح بالغصن

عبارة عن امالتها اياها وحمله وقت الاصيل لانه اطيب الاوقات كالسحر قال الاديب

لبالمداسحار ... والشمس تنفض اصال هكذا عجب ان يعد الذي

واللجين المذكوران في البيت كما سبق الى بعض الاوهام ...

ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اي الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه وجه

به وبعض ان الاصيل هو الشجر الذي له اصل وعرق فذهب هو ورقه الذي اصفر

الذي يبس وسقط منه على وجه الماء فكان هذا من التشبيه بين ...

على اما مؤكد بعضه اي باذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة

للتشبيه الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الاستلة السابقة المذكور فيها الدعوى

التنفير والتشبيه اما مستحسن وهو الوافي بافادة اي افادة الغرض كان يكون المشبه به

ابين في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء في وجه الشبه في الحاق الناقص بالكامل

او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه الشبه معروفا عند المخاطب في بيان الامكان

او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا ما سبق ما يحقق هذا

الموضع **خاتمة** في تنويع التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر الاركان

كلها او بعضها فقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه

به مذكور قطعا فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه

اما مذكور او محذوف وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية

ثم اختلاف مراتب التشبيه فقد يكون باعتبار ... المشبه به كقولنا زيد كالاسد في الشجاعة

او باختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها

ماشرنا ان ذكر الجميع كما في المراتب وان حذف الوجه والاداة اعلاها والادنى ...

في هذا المقام قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها

بالاعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب

مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها

او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه نحو اسد

في مقام الاخبار عن زيد ثم اي الاعلى بعد هذه المرتبة على ان ثم للتراخي حذف احدهما اي

وجه والاداة كذلك اي فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد في مقام الاخبار عن زيد

ونحو زيد اسد في الشجاعة ونحو اسد في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيرهما اي لغير المذكورين

لا ثاني الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة ونحو كالاسد في الشجاعة عند الاخبار عن زيد

فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخيرتان متساويتان في عدم القوة والاربعة

الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر او بحمل المشبه به

على المشبه بانه هو فما يشتمل على الوجهين جميعا كالاوليين في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخيرتين

فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف ولا يبعد ان فرق بين

الاربعة المتوسطة بان ما حذف الاداة اقوى مما حذف وجه الشبه ... عين المشبه به من

حيث الظاهر بخلاف ... وهو اقوى نحو زيد اسد او اسد في الاخبار عن زيد

حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها ... وذلك انه اذا اجرى في الكلام لفظة

ذات قرينة ... تسمى ... على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا

ولا مقدرا ... في الحمام اسد اي رجل شجاع ولا خلاف في ان هذا استعارة

لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وحينئذ فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه

او في حكم الخبر كان ... المفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى

تشبيها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه ...

عليه او نفيه عنه فاذا قلت زيد اسد فوضع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو
ممتنع على الحقيقة فيحمل على اثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون
خليقا بان يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان
بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات
التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل هذا تفسير
الصحيح ان هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها
والاخر استعارة هذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس
من ذهب الى ان الثاني ايضا اعني نحو زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه
لفظا ليرجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن
المشبه او في حكم الخبر واما اذا لم يكن كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة
بالاتفاق لان اسم المشبه به جعل مما يدعى استعارة لا مستعملا فيما كان في لقيت اسدا بل استعمل في
معناه لكنها في زيد اسد على الخلاف المذكور ويسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به
ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الا الى الحمل او الاشارة واما التشبيه فمكنون في الضمير لا يظهر الا
بعد تامل وخالفهما السكاكي فانه سمى مثل ذلك تشبيها فهذا الخلاف بينهما لفظي ثم قال الشيخ في
اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد
اسد فان حسن دخول ادوات التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون
اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه يحسن زيد كالاسد وهو
كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات الا بتغيير لصورة الكلام كان
اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان
يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس
لا تغيب قال الشاعر شمس تالق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود
كسوف فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير
صورة نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى

هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه
فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق بزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه
موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من
التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو
اقوى الجنس خضاب يده دليل على انه فوقه وكذلك الموت ومثله قول البحتري وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا
وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه لا يرجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر
لانه لا يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح
بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فبنى على التخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك
الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو كقولك زيد رجل
كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت واذا لم يكن اسم المشبه
في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات
التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات
الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول الكاف في هذا كذلك يمتنع دخول كان وحسبت لان تعلق بهما ان
يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول مشكوك
فيه كقولك كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه
غير ثابتة فلا يعمل فيه كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا المعنى اذا امكنت
وتحققت من حروف تختص له انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة
عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى ومثله قوله دم الاسد الهزبر خضابه صفة
عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا يتصف بجملتها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي
فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه وعلى هذا مطلب المفتاح انه اذا كان
للمشبه حكم او صفة لا تلائم التشبيه لا استعارة ولهذا في المقام كلام نذكره في اول
الاستعارة ان شاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اي هذا باب الحقيقة والمجاز
وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز

العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث اشتمل على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له ثم ان كلا منهما قد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي فالمقيد بالعقلي يخرج العارض في الاسناد والمطلق الى غيرهما سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا **الحقيقة** في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوف او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوف نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيلة بني فلان وقتيل بني فلان ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغنى عنه بما تقدم والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما اي في معنى وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به التخاطب اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل فخرج بالمستعملة الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديك فان لفظ الفرس هنا استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن المفهوم من الاطلاق الوضع بالتحقيق دون التاويل وخرج بقوله في اصطلاح به التخاطب المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع اعني الاركان والاذكار المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح اخر اعني اللغة فان قلت يمكن ان [illegible] اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب فيتناول المكان تعريف الحقيقة غير مقصود فهذا

الذي لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي لان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي لا يكون وضعا لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت على هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه لما تقرر في قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك لكن معنى قولنا بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم دون المشترك اي فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما بمعنى انه لا يخرج عنهما وهذا مدلوله ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه يتعين حينئذ دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير ويحتج ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه بنفسه للدلالة بنفسه على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحم لا لان تكون الدلالة بواسطتها وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فهم منه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق المفتاح وفي هذا لا يتجه [illegible] ان مسماه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه عند الاطلاق يدل [illegible] وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض [illegible] بنفسه على الطهر بالتعيين [illegible] لان كلا من قوله بمعنى الطهر ولا بمعنى الحيض [illegible] القنطية والعوشر [illegible] تكون [illegible] دون المشترك

دون الكناية وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوع فالمجاز
ايضا كذلك لان اسدا في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع
بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو المعنى الكنائي فبخلافه واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل
بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة لفظية
لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة
المجاز في اللفظ حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل معنى كلامه انه خرج
عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد
والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين ويفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية
لم تستعمل في الموضوع له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ووجود جواز ارادة
الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجي لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية وقال السكاكي بدلالة اللفظ لذاته
ظاهره فاسد من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ
الايضاح فتوهم ان هذا سيق اعتراضا على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة التي نفاها ان يكون العلم
بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة
نفسها فقال ان دلالة اللفظ ذاتية فلا يحل لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى لا يحتمله هذا
كلامه واقول كيف حل له ابطال كلام المصنف بحمله على معنى هو بريء منه والعجب انه لم يتنبه ان
المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا صرح بهذا
وابطله تهمزا ولهذا التحق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا
بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني
فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة الواضع
والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ
ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا
او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات
الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى

وانفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب
ان لا تختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل
عن المدلول ولما كان كل احد يفهم من كل لفظ انه لما ولا امتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل
على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى آخر بحيث
لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقول لان ... وغيرها
من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه للمتنافيين كالناهل للعطشان
والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض ولا يتعلق الغرض بان يكون المفهوم من قولنا هو جون
انه ليس بمتصف بالمتنافيين او المتضادين وهذا اي الحكم بفساد قولهم لان الاسم الواحد لا يناسب
الشيئين المتضادين او المتضادين لانه ممنوع وهذا تاويل اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي
صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها
خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون
العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى ان لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي
هو حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان
لهيئات تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما فيهما من
الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة والمجاز في الاصل المجاز
في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها الاصلي
او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وذكر
المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه
فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم لا يقتضي اعتبار المعنى في
من يسمى كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر وان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم
على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى به من غيره ونظر في الوصف لصحة الاطلاق ولهذا
نظرا الى المعنى في الوصف دون التسمية فعلى هذا الاحمر لا يصح وصفه بالحمرة ويصح تسميته
بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك كالكلمة حقيقة

على تسميته بابعدها من الاسم فلا يصح في اعتبار مناسب التشبيه ان يتلفظ بوجود ذلك المعنى في غير المسمى والمجاز
مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة
في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له والمجرد
بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة
كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز
فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا
فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا لو استعملها المخاطب بعرف اللغة
في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبرة نوعها لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة
ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه
يصح لعدم العلاقة وليخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له
مع جواز ارادته واللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا
وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول
حتى هجر الاول فهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ
الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان
المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس
بالنظر الى انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوص الفرسية والدبيب جميعا يكون مجازا
هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب لا مدخل لها
في التسمية بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها المعتبر لا للاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه
الدبيب بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لا زم ذلك
حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب
ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي
خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي ومفرد كذا وعرفي عام
يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فلغوي وان كان الشارع فشرعي [illegible]

عام او خاصة والمجاز منسوب الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي وقع به التخاطب وكان
اللفظ مستعملا في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي
وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عاما او خاصا كالاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان
الاسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع
يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة
في العبادة المخصوصة يكون حقيقة شرعية وفي الدعاء يكون مجازا شرعيا وفعل للفظ والحدث يعني اذا
استعمل المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي
الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني وما ذكر من لفظ الكرمثال
للحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل لكل من المرضيين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز ان
كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة
هذا هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي لمناسبة قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة
على فعل المتكلم اي يطلق على استعمال اسم المشبه به في المشبه فيكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق
فيكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا
له والى هذا اشار بقوله فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ
المشبه به مستعار لان اللفظ عنده بمنزلة اللباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو
ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة فانها موضوعة للجارحة المخصوصة ولكن من شأنها
ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وقع هنا
فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف
استعمل اليد في البلد والقدرة اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد
وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ
وكذلك اليد في قوله عليه السلام الموصوف [illegible]
من سماء [illegible] من باب التشبيه [illegible] في وجوب الاتفاق بينهم مثل [illegible]

فكما لا يتصور ان يجعل بعض اجزاء البيت بعضا وان تختلف بها الجهة فالتعرف كذلك سبيل [illegible]
في تعاضدهم على المركبين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد [illegible]
فهو مبني على ما نقلناه عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن اداة التشبيه عليه فاطلاق الا[illegible]
عليه بطريق البدل [illegible] معنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كاليد على من سواهم والراوية في المزادة
في المزيد الذي يحصل منها الماء [illegible] في الاصل اسم للبعير الذي يحمل
والعلاقة كون البعير حاملا لها [illegible] اراد ان يشير الجهة انواع العلاقة
وجه كلي [illegible] عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط
النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على
ان ينقل عن العرب نوع العلاقة ولم يتوقفوا على ان يسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت
ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا
معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة للمتتبع كثيرة [illegible]
ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمص ذكر منها تسعة عشر وسبق اثنان في اطلاق اليد على النعمة
والقدرة واطلاق الراوية على المزادة فقال ومنه اي ومن المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه
يعني ان هذه التسمية مجاز مرسل وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء [illegible]
نفس التسمية مجاز في العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص
الرقيب [illegible] وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة لان غيرها
من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل
من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة
وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل
في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق [illegible] من الاصبع والغرض منه
المبالغة كانه يجعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة وتسميته اي ومنه تسمية الشيء
باسم المسبب نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم سببه نحو امطرت

السماء نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم المسبب
قولهم فلان اكل الدم والظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية
والصحيح عنده انه قال في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم
الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو قوله تعالى واتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى قبل
ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني
اراني اعصر خمرا اي عصيرا يؤول الى الخمر او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع ناديه اي اهل ناديه
الحال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو واما الذين
ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم آلته نحو واجعل
لي لسان صدق في الآخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين
نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال
من الملزوم الى اللازم وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت
[illegible] في جميعها اللازم بوجه ما [illegible] الاستعارة فظاهر ان وجه الشبه [illegible]
المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه [illegible] مثلا [illegible] الشجاع [illegible]
[illegible] على الخصوص [illegible] انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما في غيرها [illegible]
ما يراد [illegible] بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون
ذلك الغير [illegible] بالمعنى الموضوع له [illegible] مجاز [illegible]
[illegible] او اعتبار [illegible] بالقوة مجاز بالقوة كالمسكر للخمر [illegible] واذا كان ذلك
الغير ما يتصف بالمعنى الحقيقي في الجملة [illegible] الذهن [illegible] من المعنى الحقيقي اليه في الجملة [illegible]
[illegible] فلا بد من [illegible] باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقي [illegible] ينتقل
الذهن من الحقيقي اليه في الجملة [illegible]
كاطلاق البصير على الاعمى [illegible]
[illegible] يكون [illegible]
[illegible]

شرطا للاخر فجمع ذلك يستعمل على الزعم ملحوظا فيه شرط واطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل
بل ان مثلا فان الانسان لا يوجد بدون الرأس بخلاف اليد فلذلك لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق
العين على الربيئة فليس من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى لا يتحقق بدون العين
وانهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين ملازمة فلا محالة يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر
في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي تشبيه
على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي واذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد
تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه من اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف
من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة
وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين وقد تقيد بالتحقيقية ويسمى المعنى بهذا عن التخييلية والمكنى عنها
وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اما حسا او عقلا بان يكون
ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ
نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما له على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع
له الحسي كقوله اي قول زهير لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شاك السلاح
من الشوكة والحدة مقذف يقذف به كثيرا الى الوقائع وقيل مقذف باللحم ورمي به
له لبد اظفاره لم تقلم ... بالعلم
وهو القطع فالاسد ههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله او عقلا كقوله تعالى
اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا الصاد وذكر صاحب
المفتاح في قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحاب الحمل على
وان كان يحتمل عنده ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع
اللون ورثاثة الهيئة وهو بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية
ويحتمل ان تكون عقلية كما تكون تخييلية لا ان المشبه ما غشي الانسان والتبس به من
بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي تغشيه يحتمل ان يريد به الجوع الحاصل
والجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي

وبالجملة ليس المشبه هو المجموع مثل الامر الحادث مع تحقيقهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف لا
ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا لا يشاق
قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء بمعنى نحو
قولك رأيت زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان معناه عين الموضوع له يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع
له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان لكونه مانعا في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن خرج بقيد
المجاز الى الاستعارة وغيرها وليس في الامثلة المذكورة ليس مجازا لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا
لا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا او استعارة
كما في رأيت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان هذا على التشبيه ههنا محذوف الاداة وان التقدير
زيد كاسد وان قولك رأيت زيدا اسدا ... قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد اوقعت
على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة
قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك لما يجيء اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا
كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر وتحقيق ذلك انا اذا قلنا زيد اسد اريد به
ان اسدا استعارة فلا نعني ان اسدا مستعار عن زيد الملازمة بينهما ولا دلالة له عليه وانما نعني
انه مستعار عن شخص موصوف بالشجاعة فمعنى قولنا زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذف
المشبه واستعمل المشبه به في معناه فيكون استعارة وعلى ما ذكرنا ان المشبه به ... وقيل
هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ
صائل علي وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية وكقوله عليه الحمام ... ولا تكن
تعجب لا تعجبن ... اما التشبيه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو رأيت بك اسدا
اي شجاعا كالاسد ولهذا اذا ترك المشبه بالكلية لكن اي بوجه البشر عن رأيت اسدا في الحمام
تعرفه فلاحت من برجع البدر بعدا ... ومرتجها الكتان ففيه استعمال الامن
المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه
الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رأيت رجلا شبيها بالاسد في الشجاعة فلاحت من
شكل برجع البدر في البعد بينهما تنافي كما ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والطا

ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا او جزء كلام كما في
قوله تعالى صم بكم او يكون في الكلام ما ينبئ عنه كما في قوله رايت اسدا شجاعا بدليل انهم جعلوا
الخيط الاسود في قوله حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط
الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بما يدل عليه من سواد الليل وذكر ما يتوهم
صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل
وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب الاستعارة المصرحة
المشبه كالاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لان المشبه به لم يذكر ولا يصح ان يكون
من هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع اللفظ له وعلامته ان يصح
وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يترتب الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال رايت
رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك [illegible]
[illegible] لان قوله تعالى ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية تلبسونها ينفي ان يكون
التشبيه لا الاستعارة [illegible] الاجاج على الكافر [illegible] العذب في سائغ
[illegible] قوله تعالى [illegible] وان من الحجارة لما يتفجر منه
الانهار [illegible] فلذلك ذهب كثير من الناس الى ان الاية من قبيل الاستعارة وان صاحب
الكشاف [illegible] للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف وقيل
انها اي الاستعارة مجاز لغوي لكونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لامر اعم منهما اصطلاحا
الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها اللفظ المستعمل في غير
ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا [illegible]
[illegible] لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه
والمشبه به كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم
قطعا بالنقل عن ائمة اللغة [illegible] استعماله في المشبه [illegible]
عن ارادة الموضوع له في المشبه به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق
العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا

فقلت ان رايت انسانا او رايت رجلا لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا
اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا
لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين
حتى توهموا انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص وعيرهم بعض ايضا بانه لا دلالة للعام
على الخاص بوجه من الوجوه وهذا من عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ الاطلاق
وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها
مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي
دخول المشبه في جنس المشبه به بان يجعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها اي استعمال
الاستعارة في المشبه كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها
لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل
الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة
اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا
انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين
كان بمعنى صير فيفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له الامارة واذا كان
نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء
ثم اطلق عليه اسم الاسد كان مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل جعل
الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي
ولان اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله
اي قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام على راسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل على
من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس فلولا انه ادعى لها معنى الشمس الحقيقي وجعلها شمسا على الحقيقة لما كان لهذا
التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر والنهي عنه اي عطف على

النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر ازراره على القمر فكونه حي شعار يلبس تحت الثوب ونعت الربيع ايضا فقد زر
ازراره على القمر يعني لانه ربت القميص عليه ازرار اي اشد وثاقه ان عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن
التعجب معنى لان الكتان انما يبلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن وورد بانه
الادعاء اي وههنا الدليل باب ادعاء دخول المشبه في المشبه به لا يستلزم كونه اي كون لفظ الاستعارة مستعملا
فيما وضعت له للعلم الضروري بانه مستعمل في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق
ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التأويل قسمين احدهما المتعارف وهو
الذي له غاية الجرأة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى
غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ
الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة
المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل
الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين
فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى
ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب
بوجهين بالبناء على التأويل وبنصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر بعنوان في الاستعارة دعوى دخول
المشبه في جنس المشبه به مبني على التأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا والثاني دليل في الكذب
لا ينصب الاستعمال من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي المصحح له دالة على ان المراد خلاف الظاهر
بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره
فرع صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على
التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر وقال شارح العلامة فان الباطل يكون
خلاف الواقع والكذب ما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان ضرره الكذب خلاف ما عليه الجمهور
واختاره السكاكي ومع هذا فلا وجه لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل
بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب

يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع
بقياسه الى الواقع ثم اعلم انهما بالذات متقاربين بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا
تكون الاستعارة علما لما سمعت من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين
متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لما فيه من الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك
والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهار مسماه بوصف
كحاتم فانه يتضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل او سحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة
فح يجوز ان تشبه شخصا بحاتم في الجود وتتأول في حاتم فتجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك
الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل اسد كأنه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او
غير متعارف وبه يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف وهو من
يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون باستعماله في غير الموضوع له فيكون استعارة
نحو رأيت اليوم حاتما وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز فكل مجاز لا بد له من قرينة مانعة
من ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رأيت اسدا يرمي او اكثر اي امران او امور
يكون كل واحد منها قرينة كقوله فان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا
اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل والايمان قرينة على ان
المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجأون الى الطاعة
بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد
لا يخفى حسن كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة من نصله تنكفي بها على ارؤس الاقران
رب وبالرفع على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله اي نصل سيف الممدوح وجره
تنكفي من انكفأ اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها
على ارؤس الاقران خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها
على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها فالمراد بارؤس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان
من صيغتي جمع القلة والكثرة ينوب الاخر لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان

هي

مما كصاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم قال على رؤس الاقران خمس قال الخمس وذكر العدد الذي
هو عدد الانامل وجعلها ... اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار
اللفظ وباعتبار اخر غير ذلك ... باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لان اجتماعهما
اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار
الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى
المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف الحيوة والهداية
مما يمكن اجتماعهما ... واما استعارة الموت للضلال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اجتماع
الميت بالضلال ... فان ... في او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة
التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على ممكن
اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه ... ضرب النفع اي لانتفاء النفع في ذلك
الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود
لمن عدم وفقد اذا بقيت اثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة
اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او الساهي فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال ...
ثم الضدان ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى
فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك
من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة
اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان
النقصان فيه اشد تبعيدا له عن الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذلك في جانب الاشد فكل من
كان اكثر علما او اشد ... كان اولى بان يقال له انه حي هذا كلامه ولا يخفى عليك اختلال
لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم
احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل
للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق الاسم عليه اولى والمبالغة
وذلك

عنه ... ولتسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها
اي من العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعملت
في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد او التناقض منزلة التناسب بواسطة
تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة
التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار الذي هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم
وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار
الجامع اي ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه
اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين اي المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس
رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة له يعبد الله حتى ياتيه
الموت قال ... الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة
راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل
الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله
حتى ياتيه الموت فاستعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو
والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في
الطيران اقوى منه في العدو قال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا
ان الاشتراك ههنا في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو
فانهما جنس واحد ومعناهما المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتهما فلم يحصل ...
في ذلك الا ترجيح اختلافا في الجنس ... والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة
المرسن للانف الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو
ان خصوص الوصف الكائن في الطيران مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في
المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا ملحوظ بخلافه ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كان غلطا كما في
المائر فهو استعارة وقال ايضا ان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على ...

المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها
بها ولم تعددت بكلامهم في الجملة وقد نبهت على ذلك بان تسميته استعارة غير حسنة ووجه الشبه بينه [بان تسميته استعارة غير حسنة]
وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة والمشابهة من واد
واحد وبعد ذلك فالخلاف بين البين والمشهور اذ لا مجانسة بينهما فلا يطلق الاستعارة عليه وان قلت الجامع
في المستعار ينبغي ان يكون اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد يعتبر في غيره هل الفن
ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت
امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من مجموع المركب من السواد
والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما يجعل داخلا في مفهوم الطرفين كما في الماهية
المختلفة للطرفين بالمفهوم فلا يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا كليا متناسبا بعضها
قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم كونه [illegible] من سي اسد وهي
وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح
وليس الجناح داخلا فيه بل هو خارج لازم للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع [في الاكثر]
لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض
في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي
في التقطيع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق
الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما الا انه في الاول [illegible] داخل [illegible] لما اخل
كان من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك مما قلت وقد نص
الشيخ فاسد لما اللاعية على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا
لمجردها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل فحسب فالجامع هنا ايضا داخل
في الطرفين وعلى هذا القياس ونحوه قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد
موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف
بالشجاعة لا المجموع المركب منهما والفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع

ايضا فالحيوان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني
الاسد وثانيها تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع
فيها نحو رايت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا
به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في
قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه
في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه في الصحاح
القربوس للسرج بعنانه علكا الشكيم الى اخره فالشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم
الفرس واراد بالشكيم الجمع شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس [في خ]
شبه هيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره
وساقيه بثوب او غيره بوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت
هل يصح ان يقال شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الثوب [انه ذم]
في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الفم بمقابلة القربوس والركبتان والساقان
بمقابلة راس الفرس قلت الحسن ما ذكره لان الركبتين منتصبتين اشبه بالقربوس
المرتفع في الركبتين مائل الى العلو يمتد منه مستفلا الى الفم كما ان العنان الذي يلي القربوس
من العنان اعلى من الذي يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله
ولما قضينا من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على حدب المهاري رحالنا
ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح
والحدب جمع الحدباء وهي المهازيل والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن
من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى استعار سيلان السيول الواقعة في
الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة والشبه فيه ظاهر عامي
لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند الفعل الى الاباطح دون المطي او اعناقها

قد ... المصنف استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة
على لين وسلاسة والشبه بينهما ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة اذ اسند الفعل
يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله
تعالى واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق
ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد يحصل الغرابة
بالجمع بين عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كقول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا
وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيئا في طوله
عند تمطيه ثم بالغ في ذلك بان جعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والضغط
له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كالبين للسماع
والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه
والمستعار له اما حسيان او عقليان والمستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس فهذه اربعة
اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول
الى ثلاثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي والجميع
والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فان
المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط التي سبكتها نار السامري
عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس جبريل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك
الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا ... للصورة ... على الجدار ... بجامع الشكل
الجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك بالبصر وجعل السكاكي من هذا القسم قوله
تعالى واشتعل الراس شيبا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط
الذي هو في النار اقوى والطرفان حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا
من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة بالكناية والمصرح
عنها تجاوز المصنف فان كلامه في المصرحة بزعم المصنف في تشبيهين الاول تشبيه الشيب

الذي هو البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال
النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة مصرح بها لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي
عطف على حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه
النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاء
ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب حصول آخر دائما او غالبا كترتب ظهور
اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان
ذلك ان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من
الليل اي كشط وازيل كما يكشط الشيء الطاري على الشيء الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء
النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه وحينئذ صح قوله تعالى فاذا هم مظلمون وصاحب المفتاح المستعار
له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض عليه بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم
مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار
لا الاظلام واجيب بحمل عبارته على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار ... ان المراد
النهار ... من ظلمة الليل ... بالظهور ههنا ... كما في قول الحماسي ... وذلك ...
قال الامام المرزوقي ... ظاهر ... وعرفها ... جهتها
وتلك شكاة ظاهر عنك عارها ... المستعار له ... الليل فانما هو
من مقامه ... الكلام ... ذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى
كشط الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت ... والاهاب عن الشاة
والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني ... الى الاول واستعمال
الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ... لما ... عند
لما يعد في العادة ... باختلاف الامور والعادات ...
الزمان والعادة ... بعدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس ... ان
النهار زمان متوسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام

بعد انقضاء النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل
كانه يفاجئهم عقيب انسلاخ النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ
بمعنى الاخراج كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع
فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز ففاجاه
الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع صفة
النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول نعم
لذلك الاشكال ان الشيء انما يكون اذا استعمل على نوع استغراب واستعجاب بعيب بعيد الى نوع انه
وذلك انما هو لمفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال الضوء عن النهار فليتامل واما مختلفان بعضه
حسي وبعضه عقلي كقولك رأيت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي ونباهة الشان
وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرته ولانه في الحقيقة استعارتان لان الجامع في
احدهما حسي والاخر عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر وقال والا فالاستعارة مبنية
على التشبيه فتتنوع الى ستة انواع كتنوع التشبيه اليها كما تقدم وقد ذكرت في باب التشبيه الاقسام الستة الا
عطف على قوله اما حسيان اي فان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو
من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع
فان قلت لم تعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق صفة
كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان والمكان والالة فالمنظور في هذا التشبيه هو المعنى
والرقاد لا مجرد النوم والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار
منه هو الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا فيكون الاستعارة اصلية وهو الخلخالي ان
يكون في المستعار منه اقوى فانه ... ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى
فحينئذ لا يصلح جامعا وقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اظهر لشهرته وكونه مما لا شبهة فيه لاحد
وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون
ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال فمن زعم ان القرينة هو ذكر البعث وغيره نظر لان البعث

لا

لا اختصاص له بالموت لانه قال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون
لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما عقليان اي واما الطرفان احدهما حسي والاخر عقلي
والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له
التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذا
قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما يضرب القبة او الخيمة على من فيها او جعلت
الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة
على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها والجامع
الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين
ويكون القرينة اسناد الضرب المتعدي بعلى اليها فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان
مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له كثرة الماء
وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان وهي اي الاستعارة باعتبار اللفظ
المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان
تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد
اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا
ما يكون متاولا باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار
اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والالة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد
التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه
الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض
صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول
الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد
فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره المصنف وفيه نظر وهو ان هذا

الدليل بعد تسليم صحته غير تام لان اسماء الزمان والمكان والآلة لا تصلح للموصوفية بنحو جار ولامع
فسيح وحسنت طيب ونحو ذلك ولا نسلم انها ما انبئ بحكم ايضا فتخصيص ما يشتق من الفعل بالصفات
المشبهة وهي ليست تصاف بالاتفاق ولهذا صرح بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى
المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة والمستثناة اسم المكان باعتبار وقوع الفعل
فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه في انفسها لا في مصادرها وله
شكل انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا يدل على المعنى على تشبيه
ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان لقبره الذي هو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى
ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس
وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم
اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على نفس الذات ويكون الاستعارة في جميعها
تبعية والتشبيه في الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق
اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند
تفسير معانيها مثل قولنا من معناه ابتداء الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست
الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات معانيها
اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المص في تمثيل متعلق
معنى الحرف كالمجرور في قولنا زيد في نعمة غير صحيح كاستشعر اليه منبها التشبيه في نطقت الحال
والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في ايصاله
المعنى وايصاله الى الذهن ثم يدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار
لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل
والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان
اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى ان
يكون استعارة فعلم ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا

مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان
اللفظ لمن يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى المجازي والمعنى الحقيقي نوعان
من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها كما استعمل المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار
قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعني شفة البعير في مطلق الشفة على ما صرح
به الشيخ عبد القاهر وكذا اطلاق النطق على الدلالة وقد يصح التمثيل على احد الاعتبارين ما
يذكره التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا
للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط
كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن
على ما كان حقه ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور
هذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام
وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة و
ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو
على مذهب المصنف لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت
اصلية او تبعية وغاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ
موجب على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة
الغائية ولم يصرح بغير المشبه وقد دل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون
الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه
اعني العداوة واريد به المشبه اعني العلة الغائية وفي ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على
الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة
الغائية الذي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في
اللام كما في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعير لما يشبه العلية
انه ان مدار التشبيه في امثاله ذكرهما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة

وهو اختيار السكاكي كما اذا قيل نطقت الحال فشبه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قيل
التشبيه في متعلق الحرف كالعلية والغرضية ومعنى اللام ... استند ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها في الاغلب
اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول
نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل
والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات
نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات طعنات
الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد الدرع
نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان
نحو وصل كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا
اقريني بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر
العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو ...
اما في الاجفان الاعادي بالسيوف طعنات كما مثل السكاكي في ذلك بقول الشاعر
تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فالمجرور
اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة
لا ان سرى استعارة لانه الحقيقي السير بالليل وليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لا
واحد واحد وما قال المصنف قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غيرها كذكره ابن الاعرابي يحكى
تكلم زيد اذا ضربته صراخا شديدا وبما القرينة في الحروف فغير منضبطة ثم الاستعارة باعتبار
آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لانها ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له
المستعار منه او قرنت بما يلائم المستعار له او قرنت بما يلائم المستعار منه الاولى مطلقة
وهي ما لم تقرن بصفة ولا تفريع اي تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندي
اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثانية مجردة وهي ما قرن
بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون

عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء
تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك
آخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على
انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى
فاذاقها الله لباس الجوع والخوف حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ
لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس وكان في الاذاقة اشعار
بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع لانه وان كان يلائم الاذاقة فهو مفوت
لما يفيده لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس
فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضرر واستلاع اللون ورثاثة الهيئة ونحوها
ومعنى الاذاقة لا يناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الامر
الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى
الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد وما يمس الناس منها يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب
والذي يلوح من كلام المصنف في هذه الاية ان في لباس الجوع والخوف استعارة تبعية احدهما
تصريحية وهي انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس
لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهي انه شبه ما يدرك من الطعم المر
والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة ترشيحا للاستعارة
فلا يكون تجريدا والثالثة مرشحة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا
الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها
ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاورت البحر ... امتلاء
الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح مقذف فانه وصف
بما يلائم المستعار له اعني الرجل الشجاع وقوله له لبد اظفاره لم تقلم ترشيح لان هذا الوصف
مما يلائم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد

لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة ليست في التشبيه فمن شجاع بينهما
بابلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية ومبناها اي مبنى الاستعارة على تناسي التشبيه وادعا
ان المستعار له من جنس المستعار منه فلا شي يشبه به حتما انه يبني على علو القدر كقوله اي قول ابي تمام من
قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت في مدح ابيه ويذكر علو
ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السما باستعارة الصعود لعلو القدر والارتقا في مدارج
الكمال ثم بني عليه ما يبنى على علو المكان والارتقا الى السما فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه
ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السما من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه
اي نحو البنا على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله
قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا
بلى غلالته لانه لولم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا
ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار
منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ... وهذا
الكلام بقوله واذا جاز البنا على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه وذلك لان
الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا
اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من يجعل تسمية
المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط
لانه لا معنى للبنا على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وبني عليه ما ذكره لفظ المنافي وهو
واذا كان مع التشبيه والاعتراف بالاصل ... ان لا يبنى على الفرع كما في قوله اي قول
العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السما فعز الفؤاد عزا جميلا وهو امر الفؤاد
فلن تستطيع اليها الصعود ولن تستطيع اليك النزولا ... التعزي
على المصيبة قد سبق في شرح الديباجة ... او في هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز
اي فالبنا على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل

الذي يستعار له علو المكان ما يبنى على علو المكان ص

اي الى الشمس ص

اعني

اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وصار الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز بنا الكلام عليه هذا هو المجاز
المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي
يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا
عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب
وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم تدعي ان الصورة
المشبهة من جنس الصورة المشبه بها فتطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة
المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى كما كتب الوليد بن يزيد لما
بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة اما بعد فاني اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة
تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى
فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام
اخرى منتزع من عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من
متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما
هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة
ويمتاز عن التشبيه بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وفيهما بحث وهو ان المجاز
المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات
لمعانيها الافرادية بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا
هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في
غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فاذا كانت العلاقة المشابهة
فاستعارة والا فغير استعارة كما في قوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع
للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فقصر المجاز المركب في الاستعارة وغيره فما ذكره
عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال المجاز المركب والتمثيل كذلك اي على سبيل

اي الاقدام والاحجام ... المبايعة او ترك

الاستعارة لا على سبيل التشبيه لانه معناه الاصطلاحي ولهذا اي ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على
سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو غير
المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان
المستعار يجب ان يكون هو اللفظ الذي هو حق للمشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير
لما كان هو اللفظ الذي يختص بالمشبه به فلا يكون عارية ولهذا لا يلتفت في الامثال الى مضاربها
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه
قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امراة
في كلامهم من نحو ضيعت اللبن في الصيف في لفظ التكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة
اليه ويكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ الحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب
غرابة كقولهم مثلهم كمثل الذي استوقد نارا اي حالهم العجيبة الشان وكقوله وله المثل
الاعلى اي الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا عليكم من العجائب
قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
الآراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن
اختلفوا في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل ما ذكر يرجع الى اقوال ثلاثة
احدها ما فهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجيء بيانهما والثالث ما اورده
المصنف ولما كانا معنيين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل
بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي يطلق عليها لفظها فقال قد يضمر التشبيه في النفس
اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر
المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت انما هو في
التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد بالاستعارة بالكناية ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر
في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا
يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما

الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة
ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر
الذي يختص المشبه به وبه يكون كمال المشبه به وقوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به وذلك
الامر المختص بالمشبه به للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه
والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذويب
الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل
يعني اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنه الحيل روي انه هلك لابي ذويب في
عام واحد خمسة بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها
قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع وحكي ان الحسن بن علي رضي دخل على
معاوية يعوده فتجلد له معاوية فقام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا
اتضعضع فاجابه الحسن وقال واذا المنية انشبت البيت شبه في نفسه المنية بالسبع
في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على
ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها
تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية
استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الآخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا
فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا استعارة
بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه
في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الاظفار
والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي
المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا مثل اثبات الانياب للسبع على ما سبق والاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم متلازمان في الكلام
تتحقق احدهما بدون الآخر لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية يجب

ان يكون قرينتها التخييلية المنية قلت فماذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع
اهلكت فلانا قلت لزم ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما يقول الحكي
في قوله لدى اسد شاكي السلاح مقذف لكن بيان ان شبه المجاز عن ابيه المستعمل في التشبيه فان قلت
ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية هل له مستند لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني
على مناسبة لغوية فكانه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام
السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا
اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح
بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية
فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو
المنية ههنا يستقيم كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله من حيث قال شاع استعمال
النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات
الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار
ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه
ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك
صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنها قد تستعمل ناقصة ان قرينة الاستعارة بالكناية
ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وتمشي الكلام
على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يتعرض في كلامه لذكر الاستعارة بالكناية ولما دل
ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار
وهو السبع وهذا موافق لما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة
على ضربين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى غيره تحقيقا يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو
اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يبين فيه شيء يشار
اليه فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها

جعل للشمال يدا ومعلوم انه ليس هناك مشار اليه يمكن ان تجري اليد عليه كاجراء الاسد على الرجل فيقال اذا صحبت فقولنا
مثل اليد للشمال كما لا يصح رايت رجلا مثل الاسد وانما يقال لكن التشبيه في هذا بعد ان تخرج
الطريقة فتقول انه اصبحت الشمال لها في قوة تاثيرها في الغداة شبه المالك تصرف في الشيء
فيجعل التشبيه المتروك لا يلغى كمن المستعار منه بل بما اضفناه اليه لانك تجعل للشمال مثل
ما لليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال ذا شيء يعرف ان تثبت له حكم من يكون ذلك
الشيء وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى
انه شبه شيئا باليد واما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا ولكذا قول زهير صحا اي سلا
مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه
اي تركه وامتنع عنه اي امتنع باطله عنه وتركه بحاله هو على الحذف اي اقصر هو عن باطله ولا حاجة الى الحذف ان يقال
امتنع باطله عنه وتركه بحاله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية
والتخييلية ابده بينهما على ان التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي
الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وهذا حملها على التحقيقية سمي الاستعارة بالكناية
فانتسابها اولا الى بيان التخييلية وقال اراد بذلك ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من
الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت الاته اي الات ما كان يرتكبه وكذا اطفيء في معاودته
يضحي في شبه الصبي بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة وقضي منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت
الاته بوجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا
محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية فاثبت له بعض ما يختص بتلك
الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية والصبي على هذا
من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اي مال الى الجهل
والفتوة كذا في الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صبا مثل سمع سماعا اي لعب مع الصبيان
واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس

ثم يجعل انه اراد بها ما اراد بالافراس والرواحل دواعي النفوس والقوى الحاصلة لها من في استيفاء اللذات
او اراد بها الاسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغي الا اوان الصبا وعنفوان الشباب مثل المال والمنال
والوضوان فيكون الاستعارة لمعنى اسنان الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها
الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز
وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره القوم تعرض له المص اراد ان يشير الى
ما فيها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي رحمه الله الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة
فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تأويل في الوضع عن الاستعارة
على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير ما وضع له
فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو
جعل غير الاسد اسدا وان اللفظ فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها
اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيما وضعت له بتأويل وهو ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف فقولنا المستعملة فيما
وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من القيد بقولنا من غير تأويل و[illegible] هذا هو المعنى الصحيح الذي
يجب ان يعقل السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن
الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة
بل نسميها مجازا لغويا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التأويل والظاهر
ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة
ليس بصحيح لما سبق من ان الاستعارة فانما هو كونها مجازا لغويا او [illegible] الا في كونها مستعملة
فيما وضعت له لا لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولولا التأويل في الوضع
فهذا ليس اصح القولين ولو كان تكلف تخريج لقوله من غير تأويل ولنا تأمل بالوجه ان يتعلق
ليحترز به عن الاستعارة [illegible] كون الكلام قلقا وعرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة في
غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها

في ذلك النوع والباقي قوله بالنسبة متعلقة بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة
موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقتها لكن الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغة
تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا
القيد بمنزلة قوله في اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود اقامه المص مقامه فقال في
غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك
الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع بقوله غير ما وضعت له بالتحقيق ليدخل
في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر لكونها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل لا
بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في
غير ما وضعت له هذا ما صح لكن عبارته في هذا المقام قلقة لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز ان
لا تخرج الاستعارة وهو [illegible] لا نراه [illegible] من الاستعارة الا من عدم خروجها [illegible]
تخريج الاستعارة [illegible] في قوله تعالى [illegible] استعمالا في الغير
الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها
اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلاة
في الدعاء او صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازا وهذا احتراز عن الظاهر وفاسد لان مثل
ذلك يكون مجازا فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي الاحتراز عن خروج مثل
ما اذا اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع ومايشتق منه اذا اطلق لا
الوضع بالتأويل لانه فسر قدس الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز
عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع بقرينة بازاء معناه
بواسطة القرينة فلا حاجة الى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز
بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وانما اراد ذلك فيتوجه الاعتراض كذلك
مبني على تحقيقه ومناقشة وليجب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل

المقيد بقولنا بعينه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل دون الاستعارة لان تعيين اللفظ
في الاستعارة بازاء المعنى مستصحب لا دقا وتعيين القرينة انما هو لتعيين الدلالة [illegible]
كما في المشترك فان المستعير يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة
انما هو لتعيين المتعارف لتعيين المراد عن غير المتعارف لا لنفي الاسد مطلقا وبه الاستعمال
المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكر بان لفظ
المقيد باصطلاح التخاطب لم ما يؤدي معناه كما اورده في تعريف المجاز ليدخل فيه
الصلوة لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة لانه لم يكن ما وضع له في اصطلاح به ولا انا نقول زيد ا
الوضع لما عرفت من معنى التأويل وانه مختص بانواع الاستعارة وما هذا القيد في تعريف
الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يكون بدون المجاز
من لنا في اصطلاح به التخاطب لاعتبار المفتاح او لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما
له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها لا الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول
فظاهر واما على الثاني فلكون الحقيقة ما اخذت في تعريف المجاز ومما يقال من ان هذا
القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث
الحقيقة غير مستقل وبالذات فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال
ان تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانه يشير الى المعهود وهو الوضع الذي
الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه
سلم ذلك فلا يتم ايضا من قيد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي وقع
به التخاطب ولا نعني بقيد المعرف سوى هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف باعتبار
الاضافات لا بد في تعريفها من هذا القيد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا
ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من اللفظ بكونه اضافيا كما حذفه جمع من المحققين
في تعريف الكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم ان الكلمة

ماليس

بالنسبة الى معنى واحد ايضا فلا يكون حقيقة ومجازا لكن بحسب وصفين كما ورد المعنى ههنا
ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له [illegible] قطع النظر عن
اخر لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب
سائله اي من حيث انه جواد [illegible] يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء
لان استعمالها فيه ليس من حيث انها موضوعة للدعاء لا لما احتيج الى القرينة بل
من حيث ان الدعاء الامر الذي وضع له لا [illegible] ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا
لانا نقول اولا ان الاصل هو ذكر القيد [illegible] تركه وثانيا ان الترك
ترك في تعريف المجاز لصار المعنى ان الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما
موضوعة له من حيث انه متعلق بالموضوع له [illegible] ما [illegible] اراده
لم [illegible] المجاز [illegible] في تعريف الحقيقة دون المجاز [illegible] ان تعريف المجاز
يدخل فيه الغلط فلا بد من القيد [illegible] على وجه يصح [illegible] ان يخرج بقوله مع
ما يمنع [illegible] اذ لا [illegible] الغلط [illegible] عدم ارادة الموضوع له
غلطا [illegible] اشارة الى الكتاب بحيث [illegible] هذا الفرس [illegible] الى الكتاب
[illegible] قاطعة [illegible] المراد بالفرس [illegible] بمعناه الموضوع له [illegible] خذ هذا
الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة
عبر عنها بان [illegible] المبالغة في التشبيه [illegible] استعارة [illegible] واستعارة
تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر [illegible]
دخول المشبه في جنس المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا
انه من جنس الاسد فتثبت له ما يخص المشبه به [illegible] كما تقول انشبت المنية
اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها [illegible] ما يخص المشبه
السبع وهو الاظفار [illegible] الشجاع [illegible] الاسد [illegible] الحيوان المفترس [illegible] قد

مع الاظفار في معرض السبع معها في انه كذلك يسمى كما هو شان العارية فان المستعير ... العارية
في معرض المستعار منه لا سيما فان الاظفار اخذها ... والاخر ليس بها كذلك ويسمى المشبه به
سواء كان المذكور لفظ المشبه مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى المشبه مستعارا له
له هذا كلامه فعنده الاظفار المستعار ... الاستعارة بالكناية هو السبع المذكور لا
هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان شعرا بان المستعار هو
الاظفار مثلا ويجي من كلامه ما يباين جميع ذلك فعلى الجملة قد وقع منه خبط في تحقيق الاستعارة
بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون
الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية
وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع
[illegible] كما ذكر في [illegible] وفسر التحقيقية
بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا ومن التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك
اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى [illegible] اي من التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها
التحقيقية مع القطع [illegible] استعارة [illegible]
[illegible] بان التمثيل يستلزم التركيب المنافي للافراد فلا يجتمع مع [illegible]
التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد لان [illegible] في [illegible]
المتنافيين [illegible] وجود الملزوم [illegible]
مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد ولا يلزم من [illegible] المجاز المفرد الى
الاستعارة [illegible] ان يكون كل استعارة مجازا مفردا [illegible] كما تقول الانسان
اما حيوان او [illegible] والحيوان [illegible] انه لم
يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
قال [illegible] تعريف المجاز ان المجاز عند السلف [illegible] لغوي وعقلي [illegible]

الى معنى الكلمة [illegible] الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن للفائدة والمتضمن للفائدة
قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف
بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة [illegible] الكلمة
قد تطلق على ما يعم المركب ايضا [illegible] فلا يصح حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد و
المركب [illegible] لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية [illegible] في التعريف [illegible]
[illegible] مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد [illegible]
اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب وان اريد بالوضع الوضع بالتشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس
له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من التشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه
موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في علم الاصول والثاني انا لا نسلم ان التمثيل
يستلزم التركيب [illegible] استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين
كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية [illegible] شيئين مثل هذا التشبيه
تبع استعارة تمثيلية [illegible] لكلام [illegible] التركيب [illegible]
كلام السكاكي [illegible] من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وله شكل انه
ليس ما عبر عنه المشبه به مفردا [illegible] مفرد من مفردات [illegible] في نفس الكلام [illegible] في
معناه الاصلي والحاصل انا لا نسلم ان التركيب [illegible] الافراد [illegible]
الثالث ان اضافة الكلمة الحقيقي او تقييدها [illegible] ان تكون كلمة [illegible]
[illegible] المضاف الى [illegible] والمستعار له هو التردد وهو كلمة
مستعملة في غير ما وضعت له [illegible] السقوط [illegible] في منازل [illegible] كان
[illegible] للتقطع [illegible] قولنا تقدم رجلا وتؤخر
اخرى [illegible] معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني
صورة من [illegible] تقدم رجلا وتارة لا يريد [illegible]

وهذا ظاهر عند من له تمسك من علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا
عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة اي لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول
الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها
بصورته اي تصوير المنية بالسبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون
قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها
اي على ذلك المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون الاستعارة تصريحية
لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار على المشبه وهو صورة وهمية فانها الى المنية فالتخييلية عنده لا يجب ان
يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية المشبهة بالسبع ولسان الحال
الشبيه بالحكم ... التشبيه ... بالسبع ليكون الاستعارة في الاظفار فقط
من غير استعارة بالكناية وقال ... انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام
لا تسقني ماء الملام فقد زعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنية منها وقد ذكر بانه توهم
للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المصنف انه لا دليل له فيه لجواز
ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة
تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه واضاف المشبه به الى المشبه كلجين الماء فلا يكون
من الاستعارة في شيء وقال السيد ... نصبها ايضا لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف
مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف
اخذ على الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يمس اليها حاجة وقد
يقال ان وجه التعسف انه لو كان الامر على ما زعمه لوجب ان يسمى هذه الاستعارة توهمية لا
تخييلية وهذا في غاية السقوط لانه يسمى حكم الوهم تخييلا ذكره ... في الشفاء ان القوة
المسماة بالوهم هي الرئيسية الحاكمة في الحيوان حكما تخييليا واما ذكره في الشفاء انهم يقولون
ان للوهم قوة تخزينية ... التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية ويسمى عند

فانني صب قد استعذبت ماء بكائي

فيه م

عن عقلي ولكن بحكمه

العقل اياها فمذكور وهنا استعمال الوهم ... تخييله ويخالف تفسيره للتخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي
للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية ... تفسير السكاكي يجب ان
يجعل الشمال صورة وهمية مشبهة باليد ويكون اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية
واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند ... الاستعارة هو اثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية
في معناه الموضوع له هكذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع
ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء الى شيء وليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت
للشمال يدا ... انما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستعارة
من حيث يستدعي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ للاستعارة التحقيق ولا يتحقق هذا المعنى في جعل الشيء للشيء
من توهم تشبيه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة ... تفسير التخييلية
النزاع لفظيا ويكون مجازا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوي
لانا نقول ما ذكرتم من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي
بصعف الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ... معنى الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية
ما يليق بها ... الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناها الحقيقي فيكون حقيقة لغوية
او في غير معناه اعني الصورة الوهمية المشبهة بالاظفار فيكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية
كما هو مذهب السكاكي وظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظي ثم القول باجماع السلف على ان التخييلية من
المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية
ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية من اثبات صورة وهمية فيه
اعني في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية
التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة
على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء المحقق من الربح والتجارة
فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبهها بالاظفار فليعتبر ههنا ايضا معنى وهمي شبيه بالتجارة
... شبيه بالربح فيكون استعمال التجارة والربح فيها استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما

الا ان التغير هنا المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية اللفظ الموضوع له كلفظ
المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشترع [illegible]
لفظ الاشتراء الذي هو موضوع له وهذا معنى ما قاله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم
المشبه به المختص به للمشبه غير انه التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه
ثم المشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد
حمل هنا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه هنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المتحققة
ما عترض بان التغير هنا ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة
المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم الفرق لا ينبغي ان يجب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية
معدوم اعتباره في الترشيح ما اعتباره في احدهما دون الاخر تحكم [illegible] على ان الترشيح ليس من
المجاز والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله [illegible] ان يكون
الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل
بما يناسبه فحاصل اعتراض المص مطالبة بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه
ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه على
المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه
به ولم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه [illegible]
[illegible] المشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي [illegible] الموصوف
بالافتراس الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها محال عن الصورة المتوهمة [illegible]
[illegible] فيه ان لا يكون الترشيح خارجا من الاستعارة [illegible] فرق بين
المجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لان المجموع المركب منهما [illegible]
[illegible] ان الاستعارة [illegible] بالمكني عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكني عنها
ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد
بالمنية في قولهم اظفار المنية انشبت [illegible] من خواص السبع اليها اي الى المنية

هو السبع [illegible] السبعية [illegible] الاظفار

فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان
اضافة خواص المشبه به لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكني
عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا
للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير فالاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان يذكر احد
طرفي التشبيه ويريد به الطرف الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة
في غير ما وضع له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة [illegible] قرينة
التشبيه المضمر في النفس اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كما ترى جواب سؤال مقدر وهو انه لو
اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل لها في الاعتراض فان
قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض حيث ورد سؤالا وهو ان الا
يقتضي دعاء ان المستعار له [illegible] للمستعار منه وانكار ان يكون [illegible] الاستعارة
بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعتراف بحقيقته التي [illegible] بلى حتى [illegible]
بانا نقول هنا باسم المشبه ما نقول في الاستعارة المصرح بها باسم المشبه فكما ندعي هناك الشجاع
للفظ الاسد [illegible] تاويل كما مر حتى يتهيأ لنا النفي عن التناقض بين ادعاء الاسدية
ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي هنا ان اسم المنية اسم السبع
مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان ندخل المنية في جنس السبع [illegible] التشبيه
افراد السبع [illegible] على سبيل التخييل [illegible] كيف
يصح منه ان يضع اسمين كلفظ المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين [illegible]
لما بينا الطريق وهو دعوى السبعية للمشرح المصرح بلفظ المنية قلت [illegible] جميع ذلك
لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق [illegible] حتى يدخل
حينئذ في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا [illegible] الرجل الشجاع من
جنس [illegible] الاسد [illegible] لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل الكناية [illegible]

فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز حتى
يكون استعارة بل هو حقيقة قلنا تامل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية هنا هو
الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا لغويا وعلى هذا ينبغي ما قيل
ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا
تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا ما لا
يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه هو السبع الحقيقي المغاير للادعائي في العرف المتعارف
لان الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو المنية وهذا ظاهر بل الجواب انا قد
ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة
~~له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية~~
~~الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث~~
موضوع له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها
استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع
الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور وصار ذلك الاستعمال في الموت فكذا يكون باعتبار انه
له في مثل قولنا دنت منية فلان منه قد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف له والموت فرد
من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف
الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مراد
للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه هاهنا وفيه
ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه المشبه به والمنية
له والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي
ما يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكنى عنها بجعل قرينتها اعني
التبعية مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها الى قرينة الاستعارة المكنى عنها

البري الحوادث منا ما نأخذ خطبي لا بل على ما نبي جهم ويقول تعلق له مطلع الشمس تبغان توفر وبنا
فقلت كلا ودع للقوم تنبيه ولكن مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد
كقول ابي الطيب نودعهم والبين فينا كأنه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد
ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب وهو
في اللغة الانقطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من
المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام وقال في
الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم من ادرك الجاهلية والاسلام
كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية في الاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين
لكن الشعراء الاسلاميين ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر
فيها التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية
لو رأى الله ان في الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا جمع اشيب وهو حال من الابرار
ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي
خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه اي ومن الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه
شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من
حيث انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام اخر من غير رعاية ملائمة بينهما
لكنه يشبه التخلص من حيث انه لم يؤت بالكلام الاخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعليق
بما قبله بل اتي بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا قصدا الى
ربط هذا الكلام بما سبق عليه وقيل هو اي قولهم بعد حمد الله اما بعد هو فصل الخطاب
قال ابن الاثير والذي عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان
المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى
الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد ومن الاقتضاب القريب
من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين



لارباب بعض الانقضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو وبعده للحال ولفظ هذا اما خبر مبتدأ محذوف اي
الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر
مذكورا مثل قوله تعالى بعدما ذكر من الانبياء عليهم السلم واراد ان يذكر بعقبه الجنة واهلها هذا
ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن
من الوصل وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام اخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب
الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي من الاقتضاب القريب من التخلص قول الكاتب
عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث اخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم
يبتدئ الحديث الاخر فجأة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام بعض المتأخرين من الكتاب
وثالثها اي ثالث المواضع الذي ينبغي ان يتأنق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا
كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا
حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول
بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن الموردة فيما
سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد واني جدير اي خليق اذ بلغتك بالمنى
اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير فان تولني منك اي تعطني منك لنعم
الجميل فاهله اي فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر اياك من منع الجميل عاصد عن من الاثم
وشكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المدح او العطايا السالفة واحسنه اي احسن الانتهاء
ما اذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي قول ابي العلاء بقيت بقاء
الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية في امن ونعم
صلاح حال وقد كثرت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتأخرون يجتهدون في رعاية هذه
ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه
واكملها من البلاغة فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة
والتفنن وانواع الاشارة ما يقصر عن وصفه كلمة العارف واذا نظرت الى فواتح كنهه

السور وجدتها في غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد
ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع وتشوق الى
شيء اخر وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى
من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء ولما كان في هذا
نوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتح بعض السور بذكر الاهوال والافزاع
واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء
عظيم وقوله تبت يدا ابي لهب وكذا خواتم بعض السور مثل قوله غير المغضوب عليهم وان
شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما يظهر عند التأمل والتذكر للاحكام المذكورة
في علم المعاني والبيان وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا
معنى قوله ويظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم من الاصول والقواعد المذكورة في الفنون
الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا تفي به الدفاتر بل لا يمكن الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب
هذا ما اردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع توزع البال وتشتت الاحوال
وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتعاقب حوادث اورثت الطبائع ملالا
والمنظر كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام وحقق لنا الفراغ من نقله الى البياض
في اليوم الاربعاء الحادي عشر من شهر صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بهراة صانها
الله عن الافات وكان الافتتاح يوم الاثنين الثاني من رمضان الواقع في سنة اثنين واربعين
بجرجانية خوارزم حماها الله تعالى عن البليات والحمد لله على الاتمام فرغ من نسخه
تم هذا الكتاب المسمى بالمطول لنهار اليوم السابع من العشر الثاني من الشهر السادس من العشر الثالث
من المائة الحادية عشر من الهجرة النبوية على مشرفها افضل التحية والسلم بقلم فقير ربه حسن بن كمال
بن حسن من اهل الخط عفا عنهم الله اجمعين وصلى الله على خير خلقه محمد المصطفى
محمد واله الطاهرين
امين امين
ام

۲۳۴ برگ